
الدكتور فردريك معتوق
المارد الآسيوي يسيطر
منتدى المعارف
alMaaref Forum

الدكتور فردريك معتوق

المارد الآسيوي يسيطر

مقاربة سوسيو - معرفية لتجارب معاصرة
(اليابان - كوريا - سنغافورة - الصين)

منتدى المعارف
alMaaref Forum

إلى مسعود ضاهر،
طبعاً...

الفهرسة أثناء النشر - إعداد منتدى المعارف

معتوق، فردريك
المارد الآسيوي يسيطر: مقاربة سوسيو ـ معرفية لتجارب معاصرة (اليابان ـ كوريا ـ سنغافورة ـ الصين)/فردريك معتوق.

152 ص.

ببليوغرافية: ص 151 ـ 152.

ISBN 978-614-428-036-2

١. جنوب شرق آسيا ـ التنمية الاقتصادية. أ. العنوان.

330

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣

منتدى المعارف

بناية «طبارة»، شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت
ص.ب.: 7494-113 حمرا - بيروت 11032030 - لبنان
بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

المحتويات

توطئة

يستكمل هذا الكتاب مشروعاً بدأ مع كتاب قُمتُ بتأليفه في عام ٢٠٠٧، وطُبِعَ حتى الآن أربع طبعات في لبنان وسوريا ومصر، هو **مرتكزات السيطرة الغربية**. في هذا العمل كنت أحاول الإجابة عن سؤال بحثي طالما شغل تفكيري: لماذا يُسيطر الغرب بهذه القوة على العالم منذ خمسة قرون وحتى اليوم.

للإجابة عن هذا السؤال رأيت أن أعتمد منظوراً سوسيو ـ معرفياً، يتابع في طرائق التفكير والتخطيط والتنفيذ، أي في المرتكزات الذهنيّة، مكامن قوّة الغرب. ووضعت لذلك، بتواضع، مفهوماً جديداً ساعدني كثيراً في فهم الديناميّات الكامنة في المشروع الغربي، هو مفهوم المحرّكات الذهنيّة (mental impulses) التي حصرتها بخمسة: الهيمنة والمعرفة والربح والبوليميك والتنظيم.

لاحقاً، خلال مناقشاتي مع طلابي في الدراسات العليا، ومع بعض زملائي أيضاً، تبلور التحليل أكثر، بحيث عالجت موضوع السيطرة في مجاله الشرقي، في الحضارات القديمة، في كتاب **مرتكزات السيطرة الشرقية** (٢٠٠٩)[1]. وفي هذا العمل أسقطت عمداً البوليميك باعتباره محرّكاً ذهنياً خاصاً بالتجربة الغربية، واستبدلته بمحرّك الدين، الأكثر ملاءمة للموضوع في شقّه الجديد.

---

(١) لاحقاً نشرت العملين المذكورين في كتاب واحد صدر عن منتدى المعارف (بيروت) بعنوان **مرتكزات السيطرة: غرب/ شرق: مقاربة سوسيو ـ معرفية** (٢٠١١).

لكن النتيجة كانت أنني بقيت، في الكتاب الثاني، في التاريخ الماضي ولم أُلامس الأزمنة المعاصرة. علاوة على أنّ التحليل بيَّن أنّ تجارب السيطرة القديمة كلها، عند الفراعنة والصينيين والهنود والعرب والعثمانيين، جاءت مبتورة، إذ إنّها عمدت على تفعيل محرّكين أو ثلاثة على أبعد تقدير، فتعثَّر المشروع لعدم بلوغ مرحلة الامتياز التي بلغتها الحضارة الغربية، حيث تمّ تفعيل المحرّكات الخمسة بالتوازم مع بعضها البعض.

لذلك، وبعد مناقشات جديدة ومثمرة، قرّرتُ التوجّه إلى الحاضر، من بابه الآسيوي. فدخلت في سلسلة من القراءات التي أظهرت لي أنّ نقل حقل تحليلي إلى أربعة بلدان تحديداً، هي اليابان وكوريا وسنغافورة والصين، جدير بأن يساعدني في نقل سؤالي الأوّل، مقلوباً، إلى الشرق المعاصر. حيث جاء سؤالي هذه المرّة، في ما يشبه الجزء الثالث من **مرتكزات السيطرة**، آسيويّاً، على النحو الآتي: لماذا يسيطر المارد الآسيوي حالياً على الاقتصاد العالمي؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمتُ المفهوم العملاني نفسه الذي لجأت إليه سابقاً، محاولاً من خلاله فهم المكامن الذهنيّة في التفوّق الاقتصادي الآسيوي. فتبيَّن لي أنّ وقود المحرّكات الذهنيّة الآسيويّة مستمدّ من الإرث الكونفوشي، المُعاد تأهيله في ضوء مقتضيات الحاضر، وعلى قاعدة العقلانيّة المَرِنة. إذ أضحى المشهد العام أكثر وضوحاً، وتأكّد لي أنّ عمليّات التأخّر والتقدّم في التجارب العالميّة كلّها تعود إلى استعدادات ذهنيّة - موجودة أصلاً عند الجميع - يتمّ تفعيلها في بلدان أو أقاليم معيَّنة، أو شلّها في بلدان أو مناطق أخرى من العالم.

أما مَن يفعِّل ومن لا يفعِّل؟ ومن له مصلحة في التفعيل أو في عدمه؟ وإلام يستند في عملية التفعيل أو التعطيل الذهني هذه؟ فكلّها مسائل تخضع للدرس والتحليل قبل الإجابة. آملاً أن أكون قد قدّمتُ إسهاماً تحليليّاً مفيداً.

كما لا يفوتني أن أذكر أنّ التشجيع الذي وجدته لدى طلاّبي، ولدى بعض زملائي الأساتذة، بالمضي قُدماً في هذا المشروع البحثي الممتع، أعانني على مواصلة العمل. وليسمحوا لي ألاّ أذكر أسماءَهم خشية أن أنسى أحدهم.

أخيراً، أشكر على نحو خاص صديقي أحمد مفلح الذي راجع مخطوطة هذا الكتاب، وكذلك مكتبة الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU) التي استعنتُ بما تزخر به عن طريق صديق آخر هو نديم محسن.

أما حُسام ماجد الذي طبع بدقّة ما كنت أكتبه، فصلاً بفصل، فله أيضاً شكري واحترامي.

الفصل الأول
من الغرب إلى الشرق

ليس سهلاً على بلدان عاشت تجربة الاستعمار الكولونيالي على مدى عقود أو قرون، وخضعت بشكل ثابت للسيطرة الغربية المتعدِّدة الأشكال، في أعقاب احتلال أو هزيمة عسكرية أو استتباع، أن تواجه ما حصل بسهولة، أو بمجرّد ردّات فعل شعبيّة، على شكل انتفاضات يعرف الغرب المسيطِر تماماً كيف يتغلَّب عليها. حيث لدى هذا الأخير غير أسلوب لتطويع أخصامه من أبواب مبتكرة ومتجدِّدة على الدوام. فالغرب ماهر جداً في لعبة الشطرنج على طريقته، ويسهل بالتالي عليه تسديد الغلبة على أي خصم من خصومه لعدم معرفة هذا الأخير بقواعد هذه اللعبة الخاصة جداً والمنحوتة على مدى نصف ألفيّة من الزمن، بهدوء وثبات ومنهجيّة.

يلعب الغرب مع البلدان التي لا تقع ضمن نطاقه الجيو سياسي - أي عبر العالم أجمع - لعبة شطرنج تختلف عن اللعبة الهندية القديمة. حيث إنّ هذه اللعبة تقوم على قاعدة واحدة هي «هزم الخصم»، طبقاً للطريقة الوحيدة التي فُهِمَت بها هذه اللعبة عندما تمّ ترويجها في أوروبا في القرون الوسطى، فسُمّيَتْ بلعبة الهزائم (jeu d'échecs).

إن هذه اللعبة عسكريّة بامتياز، حيث إنّها لا تقبل سوى بمآل واحد للمعارك، وهو إما «هزيمة الخصم» أو «الانهزام أمامه». من هنا، كانت إشكاليّة العلاقة بين الغرب والأمم الأخرى عبر العالم دوماً، منذ عهد الإمبراطورية الرومانية، إشكالية سيطرة،

أي إشكاليّة هازم ومهزوم، لا إشكاليّة تكامل أو تواصل أو تثاقف. علماً أنّ بعض هذه الإشكاليّات الناعمة كانت تظهر لكن لاحقاً، بعد تحقيق الهزيمة على البلد غير الغربي.

الإشكاليّة الأساسيّة هي إشكاليّة سيطرة، خشنة وقاسية، تقوم في الأصل على مشروع هيمنة. والهيمنة على الطراز الغربي هي غير الغُلب الذي يشير إليه ابن خلدون. الهيمنة هي أقصى السيطرة، السيطرة المديدة التي تتغلغل إلى داخل الأنظمة السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية الخاصة بالبلد المهزوم. أما الغُلب الخلدوني فتغلُّب عسكري آني ومحدود، حتى لو طال زمنياً كما حصل مع السلطنة العثمانية مثلاً، حيث إنّه زال كليّاً بزوال أصحابه.

أما لعبة الشطرنج الغربية هذه فتنطلق من قبضته الحديد التي تقوم على تنسيق محرِّكات ذهنية خمسة بمهارة لافتة، منذ خمسة قرون ونيّف، كما سبق وأشرنا في كتاب سابق(١) يأتي الكتاب الحالي تكملة وتعميقاً له. وتتميّز لعبة الهزيمة الغربية باعتمادها عشرة مبادئ:

١ ـ تجري لعبة الشطرنج الغربية على قاعدة عالميّة، حتى لو تراءى لك أنّ مصيرها ومسارها محدودان. فكل معركة تُساق على رقعة الشطرنج الغربية تتعدّى حُكماً المجال المحلّي أو الإقليمي، وتُخاض وتُتابَع على قاعدة التأثر والتأثير بنتائجها على مستوى الكوكب الأرضي برمّته. واعتمد هذا المبدأ مُنذ وَضَعَ رسّام الخرائط الهولندي أورتيليوس ٥٣ خريطة مختلفة لقارات الأرض كلها في عام ١٥٧٠(٢)، ممهّداً لمعرفة جغرافيّة دقيقة كانت العون الأساسي للغرب في غزوه العالم بشكل منهجي لاحقاً.

الرؤية الغربيّة هي في الأصل رؤية شموليّة، وتالياً فإنّ أي عمليّة سيطرة سوف تنطلق من هذه الرؤية التي لا تكتفي بالأرض التي تقوم عليها. بل إنّ مسرح الأرض برمّته، كما يشير إليه عنوان كتاب أورتيليوس (*Theatrum Orbis Terrarum*)، مفتوح ومُتاح أمام الغرب؛ لا يخفي ذلك، فشهيّة السيطرة عنده شهيّة تربّى عليها معرفيّاً، وأضحت جزءاً لا يتجزّأ من رؤيته العامة، ومن منظوره إلى الأمور كافة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ كلمة theatrum باللغة اللاتينية تعني عموماً المسرح، تعني أيضاً، وهذا هو الأهم، دائرة التحرّك. وبهذا المعنى فإنّ واضع الخرائط الهولندي،

(١) **مرتكزات السيطرة: غرب/ شرق مقاربة سوسيو ـ معرفية** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١).

(٢) Abraham ORTHELIUS, Theatrum Orbis Terrarum, ed. Gilles Copens de Diest, Antwerp 1570.

وهو ينتمي إلى إحدى أقدم الدول المستعمِرة، كان يقصد أيضاً في عنوان كتابه أنّ قارات كوكب الأرض (Orbis Terrarum) تشكّل مدى الحركة الاستراتيجية الغربيّة.

تُتابع لعبة الشطرنج الغربية منذ أكثر من خمسة قرون معاركها ضمن هذا المنظور العالمي الذي يرى، عن حق، أنّ ما يحصل في نقطة معيّنة من العالم، يعني الأرض برمّتها، من أجل تواصل قارات الأرض مع بعضها البعض. فاليوم لم نعد بحاجة إلى شروحات كبيرة لإدراكنا مثلاً أنّ مضيق هُرمز لم يعد مضيقاً خليجيّاً فحسب، بل أضحى مضيقاً عالمياً، قد تُقاد من أجله حرب إقليميّة ذات انعكاسات عالميّة.

كما أنّ مفهوم الجيو ـ سياسة (geo-politics) عمّم هذه الفكرة التي بقيت فترة طويلة طي الكتمان، بخاصة إبّان الحروب الكولونياليّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فلعبة الشطرنج الغربية هي لعبة جيو - سياسية في المقام الأول والأخير. واهتمام الغرب ببقعة ما من الأرض، أو عدم اهتمامه بها لا يعود إلى إهمال، بل إلى تقدير ظرفي بعدم جدواها في الظرف الراهن. لذلك فإنّ لاعب الشطرنج الغربي، على رقعة كوكب الأرض، لا يخوض معارك تبدو له راهناً ثانويّة، ضمن منظوره الاستراتيجي العام.

غالباً ما يشارك الإعلام الغربي نفسه في عملية التضليل هذه بتمويهه لهذا الجانب من مآل الأمور، وبتصويره أنّ ما يجري في بلد ما أو معركة ما، لا تتعدّى أبعاده الحدود الجغرافية الصغرى لهذه المعركة، في حين أنّه، في منظور الشطرنج الغربي، المعارك كلها تتسم بأبعاد عالمية حتميّة، ملازمة ومُلزمة.

٢ ـ في لعبة الشطرنج الغربية يمتلك الغرب أحجاره كاملة، كما يتصرَّف بنصف أحجار خصمه على الأقل، أي إنّ ما له هو له، وما لك هو لك وله أيضاً.

ينطلق الغرب في معاركه كلها من مخزون معرفي وعلمي هائل ورثه من الحقبات الاستعمارية السابقة. فيقوم باستثمار هذا المخزون لمصلحة خطط استيعابه أو مجابهته. فهو يعرف تماماً طبيعة الأرض التي يتحرك عليها خصمه، ذلك أنّ جغرافيّيه ومسّاحيه استكشفوها في أزمنة سابقة، وضعوا تقارير وخرائط حولها لم تفقد بعد قرن أو نصف قرن قيمتها العلميّة. لذلك تتحرّك جيوش الغرب أينما كان عبر العالم على أساس أنّ المكان ليس غريباً عنها، لا بل في بعض الأحيان تعرف عنه أشياء لا يُدرِكها أهله هم أنفسهم.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ البنية التحتيّة لبلدان جنوب الأرض كلها، أو العالم الثالث أو البلدان النامية - سمّها ما شئت - هي بُنى تحتيّة قامت بإنشائها في ما مضى السلطات الكولونياليّة نفسها، من مرافئ ومطارات وسكك حديد وطرق مواصلات... إلخ. ويلاحظ الفرنسي أرمان ماتلار (Armand Mattelart) في هذا الصدد، حول النماذج المعتمدة لبناء خطط سكك الحديد في القارة الأفريقية خلال القرن التاسع عشر ما يلي: «كانت مهمّة هذه الشبكات (عند البريطانيين والفرنسيين والألمان والبلجيكيين) وَصل المراكز الإداريّة الكولونياليّة، الواقعة عند الشاطئ، بالمناجم، الواقعة في الداخل. كما كانت مهمتها أيضاً فتح الطريق أمام بلوغ الجيوش مناطق أخرى موضوعة على لائحة انتظار الاحتلال»[٣].

شكّلت الدراسات الأنثروبولوجيّة كلها التي قدّمها الجامعيّون الغربيون في أعقاب أبحاث ميدانية دقيقة قاموا بها في شتى أنحاء العالم، قاعدة معرفيّة (ليس فقط مجرّد قاعدة معلومات) ثمينة سمحت للغربيين بالاطلاع على طبيعة البُنى الاجتماعية المحليّة (حول تركيب القبائل والعشائر في الأردن مثلاً، في أعمال الأنثروبولوجيين البريطانيين)، وعلى طرائق التفكير أيضاً عند السكان المحلّيين الداخلين في خصام حربي مع إحدى الدول الغربيّة.

يجعل الغرب من استثماره معرفة طبيعة وطبائع تفكير الخصم، على رقعة الشطرنج، نقطة قوّة بالنسبة إليه، ونقطة ضعف بالنسبة إلى من يخاصمه. ذلك أنّ سلاح المعرفة يجعل اللاعب الغربي في موقع متقدّم سلفاً، يسيطر على ١٦ حجراً في معسكره، وعلى ٨ في معسكر خصمه، قبل أن تبدأ المنازلة التي تكون على الدوام منازلة عسكريّة وعلميّة وثقافيّة واجتماعيّة على حدّ سواء، في منظوره، لكن التي تبقى في منظور خصمه عموماً منازلة عسكرية صرفة، لا أبعاد ولا مرامي أخرى لها. ما يعطي الاستراتيجيا الغربية عمقاً، غالباً ما تفتقر إليه الاستراتيجيات المضادة في بلدان الجنوب.

٣ - ليست القاعدة الأساسيّة في لعبة الشطرنج الغربية قتل الملك، بل تفكيك أعضائه وامتصاص مُلكه. فالمَلك، في المنظور الغربي، ومنذ قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩، لا أهمية خاصة له، لا في معسكر الغرب، ولا في معسكر الآخرين. حيث يتمّ

(٣) Armand MATTELART, *La communication-monde*, éd. La Découverte, Paris, 1999, p. 31.

التعامل معه براغماتيّاً، على أساس أنّه مجرّد صاحب شوكة، وعند كسر شوكته يُنظر بمصيره على البارد، في ضوء المصلحة الاستراتيجية، لا على أساس دوافع العصبيّة أو الثأر.

عندما تغلّب، على سبيل المثال، القائد الكونكيستادور الإسباني فرانسيسكو بيزارّو (Pizarro) في عام ١٥٣١، مع مجموعة من ١٦٠ فارساً وجنديّاً، على ملك الإنكا، أتاهوالبّا (Atahuallapa)، في جبال الأندِس في البيرو، لم يعمد إلى قتله، بل أبقاه حيّاً، وأبقاه في منصبه، مطالباً إيّاه في المقابل بأن يطلب من رجاله أن يأتوا إليه بكل المصنوعات الذهبيّة الموجودة على أراضي إمبراطورية الإنكاس الشاسعة، الممتدَّة بين كولومبيا الحالية وبوليفيا وبيرو وتشيلي وجزء من البرازيل.

كانت المجوهرات تُنزع من التماثيل ثم يُعمَد إلى تذويب الذهب في سبائك، إلى أن نَضَبَت الموجودات الذهبيّة، فطلب بيزارو من الكاهن المرافق للحملة بالحكم على أتاهوالبّا بأنّه يأبى الاعتراف بالدين المسيحي، فأمر بعد ذلك بقتله أمام شعبه في عام ١٥٣٣، بعد امتصاص معظم مخزون الذهب في إمبراطوريّة الإنكاس، وهو معدن كان يستخدم حصراً في المعابد، من دون أن تكون له وظيفة اقتصاديّة محدَّدة.

هذا يعني أنّ إقرار قتل الملك ليس حتميّاً، ذلك أنّ المُلك أهم بكثير من المَلِك في لعبة الشطرنج الغربية، ماضياً وحاضراً. إذ تكرَّر الأمر مجدداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث يشرح الأنثروبولوجي الأمريكي كلوكهوهن في كتابه المهم (*Mirror For Man*)(**مرآة للإنسان**)[٤] كيف استثمرت القيادة العسكرية الأمريكية الأنثروبولوجيا في رسم مرتكزات استراتيجية الحرب النفسية الأمريكية ضد اليابان. إذ كان هدف هذه الاستراتيجية تحطيم معنويّات الجنود اليابانيين من دون تحطيم تماسك بُناهم الاجتماعية.

وعليه، فإنّ قرار إعدام الإمبراطور هيروهيتو المهزوم، في عام ١٩٤٥، لم يُتّخذ، تماشياً مع هذه الاستراتيجية، بل أُبقِيَ في منصبه شرفيّاً للحفاظ على تماسك البنية الاجتماعية التقليدية في البلاد، في مقابل تعديلات سياسية جذريّة أدّت إلى صياغة دستور جديد لليابان في عام ١٩٤٦، وإلى توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في سان فرانسيسكو في عام ١٩٥١، وإلحاق هذه البلاد سياسياً واقتصادياً بالقرار الأمريكي حتى اليوم.

(٤) Clyde KLUCKHOHN, *Mirror For Man*, Mc Graw Hill, New York, 1949.

يأتي المُلك في رأس اهتمامات اللاعب الغربي عبر تماهيه مع المصلحة الاستراتيجية. فيغدو على هذه القاعدة التمسُّك بالأشخاص أو عدم التمسّك بهم ثانويّاً، لا قيمة لهم سوى بقدر ما يؤَمّنون استمراريّة تحقيق الخطة التي بدأت مع بيزارو محدودة الأفق (مخزون الذهب والأحجار الكريمة)، وتحوّلت اليوم إلى الهيمنة على مقدّرات البلاد الاستراتيجية، على الصُعد المُتاحة كافة، في الأنموذج الياباني. فالثروة الاستراتيجية حَلَّت اليوم مكان الغنيمة التي تنتمي إلى مفاهيم لعبة الشطرنج الهندية القديمة.

٤ ـ أينما تحرَّكتَ بأحجارك، في لعبة الشطرنج الغربية، فأنت على أرض غربيّة بالقوّة والاستعداد، فالغرب الذي أدخل قارات العالم كلها ضمن دائرة معارفه منذ ما يقرب من خمسة قرون يعتبر بشكل راسخ أنّ مدى الأرض كلّه مداه. ففي السابق كان يتحرّك أينما يشاء من دون حسيب أو رقيب، وبقيت هذه السمة الاستباحيّة في الذهنيّة الغربيّة العامة، حيث إنّ لاعب الشطرنج الغربي يعتبر، ببساطة، أنّ الخانات الـ٦٤ للرقعة هي كلّها بتصرّفه، بحركات ونقلات ااستراتيجية مناسبة.

في السابق كان الاحتلال المباشر، بالعسكر والإداريين، الأسلوب المعتمد، في زمن الإمبراطورية الرومانية والحروب الصليبيّة. أما بعد ذاك، فأضحى الاحتلال استئثاراً بأسواق اقتصادية مفتوحة، يعتبر الغربي (تاجراً وعسكريّاً وسياسيّاً) أنّها من حقّه الشرعي الثابت. فإن أبت السلطات الصينيّة تخزين الأفيون في مستودعات التجّار البريطانيين في مرفأ كانتون، سمحت البحرية البريطانية لنفسها بقصف هذا المرفأ، ثم مرافئ الساحل الصيني كلها، في إطار ما بات يُعرَف اليوم بحروب الأفيون (١٨٣٩ ـ ١٨٤٣، و١٨٥٦ ـ ١٨٦٠).

غدا احتلال الأسواق العالمية والسيطرة عليها اليوم الوجه الناعم للهيمنة الغربية على كامل رقعة الشطرنج. وتندرج العولمة ضمن هذا المنطق بالذات، مع بعض الخصوصيّات. فالأسواق العالمية ونظام الاقتصاد الحرّ يتيح الدخول أبعد فأبعد باستمرار في نسيج الحياة العملية والثقافية والسياسية لجميع الشعوب. فكل ما يتحرّك فوق الأرض مسيطَرٌ عليه اقتصادياً من عواصم العولمة التي تقع أغلبيّتها العظمى في الغرب.

تشير في هذا الصدد الباحثة الأمريكية ذات الأصول الهندية ساسكيا ساسن (Saskia Sassen) إلى أنّ ديناميّة العولمة، كما هي مرسومة اليوم، فاعِلة ولا رجوع عنها. ذلك أنّ المنظّمة العالميّة للتجارة، والمنظمة العالمية للعمل، وكذلك البورصات

العالمية والمحاكم الدولية وهيئات الإعلام العالمي، تعمل كلّها على استيعاب عمل المصارف المركزيّة ووزارات العمل والطاقة في كل بلد من بلدان العالم، حتى العصيّ منها، مثل الصين[٥].

علاوة على أنّ التصرّف بمنتوجات بلدان العالم كلها، والتحكّم بتوزيعها ممسوك بيد من حديد من شركات غربية عابرة للقارات. فالكاكاو الأفريقي ينتج في القارة السوداء، لكن تصنيعه إلى شوكولا، وتوزيعه عبر العالم يتمّان عبر شركات أوروبية. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى البُن البرازيلي الذي توصله إلينا، على شكل قهوة، شركات أمريكية وأوروبية.

ما هو فوق الأرض مُلك المراجع الاقتصادية والتجارية الغربية منذ قرن ونصف على أقل تقدير. وكذلك ما هو في بطن الأرض (النفط والغاز)، حيث إنّ استخراجه وتسويقه يحصل تحت إشراف لاعب الشطرنج الغربي نفسه الذي هو حاضر ـ غائب دائم في كل ما يرى أنّ من مصلحته الاستراتيجية وضع يده عليه.

٥ ـ في لعبة الشطرنج الغربية، الغرب يسيطر سلفاً على الزمن، وهذا ما يُعطيه أرجحيّة واسعة جداً في السيطرة على خصمه، ذلك أنّ الوقت، بالنسبة إلى اللاعب الغربي، غير محدود؛ في حين أنّه، بالنسبة إلى اللاعب المنتمي إلى جنوب الأرض، محدود، بل ومحدود جداً.

بدايةً، الزمن السياسي الذي يتمتّع به اللاعب الغربي غير محدود، حيث إنّه لا يخشى من أن يحصل من وراء ظهره، وهو في عزّ المعركة، أي مفاجأة سياسية تطيح به. فالنظام الديمقراطي، المرتكِز على مفهوم البوليميك، والقائم على نظام الحزبين، أو الأحزاب الثلاثة، يؤمّن له توازناً سياسيّاً كبيراً واستقراراً داخليّاً لا يتمتَّع به بلد الخصم الواقع خارج دائرة بلدان الشمال، الذي غالباً ما يعرف نظاماً سياسيّاً يقوم على عصبيّة أو على أسرة حاكمة قد لا تتمتع بالحكمة، أو على نظام مصالح ضيّقة.

المعروف في هذا السياق أنّ دولة العصبيّة هي شبه دولة، إذ إنّها تقوم على مجتمع عصباني، وهذا الأخير غير مستقر على المستوى السياسي الداخلي بسبب انقسامه البنيوي وعدم جمع المجتمع، كل المجتمع، تحت راية الوطن والمواطنة.

---

(٥) Saskia SASSEN, *A Sociology of Globalization*, Norton & Company, New York, 2007.

من هنا، فإنّ الوقت السياسي لا يلعب لمصلحة المتخاصم الجنوبي، المتخبِّط في تناقضاته السياسية الصغيرة التي تعجز عن إلغائها أي قضيّة كبرى. فعقل العصبيّة، بطبيعته، ضيّق، ولا يقوى على الذوبان في غير نفسه.

لذلك، عندما ينشب صراع بين شمال وشمال، يتّخذ هذا الأخير شكل الحرب الباردة، حيث تُجمَّد الأمور وتقع خسائر محدودة. أما عندما يقع خصام بين شمال وجنوب، في جزر الملوين، أو في الشرق الأوسط أو أفريقيا، فالأمر يُحسم بسرعة لأنّ الوقت السياسي الغربي المفتوح، يتزامن مع وقت اقتصادي مفتوح. وتمويل الحرب، من جهة اللاعب الغربي، لا يشكّل عبئاً عليه لاستناد خطوطه الخلفية إلى تمويل مريح ومكفول وثابت، لا مفاجآت فيه.

الوقت الاقتصادي في يد اللاعب الغربي الذي فصَّله، منذ قرون عدّة، على مقاسه. إذ إنّ الاقتصاد العالمي هو اقتصاد يديره الغرب كما هو معلوم، ويتمّ استثمار آلياته وبورصاته فوراً لصالح اللاعب الغربي عند نشوب النزاع.

أما الوقت الاجتماعي، حيث إنّ مفهوم الزمن برمّته مفهوم اجتماعي كما بيّنه الفرنسي إميل دوركهايم(٦)، فهو يلعب أيضاً لصالح اللاعب الغربي، إذ عندما يدخل هذا الأخير في صراع مع لاعب غير غربي يكون لعبه، ضمناً، هجوميّاً، في حين أنّ لعب غير الغربي يكون، في المقابل وضمناً، دفاعيّاً.

الغربي يعتبر، منذ أزمنة الاستعمار، أنّ مشاريعه كلّها، بما فيه الحروب، بنّاءة. وعليه، عندما يخوض حرباً، يعتبر أنّ هدف هذه الحرب هي التغيير، في وقت يرى فيه غير الغربي أنّ هدف حربه هو تثبيت وضعيّات، والدفاع عن مكتسبات. والفرق كبير، في المعارك، بين تعبئة لاعب هجومي مقتنع أنّه يعمل لتغيير ما (في منظوره هو، حتى لو كان الأمر عكس ذلك بالنسبة إلى معسكر الخصم)، ولاعب دفاعي مؤمن أنّه يعمل من أجل تثبيت ما. ففكرة التغيير (ولو الكاذبة) تحفِّز ذهنيّاً المهاجم على السعي لمزيد من الحيويّة، في حين أنّ فكرة العودة على بدء تدفع المُدافع للاستماتة في سبيل الدفاع عن ماضٍ، ليس إلاّ، كما حصل في معركة أوكيناوى بين الجيشين الأمريكي والياباني في عام ١٩٤٥.

(٦) Emile DURKHEIM, *Les formes élémentaires de la vie religieuse*, P.U.F., Paris, 1912.
إقرأ، في هذا الكتاب، المقدِّمة، المكثّفة والغنيّة، من ص ١ إلى ص ٢٨.

٦ ـ يتخلّى لاعب الشطرنج الغربي عن أي حجر من أحجاره لإنجاح خطّته، وهذا أمر غالباً لا يرتضيه على نفسه خصمه الجنوبي.

أخلاقيّات المعسكر لا تعني الشيء نفسه عند هذا وذاك. ففي حين أنّ اللاعب غير الغربي يتمسَّك بمكوّنات معسكره البشريّة كلها، انطلاقاً من مفاهيم الوفاء والتضامن واللُّحمة القومية أو العصبيّة، التي يضمّ إليها أيضاً الحلفاء، فإنّ اللعب الغربي يتمسك بمكوّنات معسكره ضمن لائحة أولويّات، انطلاقاً من مفاهيم الفاعليّة وحتميّة كسب المعركة.

لذلك يضحّي اللاعب الغربي بدايةً بحلفائه، من دون توبيخ ضمير يُذكر؛ لكنه أيضاً على استعداد للتخلّي عن بعض أعضاء جسمه إما للهروب أو للالتفاف على الخصم، كما تفعله بعض الزواحف في الطبيعة. فالتخلّي عن الحليف، وهو أبسط الأمور، يأتي ضمن منطق أصيل، مفاده أنّ لا حليف للغربي سوى نفسه، أما التخلّي عن أحد أعضاء الجسم فيأتي ضمن منطق أن لا أهمية لأي عضو من الأعضاء سوى من خلال مصلحة الغربي به، فإن أفاده تمسّك به، وإن لم يفده تخلّى عنه من دون انفعال ولا دموع.

القاعدة الذهبيّة عند لاعب الشطرنج الغربي هي ما يسمّيه المصلحة العليا التي تتكوكب حولها وتصبّ فيها عناصر الاستراتيجية كلّها. والتعامل مع المعركة الدائرة على الرقعة لا يشوبه الانفعال، بل يتمّ بروحيّة وظيفيّة تضع الاعتبارات السياسية والأخلاقية في المرتبة الثانية أو الثالثة، فوظيفيّة التفكير تلغي سياسيّته. صحيح أنّ مآل المعركة الأخير هو سياسي، من حيث تغلُّب معسكر على معسكر آخر، بيد إنّ سياقها وإدارتها يتمّان انطلاقاً من المنطق الصناعي، حيث على هذه الآلة أن تؤدي الوظيفة المطلوبة منها بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.

كلمة الآلة العسكرية (L'appareil militaire) الرائجة في الأدبيّات العسكريّة الغربيّة، ليست معتَمَدَة عن عبث، بل إنّ استخدامها يتميَّز بدلالة معرفية بالغة التعبير على الطريقة التي يفكِّر بها العسكري، على البارد ومن دون توريط لا للمشاعر ولا للالتزامات الأخلاقيّة. وتأتي هنا القنابل الذريّة التي أُلقيَت على هيروشيما وناكازاكي صورة ساطعة لغياب الالتزام بأي رادع إنساني في مقابل اقتصار فكر اللاعب على وظيفيّة التعامل مع المعركة.

تخلّت الأساطيل البريطانية والفرنسية والأمريكية والألمانية عن بعض قطعها، عبر التاريخ، بهدف تحقيق نجاح لمعاركها في أمكنة أو ظروف أفضل. ولا يتوقّف

التاريخ العسكري كثيراً عند هذه المسائل، ذلك أنّه يعتبرها طبيعيّة بالمنطق الوظيفي للآلة العسكرية التي عليها أن تؤدّي واجبها بصمت وفاعليّة، أولاً وثانياً وثالثاً.

بعد ذلك تأتي الاعتبارات الإنسانية والأخلاقيّة... أي بعد أن يكون قد فات الأوان عليها كلها.

٧ ـ يقوم نجاح الشطرنج الغربي على كتمان القواعد الدفينة للُّعبة، عندما جاء الجنرال الفرنسي الشاب نابليون بونابارت إلى مصر في عام ١٧٩٨، وخاض معركته الشهيرة في ٢١ تموز/يوليو ضد المماليك الذين كانوا يحكمون البلاد بالنيابة عن العثمانيين، تمكّن بسهولة نسبيّة من هزمهم في معركة الأهرام، بالاعتماد على قاعدة واحدة، هي جهلهم القاعدة العسكرية الفرنسيّة القائمة على التنظيم الجماعي الدقيق.

القاعدة التي كان يتّبعها فرسان المماليك في هجماتهم، على عكس ذلك، كانت تعتمد على البسالة والمقدرة الفردية الهائلة على القتال، حيث إنّه عندما انتهت المعركة وهزم المشاة الفرنسيون ٦٠٠٠ فارس مملوكي مدجّجين بالأسلحة (والجواهر) بقيادة مراد، علّق القائد الفرنسي على ما حصل قائلاً: ما من شك في أنّه لو تواجه مقاتل مملوكي مع جندي فرنسي لقطّع المملوكي الفرنسي إرباً إرباً. أما لو التقى مملوكان مع فرنسيين فقد يتعادلان. لكنه بعدذلك بإمكان أربعة جنود فرنسيين أن يتغلّبوا على عشرين فارساً مملوكياً، وعشرون جندياً فرنسيّاً على مئة مملوكي، ومئة جندي فرنسي على ألف مملوكي.

كان يشير إلى قاعدة التنظيم المعتمدة في الجيش الفرنسي، الجماعية والجامعة، التي كانت تقضي بإقامة مربعات قتالية من المشاة، في زاوية كل منها مدفع، تمكّنت من كسر هجمات الفرسان المماليك، الشجاعة جداً، لكن غير المنتظمة. إذ إنّ جهل الفرسان المماليك، الأقوى فرديّاً من الجنود الفرنسيين، بقواعد اللعبة العسكرية الفرنسية الجماعيّة، جعلهم ينتحرون عمليّاً أمام مربعات المشاة غير القابلة للاختراق.

كذلك حصل بالنسبة إلى العثمانيين عندما بدأ الجيش البريطاني يطوّق قوّاتهم على ساحل البحر المتوسط اعتباراً من عام ١٩١٧، باحتلال المناطق الجبليّة المطلّة على مرافئ الساحل وطرق الإمداد مع إسطنبول، بحيث لم يكن أمام الجنود العثمانيين سوى الهرب ساحلاً كلّما تقدّم قبالتهم الجنود البريطانيون جبلاً.

إن لاعب الشطرنج الغربي لا يدع خصمه يلمّ بقواعد تحركاته التي يواجهها بأساليبه المعهودة القائمة على التفكير الدائري، في حين أنّ اللاعب الغربي يفاجئ خصمه باستمرار باعتماده حركات لا وجود لها في قاموسه، تربكه وتبعثر قواه وتتسبب بهزيمته في نهاية المطاف.

في مقابل كتمان اللاعب الغربي لقواعد حركاته المبتكرة، فإنّه، قبل الشروع باللعب، يطّلع جيداً ومن مصادر موثوقة، على الحركات التي يعتمدها خصمه، بحيث يدرك سلفاً ما قد يفكّر به خصمه عند بدء اللعبة، فيتعامل مع نقاط الضعف عنده بالاعتماد على المعرفة والتنظيم اللذين يبرع فيهما.

لاحظ الجنرال الفرنسي فوراً، صبيحة المعركة، أنّ نقطة قوّة المصريين كانت تتمثّل بقوة ضاربة مؤلّفة من ستة آلاف فارس على أحصنة عربية سريعة، في حين أنّ جيشه لم يكن يضم سوى ألفي فارس تقريباً، لكنه رأى أنّ نقطة ضعف هذه القوة الضاربة كانت تتمثّل بعدم تنظيمها. فواجهها فيها، وحَصَدَ الانتصار.

٨ ـ في الشطرنج الغربي يلعب اللاعب الغربي على قاعدة عموديّة، بينما يُلزم خصمه باللعب على قاعدة أفقيّة، بمعنى أنّ أحجاره تتمتّع بإمكانات متابعة لعبة الخصم من فوق، في حين يتحرّك هذا الأخير من تحت. فأحجار الخصم تتحرك على الأرض، أما أحجار اللاعب الغربي فتتحرَّك على الأرض وفي الفضاء على حدّ سواء.

صحيح أنّ لعبة الشطرنج الغربي كانت تعتمد القاعدة الثنائية القائمة على السيطرة على البحار والأرض، في زمن الاستعمار، أما مع تقدّم المعارف التكنولوجية خلال القرن العشرين فباتت لعبة الشطرنج الغربية تعتمد على قاعدة جديدة هي السيطرة على الأرض والبحار والفضاء.

تُدخل في هذه المنهجيّة الجديدة وسائل المراقبة عن بُعد كلها، بالرادارات بدايةً، ثم بأجهزة الاستشعار عن بُعد، ثم الأقمار الاصطناعية التي تجوب الفضاء فوق الرؤوس ليل نهار، وتتابع أي تحرّك للخصم، فتضَع خطة الهجوم الناجعة على هذا الأساس. علماً أنّ العراق كان قد استفاد كثيراً من هذا المعاون الأكبر (طائرات الإيرواكس والأقمار الاصطناعية الأمريكية) إبّان حرب الخليج الأولى، لتحقيق الانتصار على خصمه وخصم أميركا الإيراني.

الغرب الذي يدير حروبه بدقّة، يدير أيضاً حروب حلفائه الموقّتين برفدهم بالمعلومات الجوية والفضائية اللازمة. وبذلك تغدو السيطرة على مصير المعارك الأفقيّة عموديّاً. حيث يعمد اللاعب الغربي على رسم خطة استراتيجية ثلاثيّة الأبعاد، في حين أنّ خطة خصمه (أو خصم صديقه) تظلّ خطّة ثنائيّة البُعدين.

في المجال نفسه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الإعلام الحديث يؤدي دور الظهير الفاعل بالنسبة إلى اللاعب الغربي. إذ بالاعتماد على مجموعة وسائله يسيطر الغرب منذ نصف قرن ونيّف على الأثير والفضاء، الأمر الذي يسمح له بالتحكّم بمسار الخطّة العامة لحركة الأحجار على رقعة الشطرنج. وإضافة إلى أنّ اللاعب الغربي يراك من فوق، هو قادر أيضاً على أن يريك ما يشاء. وكلنا يعلم المدى العميق لتأثير الصورة الغربية المنقولة عبر الفضائيات، وقبلها عبر التلفزيونات الأنالوغيّة، على أحجار الرأي العام على رقعات شطرنج أخصام الغرب السياسيين. فمن أسقط جدار برلين تبيّن أنّه تلفزيون ألمانيا الغربية الذي كان المشاهدون في ألمانيا الشرقية يتابعونه بشغف فكري يُبعدهم في كل أمسية، أكثر عن أيديولوجيا النظام الشيوعي الحاكم في ألمانيا الشرقية، على الأرض.

العمودي غلب الأفقي، وهذا ما تكرَّر أيضاً مرّات عدّة عبر العالم، حيث اخترق الإعلام الغربي، ولا يزال، العديد من البلدان المنغلقة على نفسها والعاملة على خنق حرّيّات شعوبها. فالتحرّك الفضائي يتابع من الجوّ سير معركة اللاعب الغربي كما يعينه على تحقيق الانتصار على خصمه من الفضاء، وعلى الأرض.

٩ ـ في لعبة الشطرنج الغربية الحجر الأساسي ليس المَلِك، ولا المَلِكَة، بل الحصان، يُمثِّل الحصان لدى اللاعب الغربي عنفوان السيطرة وسرعة تحقيقها. وهو، في الجماليّات العامة حاضر دوماً في الرسوم والتماثيل والرموز. فالغرب معجب بالحصان منذ الأزمنة التاريخية القديمة، وبخاصة بعد اكتشاف واستعمار القارة الأمريكية.

بالنسبة إلى اللاعب الغربي يفوق الحصان بأهميته أي حجر آخر على رقعة الشطرنج. ذلك أنّه الوحيد القادر على مفاجأة الخصم بأربع وضعيّات هجوميّة مختلفة. فالحصان بإمكانه أن يهاجم خصمه مجابهةً، وجهاً لوجه؛ كما أنّه قادر على الالتفاف عليه وتهديده من الخلف، عبر التسلّل إلى معسكره؛ تماماً كما أنّه يُتاح له أيضاً طعن خصمه من جناحه الأيمن، أو من جناحه الأيسر.

الحصان عنصر المناورة الأول في استراتيجيا اللاعب الغربي. بل إنّه يلخّص لوحده، منطق الخطة الاستراتيجية على النمط الغربي، التي تقوم على إمكانية اعتماد وضعيّات هجوميّة أربع تحسم بطريقة من الطرق المعركة لصالح صاحب المناورة الأنسب والأسرع. وبهذا المعنى يغدو الحصان اللاعب الاستراتيجي (L'acteur stratégique) على نحو ما وصفه الفرنسي ميشال كروزييه في معرض تحليله ظاهرة النزاعات.

يتميّز اللاعب الاستراتيجي بدور محوري وفريد لكونه يتمتّع بما لا يتمتّع به على الدوام الآخرون. فهو مركزي في دوره لأنه يبرُع في الحصول على فرص مناسبة يتعامل معها بمقدرة لافتة لا يضاهيه أحد فيها، أي إنّ مركزيّة الحصان الغربي على رقعة الشطرنج تنبع من أنّ دوره يتيح له فرصة أو مجموعة فرص للظهور الحاسم في المعركة. ذلك أنّ اللاعب الاستراتيجي يتميّز عملانيّاً، بحسب كروزييه، بخصائص ثلاث: «أنّ موقعه استراتيجي في الإنتاج (إنتاج الدور)، كما أنه يتمتّع بكفاءة مهنيّة عالية، إضافة إلى درجة تفاعل عالية مع أعضاء المجموعة الآخرين»[٧].

لذلك كله يشكِّل الحصان، في المنظور الغربي، لولب المعارك، علاوة على أنّه يعفي العقل الغربي من الإيحاءات الطبقيّة السلبيّة التي قد ترافق مفهوم الملك والملكة في الغرب. فالحصان دور صرف وليس سلطة. يمثِّل القدرة على تحقيق الانتصار السريع في قلب معسكر الخصم. إذ إنّه في اللحظة المناسبة يحسم موقفاً كان يبدو للوهلة الأولى بعيد المنال، ثم يعود بسلام إلى معسكره عند تعرّضه للخطر.

الحجر المناور الذي يجسّده الحصان هو حجر مركزي في تحركاته الميدانية (أكان اسمه سلاح الخيّالة، في الماضي، أو سلاح الطيران، اليوم)، يظلّ دوره الاستراتيجي محوريّاً وحاسماً في المعارك الغربية كافة.

١٠ ـ في لعبة الشطرنج الغربية، الدبلوماسيّة شريك فاعل وهادئ في تحقيق الانتصار على الخصم، تمثِّل الدبلوماسيّة أبراجاً موازية للأبراج العسكرية، خفيّة مقارنةً معها، تتحرَّك بحريّة وتحت غطاء الحَصانة، داخل معسكر الخصم.

في المقابل، لا يتمتّع خصم اللاعب الغربي سوى بأبراج قنصليّة محدودة الدور والصلاحية، تكتفي بتأمين استمراريّة المعاملات الإداريّة، وأحياناً أيضاً، بسفارات

(٧) Michel CROZIER et Erhard FREIDBERG, *L'acteur et le système*, éd. Seuil, Paris, 1977, p. 52.

أيديولوجية لا تؤدي سوى دور البروباغاندا بالتوازي مع دور رقابة استخبارية شديدة تجاه الرعايا. لكن هذه الأدوار لا ترقى إلى مستوى الدور السياسي الفاعل الذي تقوم به السفارات الغربية في مواقعها المختلفة عبر العالم. وكشفت رسائل ويكيليكس (Wiki Leaks) كم إنّ متابعة الشأن السياسي دقيق، وكم مهنيّة العاملين في الشأن الدبلوماسي رفيعة، وكم تشارك السفارات الغربية في صنع قرارات الدول التي تنتمي إليها.

الأبراج الدبلوماسية الغربية موجودة داخل معسكر الخصم من دون أن تؤدي دوراً عسكريّاً مباشراً؛ غير أنّ دورها السياسي خطير ومهم إلى درجة أنّه يجعلها ترقى إلى مستوى الشريك في صناعة القرارات الكبرى لبلادها.

السفير الغربي الحالي، بالتعاون مع فريق عمله، يرصد ويتابع خصماً لا يُتاح له، بالأعراف الدولية، أن يعتبره خصماً حقيقياً، نظراً إلى الحصانة الدبلوماسية التي يتحصَّن بها. لكنه يتابع من الداخل أبرز ما يجري ويشارك في بناء الخطة الاستراتيجية للمعركة التي تقودها بلاده ضد الخصم. وضمن هذا الحراك السياسي العام يتنقَّل ويعمل ضمن معسكر الخصم بهدوء الدبلوماسي المجرَّد، ظاهريّاً، من أي سلاح.

أعطانا البريطاني فيليب مانسيل وصفاً دقيقاً للدور الذي قام به السفراء الغربيون (بريطانيون وفرنسيون ونمساويون وروس)، إبّان القرنين الثامن والتاسع عشر، في جعل السلطنة العثمانية إمبراطوريّة الرجل المريض، قبل الإجهاز عليها اقتصاديّاً وسياسيّاً وعسكريّاً مطلع القرن العشرين[٨]. فالأبراج الدبلوماسية تختلف عن الأبراج الهجوميّة الموجودة على رقعة الشطرنج بأنّها أبراج غير عسكريّة. بيد أنّ دورها لا يقلّ أهمية عن الأولى لأنها تشكّل أبراج مراقبة ااستراتيجية بكل معنى الكلمة تسمح للأبراج العسكرية بالقيام بدورها.

دور الأبراج الدبلوماسيّة يسبق زمنيّاً تدخّل الأبراج العسكرية، حيث من الممكن أن يُفعَّل دورها قبل قرن أو قرنين من موعد المعركة الحاسمة، كما حصل في الحالة العثمانية. ولذلك فإنّ هذه الأبراج تلعب بصمت وبنَفَسٍ طويل دور المتابع اليومي للأمزجة السياسية العامة والفرديّة على حدّ سواء. إذ إنّها تعرف تركيبة معسكر الخصم وقدراته وأشخاصه وأمزجتهم وطباعهم العامة، فتتعامل بحسب حاجة دولها مع الوقائع الميدانية باحتراف بالغ.

(٨) Philip MANSEL, *Constantinople, la ville que désirait le monde (1453-1924)*, éd. Seuil, Paris, 1997, pp. 202-231 (chap. 8 Ambassadeurs et artistes).

تأتي هذه الخطة، كما سبق وأشرنا، ضمن المصالح الاستراتيجية العامة للدولة، لا للبلاد. فالدولة هي العقل الناظم الأكبر لمجمل الحركة على رقعة الشطرنج الغربي، لا الأشخاص والقادة. وعلى أهميتهم، وأهمية الحصان والأبراج والوزراء والعسكر، فإنّ منطق الدولة هو الذي يسود ويسوس اللعبة على رقعة العالم.

✤ ✤ ✤

لكن هل يعني ذلك أنّ الأمور تقف عند هذا الحدّ وتبقى مسجونة ضمن الصورة إلى ما لا نهاية؟

طبعاً لا. فلعبة الشطرنج الغربية، على الرغم من دقّتها وأسرارها وفاعليّتها وخطورتها، ليست نهاية العالم، ولا اللعبة الأخيرة التي ابتكرها العقل السياسي الإنساني. إذ على الرغم من العمر المديد الذي تمتَّعت به، زهاء خمسة قرون ونيّف، فإنّها ليست لا حتميّة ولا نهائيّة المآل.

لماذا؟

لأسباب عدّة أبرزها أنّها لعبة. فاللعبة، أي لعبة كانت، تنطلق من مبادئ عامة، وتقوم على منطق محدَّد. وقامت شعوب دول عديدة، بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، في جنوب الأرض تحديداً، على استكشاف معالم هذه اللعبة الخطيرة التي اضطرَّت دفع ثمن معرفتها بأصولها المتشعِّبة الأبعاد خلال النصف الأول من القرن العشرين وقبل ذاك.

تحتاج لعبة الشطرنج الغربية بكل تأكيد إلى مهارات كبيرة لالتقاط مبادئها الأساسية التي هي - كما شهدنا - مترامية الأطراف ومتحرِّكة. كما أنّها تفترض تحريكاً معيناً لطرائق التفكير والتخطيط والتنفيذ. فالمحرِّكات الذهنية التي تفعِّلها لعبة الشطرنج الغربية شديدة الارتباط بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الغربي، الأمر الذي يعني أنّه عندما تُكتَشف مبادئ اللعبة أو بعض منها، فإنّ المسألة لا تعني بالضرورة أنّك قادر على اعتمادها في معسكرك، مع عسكرك وملكك ووزيرك وأحجارك كافة... وهنا تكمن القطبة الخفيّة لهذه اللعبة، حيث إنّ اللاعب الغربي مطمئن إلى أنّ أخصامه، وهم يقعون جميعاً في بلدان جنوب الأرض مذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، يعجزون، في نظره، عن تفعيل محرِّكاتهم الذهنيّة، كما يفعله هو، لألف سبب وسبب.

بيد أنّ تجارب عدّة حصلت بداية في اليابان، لتصل أخيراً إلى الصين، بيّنت بالملموس، أنّ شعوب دولٍ آسيويّة كثيرة فهمت معظم أو بعض مبادئ اللعبة، فقرَّرت اعتماد قواعدها والسير بها. ونجحت بعد فترة في اختراقها.

صحيح أنّ لعبة الشطرنج الغربية لعبة بحثيّة، تقوم على خطوات البحث العلمي المنهجيّة - أي على استكشاف أرض الواقع وجمع المعلومات الميدانية، ثم اختيار التقنية الأنسب لمعالجتها وتحليلها، وصولاً إلى تفسير الظاهرة المدروسة - مستبدلة الخطوة النظرية الأخيرة بخطوة تنفيذية هي سحق الخصم المهزوم، إلاّ أنّ السير في منطقها ممكن بالنسبة إلى أي باحث كان، في العلوم السياسية أو في سواها من العلوم، في أي بلد من بلدان العالم.

غير أنّ تبنّي هذه المعرفة، إن لم يتعدَّ المعرفة النظريّة، أو إن لم يتعدَّ دائرة الباحث الضيّقة، لن يفضي إلى نتيجة ملموسة، حيث إنّ سرّ نجاح الخطّة في لعبة الشطرنج الغربية أن يكون إطارها العام قراراً سياسيّاً أعلى تتخذه دولةٌ، أو دول عدة متحالفة. فإن اتُّخذ القرار على هذا المستوى نجحت الخطة، وإلاّ فلا.

تقوم لعبة الشطرنج الغربية على جملة من الاستخلاصات المنطقيّة المركَّبة. وصعوبتها تكمن في حركيّة هذه الاستخلاصات التي تفترض عند اللاعب استنفاراً ذهنيّاً دائماً، على المستويين الفردي والجماعي. ذلك أنّ اللاعب الغربي لا يلعب وحده، حتى لو شوهد وحيداً على الكرسي، بل بالتواصل مع فريق متكامل يشاركه في صنع قراراته بشكل خفي.

من هنا، فإنّ اللاعب الأكبر، في الجانب الغربي، هو دائماً الدولة، لا الأشخاص. وعندما نقول الدولة، في الغرب، نعني الدولة بمفهومها الحديث، لا دولة العصبيّات أو أشباه الدولة. من هنا، كما سنلاحظ في الفصول اللاحقة، لم تتكرّس عمليات التغيير البنيوية التي قَلَبَت مسار بلدان مثل اليابان وسنغافورة وكوريا وماليزيا والهند والصين إلاّ عندما بلغ الوعي الاجتماعي والسياسي ذروته، فدفع النخبة السياسية في الدولة إلى اتّخاذ قرارات مصيريّة، واللعب مع الغرب على رقعة شطرنجه هو، من دون عقَدٍ، وعلى أساس المبادئ التي وضعها هذا الغرب تحديداً، بعد استيعاب منطقها كلّيّاً... وتطبيقه جزئيّاً. فبعد زمن الخصوم غير العارفين بمبادئ اللعبة وقواعدها، جاء زمن اللاعبين الأخصام الملمّين بها. وأتت هذه المفاجأة المتراكمة من الشرق، فخرج المارد الآسيوي من قمقمه وقرّر السيطرة.

الفصل الثاني
ولادة اليابان الجديد

لم يكن من السهل على بلد مثل اليابان عاش طويلاً على التقليد، أن يبني نفسه على أُسس جديدة. فالانتقال إلى عصر معرفي جديد في طرائق التفكير والتخطيط والتنفيذ جاء مؤلماً جدّاً، في أعقاب هزيمة تامة للجيش الإمبراطوري الياباني أمام الجيش الأمريكي، لاعب الشطرنج الغربي الأكبر، في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٥.

ما آلم اليابانيين أكثر بعد ذاك لم يكن خروجهم من عالمهم التقليدي ونزعتهم الجزيريّة، بل طلاقهم القسري مع عقيدة عسكريّة - اجتماعيّة (bushido) طالما عاشوا على أساسها، ونظروا من خلالها إلى أنفسهم وإلى الآخرين. ونشير هنا إلى أنّ البوشيدو مجموعة مبادئ تشكّل ميثاق شرف كان يعتمده مقاتلو الساموراي. وبفعل عسكرة المجتمع الياباني اعتباراً من مطلع القرن العشرين تحوَّلت هذه العقيدة إلى محور أساسي للتنشئة الاجتماعية العامة. ففي المنازل كما في المدارس والجامعات كانت هذه العقيدة عقيدة اجتماعيّة عامة تؤطِّر المجتمع الياباني بأسره.

الإيمان بصوابيّة وصحّة مبادئ البوشيدو تحوّل إلى نمط تفكير وسلوك يشبه الهابيتوس. إذ إنّ كل ياباني كان يرى أنّ عليه تقديم حياته من دون تردّد ليحيا إمبراطور اليابان. فالإمبراطور، في هذه العقيدة، رمز مقدَّس، وتقديم الحياة دفاعاً عنه وعن رايته واجب معنوي أساسي وشرف أكبر.

يدعو ميثاق البوشيدو الجنود (وجميع الشعب الياباني كان إذّاك مجنّداً) إلى الاستشهاد في المعارك حتى آخر واحد منهم، ذلك «أنّ مَوت المهزوم، على الرغم من عدم فائدته المادية، يشكّل شهادة مشرِّفة قصوى».

وعليه، فإنّ الاستسلام عار ما بعده عار، لا يليق بأي حال من الأحوال بالإنسان الياباني. وعاش المجتمع الياباني طويلاً على هذه العقيدة العسكريّة، إلى درجة أنّه حوّلها إلى عقيدة اجتماعيّة. لذلك، عندما اضطر إمبراطور اليابان الإعلان بنفسه شخصيّاً عن استسلام اليابان من دون شروط، في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٥ (بصوته الذي كان يسمعه اليابانيّون أول مرّة في حياتهم، على موجات إذاعة طوكيو الرسميّة) حصل ما يشبه الزلزال المعرفي.

مع هذا الإعلان التاريخي سقطت عقيدة كان يعتبرها اليابانيّون مقدّسة، وفُتِحَ بعد ذاك الباب أمام منظومة تفكير جديدة. فوُلِدَ اليابان الجديد ولادةً قيصريّة مع كَسْرِ قفل معرفي عتيد طالما كبّل أذهان الجميع وصادر تفكيرهم وحياتهم.

أولاً: صَدمة الهزيمة

أدّت، إذاً، هزيمة اليابان الإمبراطوريّة إلى كارثة متعدِّدة الأوجه، تمثَّلت في النهاية بتوقيع اليابان رسميّاً على الاستسلام التام، على متن البارجة ميسوري (Mis-souri) الراسية في خليج طوكيو، في الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥، من دون شرط، وعلى قاعدة بنود أربعة فرضها المنتصر الأمريكي:

- نزع السلاح التام (ما عَنى تسريح خمسة ملايين جندي دفعة واحدة، مليونان منهم على الأرخبيل الياباني، وثلاثة ملايين آخرون منتشرون في مجمل جزر المحيط الهادئ والقارة الآسيوية بعامة)؛
- محاكمة مجرمي الحرب اليابانيين (التي قضت لاحقاً، في عام ١٩٤٦، بإعدام ٩٠٠ ضابط إمبراطوري ياباني كبير في كل من السلاح البرّي والجوّي والبحري)؛
- التنازل عن المستعمرات والممتلكات اليابانية كلها خارج الأرخبيل (في كوريا ومندشوريا والفيليبين وجزر المحيط الهادئ)؛
- القبول بسيادة محدودة على الأراضي اليابانية (مع إبقاء قواعد عسكرية دائمة للجيش الأمريكي على جزيرة أوكيناوى (Okinawa)، تغطّي الخزينة اليابانية نفقاتها بنسبة ٧٠ في المئة، وهو أمر ما زال ساري المفعول حتى يومنا هذا).

نتساءل: كيف وصلت الأمور إلى هذا الحدّ؟ وما السبب في هذا الانهيار التام لإمبراطوريّة كانت تبدو من الخارج جبّارة وغير قابلة للهزم؟

تأتينا الإجابة من المؤرخين اليابانيين المعاصرين أنفسهم. فالمؤرخون اليابانيّون الحاليّون يتميّزون بحسّ نقدي لافت، يجعلهم يُشرِّحون بجرأة أحداث تاريخهم السياسية والعسكرية، بحيث إنّهم قادرون على قراءة معانيه من دون زَيغ أيديولوجي. فهم تناولوا على سبيل المثال معركة أوكيناوى في إحدى أكبر الصحف اليابانية (*Yomiuri Shimbun*)، في عام ٢٠٠٦، ضمن سلسلة مقالات كتبتها لجنة من الخبراء اليابانيين تحت عنوان: «معركة أوكيناوى تفضي إلى خسارة كبيرة في الأرواح، وتمّ التضحية بالجزيرة لتأخير الهجوم على أرض اليابان الأساسيّة»[(١)].

ما الذي حصل في معركة أوكيناوى تحديداً؟

بحسب المصادر اليابانية كان رئيس الوزراء الجديد كونياكي كويزو (Kuniaki Koiso) قد أنشأ صيغة جديدة للمجلس الحربي الإمبراطوري في ٤ آب/ أغسطس ١٩٤٥، تضمّ رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الحرب ووزير البحرية والقائد الأعلى للجيش والقائد الأعلى للبحريّة. وعلى الرغم من علم هذه القيادة بأنّ ميزان القوى العسكرية كان خاسراً سلفاً، أعلن كويزو في ١٩ آب/ أغسطس قرار اليابان خوض معركة أوكيناوى الحاسمة التي ستسمح لبلاده بتخطّي الوضع العسكري الحرج.

الحقيقة أنّ الوضع العسكري لم يكن حرجاً فحسب، بل ميؤوساً منه، حيث إنّ ميزان القوى العسكرية كان على النحو الآتي عشيّة بدء المعركة:

القوات الأميركية المدعومة بالبريطانية	القوّات اليابانيّة
١٧ حاملة طائرات عملاقة	٧ حاملات طائرات وسطى
٤٦ حاملة طائرات وسطى	١٥ سفينة حربية مختلفة
٦٣ سفينة حربيّة مختلفة	

(١) The Yomiuri Shimbun, 2006, a series of articles. Chap 10 «Battle of Okinawa results in huge loss of life. Island is sacrificed in attempt to delay mainland attack».

نُشرت المقالة في مجلّة *Japan Echo*، الصادرة بالإنكليزية عن وزارة الخارجية اليابانية في العدد ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

علاوةً على أنّ مجمل الطائرات اليابانيّة المتبقّية، بعد تدمير المصانع في اليابان، كان يبلغ ٣٠٠٠ طائرة حربية متوسطة، في حين أنّ المصانع الأمريكية كانت قادرة على إنتاج ١٠,٠٠٠ طائرة حربية شهريّاً. كما أنّ الجيش الثاني والثلاثين الذي أوكلت إليه مهمة الدفاع عن أوكيناوى كان كناية عن إعادة تجميع لفرق مبعثرة منقولة على عجل من ساحات كان قد خسر فيها الجيش الياباني معاركه، في مندشوريا الصينية وجزر المحيط الهادئ.

أمرت القيادة اليابانية هذا الجيش اللقيط ببناء مطارين على عجل على جزيرة أوكيناوى، مطلقةً شعاراً كان يقول: إنّ «أوكيناوى هي حاملة الطائرات التي لا تغرق»... على غرار ما قيل في عام ١٩١٢ عن باخرة تيتانيك.

في الأول من نيسان/أبريل ١٩٤٥، وتحت تغطية كثيفة لنيران البوارج، أنزلت البحرية الأمريكية أكثر من ٦٠,٠٠٠ جندي على شاطئ الجزيرة، سارعوا إلى الاستيلاء على المطارين اللذين كانا قد شُيّدا حديثاً. ثم بعد يومين، في ٣ نيسان/أبريل، قامت القوات الأمريكية التي كان قد ارتفع عديدها إلى ١٨٣,٠٠٠ جندي بشطر الجزيرة عسكريّاً إلى نصفين.

ألزم الجيش الإمبراطوري الياباني شباب الجزيرة على التطوّع وحمل عبوات ناسفة إلى خطوط العدو، كما تمّ تطويع شابات الجزيرة في هيئات التمريض، وكان يُطلَب منهن حمل الرسائل العسكرية من موقع عسكري إلى آخر، الأمر الذي جعلهن عرضة للقنص الأمريكي. وكانت حصيلة الضحايا من هؤلاء «المتطوّعين» ٨٧٦ شاباً، و١٩٤ شابة.

أما المحصِّلة العامة للمعركة التي انتهت بعد ٨٢ يوماً، في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٤٥، فجاءت على النحو الآتي: ٩٤,١٣٦ جندياً يابانيّاً و٩٤,٠٠٠ مدني من أوكيناوى مقتولاً. مع الإشارة إلى أنّه عندما قرّر الجيش الياباني الانسحاب من عاصمة الجزيرة شوري (Shuri) إلى كهوف السواحل، وزّعت على جميع الجرحى رمّانات يدويّة أو حليب مسموم بمادة سيانيد البوتاسيوم لكي يقتلوا أنفسهم، ولا يقعوا في الأسر (العار الأكبر).

كما أنّه، عندما أدركت القيادة اليابانية أنّ مصير المعركة كان الهزيمة الحتميّة، بدأت بزجّ فرق الانتحاريين الجويّين (tokkotai) اعتباراً من ٥ نيسان/أبريل، أملاً في إغراق سفن الأسطول الأمريكي المدعوم بريطانيّاً. وقُتِل حينذاك ٣٠٠٢ شاب طيّار كانوا من الجامعيين الذين خضعوا لدورة طيران سريعة لا تمكّنهم فعليّاً من قيادة

الطائرات والمناورة بها، بل إنّ الطائرات التي سُلِّمت إليهم كانت طائرات صغيرة بطيئة (وأحياناً طائرات تدريب)، لا تبلغ نصف سرعة طائرات الأسطول الأمريكي التي كانت تصطادها بسهولة فائقة قبل أن تبلغ هدفها.

لم تتمكّن هجمات الانتحاريين اليابانيين سوى من إغراق ٢٤ سفينة حربية أمريكية، لا ترد فيها أي حاملة طائرات.

الجدير ذكره في سياق معركة أوكيناوى أنّها عبَّرت تماماً عن الذهنيّة العامة السائدة في اليابان حينذاك، وعن الالتزام بعقيدة البوشيدو، على مستوى السلك العسكري، كما على مستوى المدنيين الذين لم يتمرّدوا عليها جماعيّاً في يوم من الأيام، معتبرينها من المقدَّسات الفكرية المحرَّم المساس بها.

حتى عندما كان يصرِّح قائد العمليات العسكرية الياباني الأعلى على جزيرة أوكيناوى، إسامو شو (Isamu Cho)، قائلاً: «ليس مسموحاً أن نخسر في معركة عسكريّة كي ننقذ مدنيين» (جريدة **أوكيناوى شيمبو** (*Okinawa Shimpo*)، عدد ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥، أي قبل بدء المعركة بشهرين) لم يحتجّ أحد عليه، بل سارت الأمور بشكل يوحي أنّ التضحية بالمدنيين عقيدة مقبولة على نطاق اجتماعي واسع.

لذلك شكَّلت الهزيمة صَدمةً وصحوة بعد ذاك تعكسها اليوم الروح النقديّة التي تتعامل بها الصحافة اليابانية، وكذلك السينما اليابانية المعاصرة مع الحدث. إذ قدّم مخرج ياباني هو كيهاتشي أوكاموتو (Kihachi Okamoto) فيلماً حاز نجاحاً كبيراً تحت عنوان «معركة أوكيناوى» (Battle of Okinawa)، في عام ١٩٧١. يقوم هذا الفيلم الذي شاهده ملايين اليابانيين على عملية نقد ذاتي صريحة لما جرى على تلك الجزيرة.

ثقافة الموت، الموت المجمَّل استشهاداً، كانت هي الثقافة السائدة في الأوساط اليابانية العامة. وكان تجذّرها يثبِّت دعائم الحكم الإمبراطوري المطلق المستند إلى عسكريتاريا لا تبحث سوى عن مصالح جاهها، وتحتقر المدنيين ضمن تراث ثقافي كان يُعتبر حيذاك أصيلاً. لكن الأمور لم تنتهِ عند معركة أوكيناوى، بل عرفت ما هو أفظع.

مع ممانعة القيادة السياسية ـ العسكرية اليابانية الإعلان عن الهزيمة والاستسلام رأى الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) أنّ إطالة الحرب ستوقع خسائر بشريّة أمريكية أكثر فأكثر، نظراً إلى العقيدة البوشيديّة الشائعة، فأمر الجنرال

كارل سباتز (Carl Spaatz)، قائد الطيران الأمريكي في المحيط الهادئ بإلقاء قنبلة ذريّة على إحدى المدن اليابانية الكثيفة السكّان في آب/ أغسطس ١٩٤٥.

في ٦ آب/ أغسطس، عند الساعة الثامنة والربع صباحاً، أُلْقِيَت قنبلة ذريّة على مدينة هيروشيما، فنتج من الانفجار الهائل الذي تسبَّب باحتراق كامل على مساحة ٤ كلم٢، وفاة ٧٨,١٥٠ شخصاً، وفقدان ١٣,٩٣٩ آخرين، وجرح ٩,٢٨٤ جروحاً بالغة، فضلاً عن الأمراض الناتجة من الإشعاع الذرّي بعد ذاك.

غير أنّ القيادة اليابانية، المتمسِّكة بشعار الممانعة، لم تعلن الاستسلام، بل تابعت إرسال طيّارين انتحاريين، وتابعت المناوشات العسكرية على جزر المحيط الهادئ التي كانت لا تزال تحتلّها، فقرَّر الرئيس الأمريكي إلقاء قنبلة ذريّة ثانية، فحصل ذلك بعد ثلاثة أيّام، في ٩ آب/ أغسطس ظهراً، على مدينة ناغازاكي. فكانت الحصيلة مقتل ما يقارب ٣٦,٠٠٠ شخص، وجرح ٤٠,٠٠٠ آخرين.

أمام عبثيّة متابعة المواجهة، أقرّ إمبراطور اليابان شخصيّاً بقبول الاستسلام أمام لاعب الشطرنج الغربي، في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٥. فاستقال رئيس الوزراء، وانتحر وزير الحرب بعد هذا الإعلان فوراً.

بما أنّ هول الفاجعة كان عظيماً، وفي خطوة داعمة لإعلان الإمبراطور، قام أمراء البلاط الإمبراطوري بتوجيه رسالة علنية إلى جميع الجنود اليابانيين المنتشرين في الأرخبيل الياباني وجزر المحيط الهادئ يطالبونهم فيها بـ «تحمُّل ما لا يُحتَمل»، بالإشارة إلى ضرورة القبول بالعار المصاحب للهزيمة.

في الحقيقة، ما حصل لليابان في أعقاب هذه الهزيمة، كما سنلاحظه في الصفحات اللاحقة، ليس مجرَّد نكبة عسكريّة كبيرة، بل صَدمة معرفيّة هائلة جعلت شعباً بأكمله يُعيد النظر بمجمل مسار حياته السياسية والاجتماعية والثقافية.

استسلام اليابان أمام أميركا كان استسلام شعب حيّ ونقطة تحوّل معرفيّة بالنسبة إليه على حدّ سواء. فانكسرت إذّاك في اليابان ثقافة البوشيدو وثقافة الموت، وتحرَّرت بعد ذاك ثقافة الحياة. وأعاد اليابانيّون بناء بلادهم بعصاميّة لافتة يفخرون عن حق بها، وتشكِّل اليوم ما يمكن أن نعتبره الصيغة الناجحة الأولى للتفوّق الآسيوي. وذلك كله ما كان ليحصل لولا تحطيم خارجي لقفل معرفي داخلي منع طويلاً التغيير الحقيقي المنشود في البلاد.

ثانياً: بوليميك وتقليد

التغيير كان منشوداً على المستوى الياباني، وأثبتته جهوزيّة البلاد لعهد الإصلاحات الذي قاده الإمبراطور ميجي (Meiji) بين عامي ١٨٦٨ و١٩١٢. بيد أنّ التغيير الممكن كان غير التغيير المنشود، ذلك أنّه سُمِحَ له بالوجود ضمن شرطين ضمنيّين كبيرين وغير مرئيّين. تمثّل هذان الشرطان بتقديس روحيّة البوشيدو والارتقاء بها إلى مرتبة المحرّمات، وبالتعامل مع الإمبراطور تعاملاً يرقى الى العبادة.

القفل الأيديولوجي الأول كان قد تحطَّم مع هزيمة اليابان العسكريّة والاستسلام التام في عام ١٩٤٥ حيث غرقت عقيدة البوشيدو، فتمّ الإعلان العلني عن فشلها على أعلى المستويات. إلاّ أنّ مَن أعلن مَوت هذه العقيدة كان الإمبراطور نفسه، ظاهَرَهُ لاحقاً في هذه المهمّة أبناؤه. وبذلك كان يحاول الإمبراطور، على الرغم من خراب البلاد، المحافظة على موقعه.

في اليابان، الإمبراطور هو الميكادو (Mikado)، أي رأس المؤسسة الدينيّة، علاوةً على أنّه القائد السياسي الأعلى للبلاد، أي إنّه يُراكم في شخصه مهمتين ودورين، ويقوم بوظيفتين، مثله مثل سلفه في التاريخ، فرعون مصر الذي كان الملك الأكبر ورسول الإله رع على الأرض، ومثله مثل أباطرة وملوك الغرب الأوروبي الذين كانوا ملوكاً عسكريين، ويُعتبرون ظلاً لله على الأرض، ومثله مثل السلطان العثماني الذي كان رأس البلاد وخليفة المؤمنين على حدّ سواء.

أي إنّ إمبراطور اليابان كان يحشد امتداداً تاريخيّاً لنهج سياسي قديم جدّاً لدى أبناء البشر يتمثّل بالقيادة المطلقة لرجل واحد في سياق سلالة مختارة واحدة. ونظام الحكم الناتج من هذه الصيغة هو ما يشير إليه ابن خلدون تحت اسم العصبيّة ودولة العصبيّة. فالعصبيّة التي درسها ابن خلدون في إطارها البدوي العربي تصلح لتفسير الظاهرات السياسية المماثلة كلها التي أتينا على ذكرها، حيث إنّها، في الأساس، رابطة نفسيّة ـ اجتماعية بين أبناء عصب واحد وأبناء رحم واحد.

الرابط العصبي هو رابط عائلي ممتدّ، وعندما يتخذ طابعاً وراثيّاً يتحوّل إلى رابط سلالي. من هنا لا فرق جوهريّاً، على المستوى المعرفي، بين فرعون وإمبراطور وسلطان وملك، حيث إنّ جميعهم كان يبني سلطانه في ما مضى على ثنائيّة السلطة الزمنيّة المنبثقة من سلطة إلهيّة.

كَسَرَت الثورة الفرنسية في عام 1789 هذه القاعدة، فأدخلت بعد ذلك نوعاً جديداً من الأنظمة السياسية هو النظام الديمقراطي، حيث تكون إرادة الشعب مصدر السلطات، لا إرادة الإمبراطور كما كانته في اليابان حتى عام ١٩٤٥. فالعصبيّة الحاكمة في اليابان كانت تشكّل لذلك قفلاً معرفياً ثانياً يوازي في متانته قوة العقيدة العسكريّة التقليديّة.

بين البوشيدو والميكادو كان عالم الإنسان الياباني عالماً منغلقاً على نفسه. من هنا لا بدّ لليابانيين من الإقدام على هذه الخطوة التأسيسيّة كي يصحّ فعليّاً التغيير.

هذا ما قام به في عام ١٩٤٦ رئيس وزراء جديد كثير الحكمة، أدرك ما هو المطلوب فقام باتخاذ مبادرة سنّ دستور جديد لليابان. صحيح أنّ هذه الخطوة كانت مطلوبة من الحاكم العسكري الأمريكي وفريقه، الجنرال دوغلاس ماك آرثر (Douglas Mac Arthur)، وتبدو مفروضة فرضاً، غير إنّ اليابانيين الذين حقّقوها قاموا بالأمر بوعي كبير لأهميّتها وضرورتها، ذلك أنّ التيّارات الديمقراطيّة كانت موجودة في الحياة السياسية اليابانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، في الإعلام والعمل النقابي، غير أنّ السياسة الإمبراطوريّة وطغيان الشعارات العسكريّة والتوسّعيّة على الحياة العامة في البلاد لم تسمح لهذا الخط بأن يتّخذ مكاناً له تحت الشمس.

فتحت لواء الشمس المشرقة كان للإمبراطور وحده الحق بالظهور.

قاد سياسة التغيير رئيس الوزراء الجديد يوشيدا شيغيرو (Yoshida Shigeru) الذي ترأس الحكومة اليابانية بعد الحرب بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، ثم بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٤. ففي ظلّ حكمه صيغَ دستور جديد للبلاد (١٩٤٦)، ووُقِّعَتْ اتفاقية سِلم وتعاون مع الولايات المتّحدة (١٩٥١). ومع هاتين المبادرتين انطلق اليابان الجديد.

ميزة المبادرة الأولى أنّها كانت مبادرة سياسية ومعرفية على حدّ سواء. في حين أنّ المبادرة الثانية كانت مبادرة سياسية محضة، قضت بربط السياسة الأمنية والدفاعية اليابانية بالسياسة الأمريكية. فتعديل الدستور جاء على يد شيغيرو تجسيداً لقراءة عميقة لمقتضيات الواقع الجديد على المستويين الداخلي والخارجي. علماً أنّ ميزة هذه القراءة السياسية قد بُنِيَتْ على قطيعة معرفية مع الماضي الإمبراطوري العسكريتاري. وجاءت هذه القراءة الإراديّة قراءة حقيقيّة للمستقبل، مستقبل اليابان واليابانيين، لا مجرّد قراءة للماضي.

كان قد وُضِعَ الدستور المعتمد حتّى ذاك التاريخ في عام ١٨٨٩، وكانت بنوده السبعة عشر الأولى متمحورة حول صلاحيّات الإمبراطور التي كانت تُعتَبَر «نابعة من طبيعة أزليّة». غير أنّ الدستور الجديد الذي اعتمد في عام ١٩٤٦، والمستوحى من الدستور الأمريكي، نصّ، بدءاً ببنده الأول، على نزع القدسيّة عن شخص الإمبراطور الذي وُصِفَ بأنّه «رمز للدولة ولوحدة الشعب، ومديناً في مهماته لإرادة الشعب الذي يجسّد، هو وحده، السلطة والسيادة».

بذلك تمّ وضع الإمبراطور في ألبوم مع المحافظة على موقع رمزي وشرفي له، تسهيلاً للعملية السياسية الانتقالية الشاملة، لكن مع تأكيد أنّ النظام السياسي الجديد قد تغيّر في جوهره، حيث أضحى الشعب وحده مصدر السلطات والسيادة.

بذلك بات خيار الدولة الديمقراطية غالباً وخيار دولة العصبيّة مغلوباً. بل ومقصيّاً عن الحياة السياسية الجديدة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه من دون هذا التغيير في طبيعة النظام السياسي، ومن دون المادة التاسعة من الدستور الجديد التي كانت تنصّ على «أنّ الشعب الياباني يعلن تخلّيه عن فكرة الحرب بشكل نهائي»، و«أنّ اليابان لن ينظّم قوات عسكريّة لا للبرّ ولا للبحر ولا للجوّ، ولن يشارك في الحروب»، لَما كان لليابان الجديد أن يولد، وأن يصير ما صار عليه لاحقاً.

كَسَرَ الدستور الجديد القفلين الأساسيين اللذين كانا يمنعان معرفيّاً وسياسيّاً اليابان من الانتقال إلى عصر جديد. وهنا يكمن الدرس الأول لتجربة آسيويّة رائدة تمكّنت بعد ذلك من الذهاب بعيداً، أي إنّ التغيير في الذهنيّة الشائعة، وبخاصة في العقيدة الاجتماعية العامة المبنيّة على تحجّرات فكريّة وسياسيّة، شرطٌ تأسيسي للدخول في طور جديد من العلاقات الداخلية والخارجية المفتوحة والبنّاءة.

نشير هنا إلى أنّ التخلّي عن النزعة القوميّة كما كانت مُعاشة في الأزمنة الإمبراطورية السابقة لم يكن بالأمر السهل، لا على رئيس الوزراء ولا على الشعب الياباني الذي كانت تأثيرات التعبئة الأيديولوجية السابقة تفعل في ذهنه بعد الصدمة. غير أنّ هذا الخيار الأساسي كان أيضاً قراراً تأسيسيّاً، حيث إنّه ما زال معتمداً حتى اليوم. فالقوميّة الإمبراطوريّة اليابانيّة قوميّة عسكريّة توسعيّة ولا يمكنها العيش من دون هذه النزعة. لذلك كان من الأفضل، كي لا تعود العَسْكَرَة من النافذة بعدما أُخرِجَت من الباب، أن يبحث اليابان عن قوميّة وسطيّة ولا عدائيّة، قائمةُ توجّهٍ سياسي جديد.

جاءت هذه السياسة الجديدة، منذ عهد شيغيرو، متمحورة حول الاقتصاد. والجديد فيها، على وجه التحديد، كان فصل الاقتصاد فيها عن السياسة، حيث إنّ

بعض منتقديها، في اليابان نفسها، في التيّارات السياسية المتعارضة مع خط شيغيرو المعتدل، أي في التيّار السياسي الاشتراكي ـ الديمقراطي اليساري والتيّار السياسي القومي اليميني، اعتبروها سياسة ماديّة بحتة، أو سياسة بلا روح.

غير أنّ هذا التوجّه الاقتصادي البحت جنّب البلاد الوقوع لاحقاً في مطبّات الدخول في أحلاف عسكريّة مستجدّة. فمع دخول العالم في الحرب الباردة اعتباراً من عام ١٩٤٧ ضغط الأمريكيون كثيراً من أجل أن يعيد اليابان صياغة البند التاسع من دستوره الذي أقرّه قبل عام بالتحديد، كي يتسنّى لليابان الدخول في المشاريع الحربيّة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، في الحرب الكوريّة تحديداً، غير أنّ رئيس الوزراء الياباني تمسّك بالالتزام الحرفي ببنود الدستور، واضعاً اليابان نهائياً خارج دائرة التسلّح والمشاركة في النزاعات الحربيّة الإقليميّة أو العالميّة.

هكذا تفرّغ اليابان للعمل السياسي الداخلي الناعم، الإنمائي والعمراني، والعمل الاقتصادي الخارجي، الإنتاجي. فنزعة الانطواء هذه جعلت اليابانيين يكرّسون طاقاتهم كلها لما يفيد في نظرهم أجيالهم الطالعة، المحتاجة إلى الرفاهيّة والبحبوحة. وتحقّق هذا الهدف كما سنرى.

أما على مستوى السياسة الداخلية فتمّ اعتماد النظام الدستوري الديمقراطي، لكن على خلفيّة رواسب البنية السياسية التقليدية. فأحد الأحزاب بقي موجوداً في سدّة الحكم على سبيل المثال مدّة ٥٤ عاماً بشكل متواصل (١٩٥٤ ـ ٢٠٠٩)، وهو الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP)، مع وجود عدد آخر من الأحزاب في الحياة السياسية العامة إلى جانبه.

إضافة إلى ذلك، لاحظ المراقبون أنّه منذ عام ١٩٨٩ تعاقب على سدّة رئاسة الحكومة ١٢ رئيساً، ٧ منهم هم أبناء لنوّاب في البرلمان الياباني، أي إنّ ظاهرة توريث المسؤوليّة السياسيّة عادت إلى الحياة السياسية.

كيف لا يعود التوريث السياسي وبنية المجتمع الياباني لا تزال بنية وسيطة؟ فما أصاب المجال الاقتصادي لم ينسحب على المجال السياسي. بل إنّ الحياة السياسية العامة في اليابان، بإرادة اليابانيين أنفسهم على ما يبدو، تتجنّب التغيير الكامل وتفضّل التحرّك ضمن ثوابت الخط السياسي العام الذي رُسِمَ بعد اعتماد دستور عام ١٩٤٦ الذي يحمل نَفَس الحياة السياسية القديمة رغماً عنه.

يُشار هنا أيضاً إلى أنّه، خلال انتخابات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ لانتخاب ممثلي الشعب في البرلمان الياباني، ذهب ١٣٤ مقعداً من أصل ٤٨٠ (أي ٢٧,٩ في المئة من المقاعد) إلى ورثة سياسيين (أبناء، أصهرة، أبناء أو بنات أخ أو أخت أو حتى أحفاد نوّاب سابقين).

كان أمرٌ مشابه قد حصل خلال الانتخابات التي سبقتها، في عام ٢٠٠٣، حيث حصد وَرَثَة النوّاب ١٤٢ مقعداً في البرلمان، بنسبة ٢٩,٦ في المئة(٢)، أي إنّ الأمر، ذاته، ليس صدفة، بل ينمّ عن سلوك تقليدي دفين في فهم النشاط السياسي وممارسته. كما في أي بلد من بلدان جنوب الأرض تقريباً.

إن حداثة الاقتصاد، بل ما بعد حداثته، إلى حدّ ما، في مجال العولمة، لا تعني مواءمة سياسيّة لها في ممارسة الشأن السياسي العام، حيث الاستقرار والثبات هو غالب. لذلك بإمكاننا أن نعتبر أنّ الصيغة اليابانية لمرحلة ما بعد الحرب أتت تحت عنوان اعتماد البوليميك ـ عصب الحياة في الأنظمة السياسية الحديثة ـ من دون التخلّي عن ذهنيّة توريث المناصب السياسية من جيل إلى جيل ـ عصب المُلك، بالمعنى الخلدوني للكلمة.

الحياة السياسية الداخلية اليابانية محافظة وعصبانيّة النسيج بنسبة لا بأس بها (الثلث تقريباً)، الأمر الذي يمنحها استقراراً وإستمراريّة يخشى اليابانيون مغادرة أحضانهما الدافئة، غير أنّها أيضاً منفتحة على الحداثة في تداول السلطة. فلا أسرة سياسيّة حاكمة أو مالكة جديدة، وأحزاب متنوّعة الاتجاهات والمشارب الفكريّة ونقابات قويّة وفاعلة في مؤسسات الإنتاج.

أما الحياة السياسية الخارجية والحياة الدبلوماسية فحذرة من الاصطفافات العسكرية ـ السياسية، وراغبة في أن تنأى بنفسها عن أي التزام يتعارض مع الاتفاقات الأمنية والدفاعية المعقودة مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥١.

بعد خسارة الحرب واعتماد خيار السلم الدائم، يذهب مجهود الأذهان الأساسي إلى الشأن الاقتصادي، خشبة الخلاص الناجعة التي تمسّك بها اليابان بعدما

(٢) Taichi SAKAIYA, «In their father's footsteps», in *Japan Echo*, no. 10, October 2008, p. 43 Tokyo (Japan).

تخلّى عن أوهامه القوميّة التوسعيّة وتقديسه لإرادة شخص الإمبراطور الذي بات اليوم شخصيّة رمزيّة لشعب يعيش في الأنوميا السياسيّة العامة.

ثالثاً: دور الدولة والمجتمع المدني الجديد

لا يمكن دولة ما، مهما عظم شأنها، أن تُجري عمليّات تغيير في الذهنية العامة والعقائد الاجتماعية الراسخة الموروثة عن الأجيال والبُنى الاجتماعية والسياسة السابقة من دون أن تقدِّم إلى الناس، أفراداً وجماعات، بدائل مقنعة وموضوعيّة يتمّ اعتمادها والسير بموجبها. وبغية فهم هذه التغييرات الميكروسوسيولوجية لا يمكننا الاكتفاء بمساءلة التعديلات الدستورية العليا البالغة الأهمية، لكن غير الضامنة حدوث التغييرات الموازية في حياة اليابانيين اليومية والعملية. وأفضل مَن يمكن أن نتوجّه إليهم بأسئلتنا عن مآل الأمور على أرض الواقع هم الأنثروبولوجيّون الذين يتابعون بالتفصيل ما يجري على أرض الواقع.

من أفضل المقاربات التي أُجرِيَتْ في هذا الصدد دراسة قام بها أنثولوجي أمريكي هو وليام كيلي (William W. Kelly) الذي تابع التغييرات الميدانية التي حصلت في منطقة يابانية ساحليّة ومُحاطة بالجبال هي شوناي (Shonai)، تقع في محافظة ياماغاتا، في الشطر الشمالي من الجزيرة الرئيسة للأرخبيل الياباني. وتضمّ هذه المنطقة الريفيّة مدينتين متوسطتي الحجم، وعدداً كبيراً من البلدات الصغيرة والقرى.

قبل مئة وخمسين عاماً كان يعيش في هذه المنطقة مزارعون وتجّار صغار ومقاتلون من الساموراي على أراض تعود ملكيّتها لإقطاعي كبير. أما قبل ٧٥ عاماً فكانت المنطقة تعجّ بمزارعي الأرُز والحرفيين وأصحاب المحالّ الصغيرات والمجنَّدين المنضوين تحت لواء دولة إمبراطوريّة عسكريتاريّة شديدة العداء للخارج. أما اليوم فلم يعد يتفرَّغ للعمل الزراعي سوى قلّة من المواطنين، في حين يعمل السواد الأعظم من الناس بدوام جزئي في شركات خاصة، أو مؤسسات رسمية، بينما يخصِّصون الجزء الآخر من نشاطهم العملي للعمل الزراعي، أي إنّهم أنصاف موظفين وأنصاف مزارعين، يعيشون في عمق الريف الياباني. وهم يمثِّلون سوسيولوجيّاً الإنسان الياباني على نحو عام. من هنا أهمية الرصد الذي يقوم به هذا الأنثولوجي الأمريكي الذي دخل إلى أحشاء المجتمع الياباني لمحاولة فهم ما استجدّ فيه من تغييرات.

بدايةً يلاحظ تكراراً لمقولة تعتبر أنّ تسعين في المئة من اليابانيين باتوا ينتمون اليوم إلى الطبقات الوسطى، على لسان جميع الذين التقاهم. وكأني بهم يحدِّدون لأنفسهم هويّة اجتماعية وطبقيّة جامعة وجديدة.

ميزة هذا الجمع الناجح في هويّة جديدة أنّه يتمفصل، في تحليل وليام كيلي، على عمل دؤوب تقوم به المؤسسات التربويّة اليابانيّة التي تؤكد مثلّثاً معيشياً تأسيسياً هو مرفق **العمل والأسرة والمدرسة**، أي إنّ التنشئة الاجتماعية التي تتعاون على تأمينها للأفراد هذه الأقطاب الثلاثة تفضي بهم إلى تكاملهم مع فكرة أنّهم ينتمون، في شوناي، كما على امتداد الوطن الياباني، إلى الطبقات الوسطى. فالثقافة الاجتماعية التي تُنتجها العائلة والمدرسة ومؤسسة العمل تؤدي إلى انتشار ثقافة مجتمعيّة أوسع توحِّد طرائق التفكير والمسالك. «فالعمل والعائلة والمدرسة تشكِّل الأعمدة المتّصلة الثلاثة للمجتمع الحديث بحسب المنظور الياباني»[٣]، كما يقول كيلي.

يلاحظ كيلي أيضاً أنّ الجدليّة التي تقوم عليها هذه العناصر الثلاثة - يسمّيها ديناميّة - تقوم على ثنائية التفاعل التكاملي في أذهان الإنسان الياباني بين مسألتي العقلنة (Rationalization) والحنين (Nostalgia).

بين الحنين إلى الأزمنة الغابرة والالتزام بقواعد العقل في الحياة العملية يسبح وجدان الياباني في شوناي كما في البلاد برمّتها.

تمثَّلت في منطقة شوناي نزعة العقلنة بشكل ملموس، في حياة الناس، ببرنامج بادرت إليه السلطات الحكوميّة في المقاطعة، مع ميزانية وفيرة لتحقيقه وإشراف تقني في تنفيذه ساهما بتحسين مداخيل الأسر كافة. ارتكز هذا البرنامج الذي شبَّهه الأنثولوجي الأمريكي بنوع من الثورة الخضراء (Green Revolution) على نقاط أربع:

- **عقلنة استخدام المياه**: حيث إنّ قسطاً كبيراً من المياه المتوافِرة في منطقة شوناي كانت تذهب هدراً لسوء ضبطها في قنوات، ولعدم خضوعها لأنظمة ريّ تحفظ الفائض منها في برك. كما أنّ طرق الري القديمة استُبدِلت بطرق أكثر حداثة، بحيث يُستفاد من كل نقطة ماء استفادة قصوى. واستتبع هذا الأمر تدريب الناس على نمط

(٣) William W. KELLY, «Rationalization and Nostalgia: Cultural Dynamics of New Middle-Class Japan», in *American Ethnologist*, vol. 13, no 4, Nov. 1986, p. 605.

جديد من التعامل مع الثروة المائية من خلال دورات شاركت فيها نقابات المزارعين مع دعوات مفتوحة للجميع.

- **ضمّ الأراضي الزراعية وفرزها**: بغية الاستفادة القصوى من طبيعة الأرض وأنظمة الريّ الجديدة، عَمِدَ مهندسو البرنامج إلى تسوية الأراضي بالجرّافات، ثم إلى إعادة توزيعها على أصحابها بحسب قاعدة الضمّ والفرز. فأضحت بعد ذاك قطع الأرض زراعية حقيقية، تمتد كل واحدة منها على مسافة ثلاثمئة متر، وتشكّل مستطيلات متساوية ترويها شبكة قنوات متساوية، وتخترقها طرقات زراعية مناسبة تسمح بالتنقّل في ما بينها بسهولة. بحيث غدا إنتاج الأرُز بعد ذاك وفيراً ومنتظماً. فاستفاد من المشروع جميع أبناء المنطقة، الذين كانوا يرغبون في المحافظة على جذورهم الريفية وتقاليدهم الزراعية.

- **مَكْنَنَة العمل**: تحوّل بفعل البرنامج عدد كبير جداً من الأعمال التي كانت تُجرى يدوياً في السابق إلى أعمال مُمكنَنَة، مع اللجوء إلى أسمدة مناسبة ومبيدات توفِّر إنتاجاً أفضل. كما أنّ المكننة المتطوِّرة هذه سمحت لأهالي شوناي بإنتاج نوع من الأرُز (sasanishiki) مرتفع السعر عند المبيع في الأسواق.

- **تنمية المنطقة**: سمحت سلسلة الإصلاحات في البنية التحتيّة، التي كانت تتماشى مع التحسينات الزراعية المذكورة أعلاه بإعطاء دفع لمجمل حركة التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في منطقة شوناي، حيث أُعيد تأهيل شبكة الهاتف وتوسيعها وشبكة الطرقات، وكذلك شبكة المجارير.

أدّى ذلك كله إلى تجسيد مفهوم العقلنة في حياة الناس، بالملموس المُعاش، فيتبيّن من خلال هذه التجربة كم كانت الدولة حاضرة، لا ببنود دستورها المعدَّل فحسب، بل أيضاً بمشاريعها الفعليّة التي سوَّت الجميع تحت راية الطبقات الوسطى، ومَحَتْ من دون طبل أو زمر التقسيم التقليدي الذي كان يوزِّع المجتمع إلى طبقتين: الإمبراطور (وحاشيته الممتدَّة) والرعيّة، حيث بإمكاننا أن نتكلّم عن ثورة ذهنيّة بيضاء رافقت، في الظل، الثورة الخضراء التي تحقَّقت في شوناي، كما في مناطق اليابان كلها.

بموازاة ذلك يأتي الباحث الأمريكي على ذكر تنمية الإرث الثقافي عاطفيّاً في منطقة شوناي، حيث لفت جامعيٌ من طوكيو إلى وجود معبد في المنطقة لا

تزال تُقام فيه تمثيليّات مسرح النوو (nô) التقليدي. والجدير ذكره أنّ هذا المسرح الذي تُعرَض تمثيليّاته منذ أكثر من أربعة قرون يحاكي آلهة الجبل، ويستعطفهم كي تنعكس بركاتهم بحبوحةً في الإنتاج الزراعي. وقامت السلطات المحلّيّة، بتشجيع من السلطات المركزيّة، باستنهاض هذا المسرح، فغدت بعد ذاك منطقة شوناي مقصداً للزوّار والسيّاح القادمين من العاصمة طوكيو ومن أنحاء البلاد كلها، والراغبين في الاطلاع على مسرح النوو.

ارتدّ الأمر بطبيعة الحال اقتصادياً بشكل إيجابي على أبناء المنطقة الذين استفادوا من حركة سياحية وناشطة على مدار السنة. غير أنّ الأهم من ذلك كان تكريس الدولة اليابانية لمعادلة مفاهيميّة جديدة ترتكز على عنصري العقلنة واستنهاض التراث.

صحيح أنّ السيّاح الذين كانوا يتدفّقون على المعبد البوذي الذي كانت تُقام فيه تمثيليّات النوو لم يكونوا يشاطرون روحيّة هذا المسرح، من توسّل آلهة الجبل للفيض عليهم بمواسم وافرة من الأرُز، غير أنّهم، بقدومهم إلى هذا المكان، وبإنعاشهم هذا الطقس المسرحي القديم كانوا يحيون التراث، ويؤكدون تعلّقهم به.

بعد إقصاء البوشيدو من التراث الياباني كان يجب ملء الفراغ، فجاء البديل في استنهاض التعابير الأخرى كلها من التراث الياباني، مثل مصارعة السومو (sumo) ومسرح النوو (nô) ومسرح كابوكي الفكاهي (kabuki) وتنسيق الأزهار (ikebana)، وكل ما يرمز إلى أصالة التاريخ الياباني.

بين العَقْلَنَة والمكنَنَة والخطط الدقيقة في النمو الاقتصادي المستدام، بقوى ذاتيّة وتمويل محلّي ومن دون الاتكال على المنظّمات الدوليّة بأي شكل من الأشكال، من ناحية، ومن ناحية ثانية، بالاعتماد على استجاشة المشاعر نحو الجزء المسالِم من التراث الياباني، أُرسِيَتْ أسس المعادلة اليابانية الشاملة، حيث لا تعارض ولا تناقض بين التحديث والتقليد.

نشير هنا إلى أنّ القيِّم على هذه الخطّة الأيديولوجيّة الاستراتيجية الجديدة كانت الدولة اليابانية التي عملت برصانة وثبات على إرساء هذه الثنائية باعتباره قاعدة للحياة اليومية والعملية. ففي موازاة التعديل الجذري للدستور القديم حصلت عملية تأطير عملي وفكري جديدة تحوّل الياباني فيها إلى إنسان يؤمن، من دون تردّد، بانتمائه إلى الطبقات الوسطى، مثله مثل ٩٠ في المئة من اليابانيين الآخرين،

كما إلى شخص يؤمن بالعقلانية الحديثة إيماناً راسخاً لا يعادله سوى احترامه الكبير لتراث أسلافه[٤].

على هذه القاعدة وُلِدَت المواطنة اليابانية الحديثة التي تمخّضت بدورها عن مجتمع مدني ذي ملامح الخاصة. وفي هذا المجال يفيدنا الاطلاع على دراسة موثّقة قام بها باحث ألماني، ولهلم ڤوس، يتابع فيها تطوّر مفهوم المجتمع المدني في اليابان. إذ يؤكّد: «أنّ المجتمع الياباني قد شرع في تحويل نفسه إلى مجتمعٍ متمحورٍ حول مفهوم المواطنة، ومبنيٍّ على مواطنيّة تعدّديّة ومستقلة»[٥].

ما يلاحظه بدايةً ڤوس، من خلال مقاربته الميدانية للموضوع في اليابان نفسها، أنّ اليابانيين لا يضعون المجتمع المدني في مقابل، أو بمواجهة الدولة، كما يفعل الغربيّون منذ بلور الإيطالي أنطونيو غرامشي هذا المفهوم، بل إنّ المجتمع المدني، في الإدراك الياباني العام، يتحرّك ضمن دائرة الدولة ومؤسساتها، ولا يتعارض معها. وهذا الأمر اللافت هو في الواقع عودة إلى أصل فكرة المجتمع المدني التي انبثق مفهومها مع الجمهوريّة الدستوريّة الفرنسيّة الأولى التي قامت بعد الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩. إذ كلمة (société civile) التي أبصرت النور حينذاك مشتقّة من كلمة civis التي تعني، في اللغة اللاتينيّة، المواطن، أي إنّ الترجمة الصحيحة لهذا المفهوم، في اللغة العربية، يجب أن تكون «المجتمع المواطني»، لا المجتمع المدني.

وعليه، فإنّ «المجتمع المواطني» يستحيل عليه أن يكون في موقع التناقض مع الرحم الذي خرج منه، أي النظام الديمقراطي. من هنا، يندرج التطبيق الياباني

(٤) بحثنا في كتاب سابق لنا بالتفصيل تباين رؤية الشعوب وتعاملها مع تراثها. فرأينا إن الغربي يتعامل مع تراثه على أساس ابتعاد نظري (Distanciation) وقطيعة يضعه هو، في الأصل، خارج التراث لا داخله. أما في بعض بلدان الجنوب (آسيا وأفريقيا) فيتم التعامل مع التراث على أساس لا يفصل فيه بين الماضي والحاضر. أما العربي فعلاقته بتراثه علاقة عضوية، تتغذى فيها هويته القومية برمّتِها من التراث. من هنا نرى العربي يُمجّد تراثه، وينقل الصورة الماضية بأمانة تصل إلى درجة السجود، مع ما يستتبع ذلك من موقف فكري، يقضي التعامل مع صوَر جامدة لمضامين موروثة ليس إلاّ... فتتعطّل عملية التفكير والمقارنة والنقد والتحليل.
لمزيد حول هذا الموضوع انظر كتابنا: **سوسيولوجيا التراث** (بيروت: شبكة المعارف، ٢٠١٠)، ص ١٢ ـ ٢٤.

(٥) Wilhelm VOSSE, «The Emergence of a Civil Society in Japan», in *Japan studien*, no. 11, 1999, p. 32.

ضمن سياق الفهم الصحيح لهذا المصطلح. وكيف لا يكون ذلك ويعيش ويلمس المواطن الياباني عمل الدولة الدؤوب لمصلحته في المجالات كافة. فدولة دستور ١٩٤٦ الجديد هي دولة حديثة وغير دولة العصبيّة، الإمبراطوريّة القديمة التي كانت تعامل الناس على أساس أنّهم رعيّة للإمبراطور الذي له حق على أرزاقهم وأعناقهم. فالمواطن الياباني الجديد يعبّر ضمناً عن امتنانه لهذه الدولة الجديدة من خلال تضامنه العقلاني والعاطفي معها، ومع كل ما ترمز إليه.

لا بدّ من الإشارة هنا أيضاً إلى أنّ الدولة اليابانية أنفقت على سبيل المثال «في عام ١٩٩٠ على القطاع غير المنتج من الاقتصاد (التربية، الصحّة والخدمات الاجتماعية) ٧٥ مليار يورو؛ بما يضع هذا القطاع من حيث الإنفاق العام، في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة. مع ذكر أنّ هذا القطاع يُشغّل في اليابان أكثر من مليون وأربعمئة ألف موظّف»[٦].

الاستثمار في الحقل الاجتماعي في اليابان من أولويّات العمل السياسي العام. وبناءً على المقولة المصرية الشعبية: «كما تراني يا جميل أراك»، يُعامِل المواطن الياباني بإكبار مَن يعامله باحترام. فالدولة اليابانية الحديثة، الحريصة على تطبيق سياسات اجتماعية حقيقيّة وفاعلة، وفّرت ظروف ظهور مواطَنَة يابانيّة سويّة، تؤمن بالدولة وتثق بنفسها، وتعتبر أنّ استقلاليّتها في التفكير السياسي لا تضعها خارج دائرة الدولة، بل تقرّبها منها.

من هذه الصلابة الداخلية في البنيان السياسي العام، ومن الثقة بالهويّة الثنائيّة الجديدة سوف تنطلق هذه الإرادة العارمة في بلوغ أعلى المراتب العالمية على المستوى الاقتصادي.

رابعاً: الجودة في الربح

كيف أصبح عام ٢٠١١ أمل الحياة عند النساء في اليابان ٨٦ سنة، وعند الرجال ٨٠ سنة، وهي من أرفع المعدّلات في العالم على الإطلاق؟

حصل ذلك بعناية أداء الدولة ومؤسساتها كافة على مدى ستة عقود متواصلة من الزمن. فلولا التوجّهات السياسية الصحيحة (والمؤلمة) التي اتخذتها الدولة

(٦) المرجع المذكور سابقاً، ص ٣٦.

الجديدة في يابان ما بعد الحرب لَمَا حصل ذلك، ولَمَا عمّت البحبوحة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية البلاد.

القرار المصيري الذي اتخذه أول رئيس حكومة بعد انتهاء الحرب في سنّ دستور جديد يجعل من الشعب مجتمعاً من المواطنين، لا مجرّد رعيّة، وأفراداً لهم حقوق عند الدولة الديمقراطية، لا واجبات فقط تجاه دولة عصبيّة كما كان الحال في السابق، هو الذي سمح لاحقاً بتفرُّغ اليابانيين، حكومةً وشعباً، لإعادة إعمار الذات.

عمليّات إعادة الإعمار الصحيحة تبدأ بإعمار البشر، ثم يأتي بعد ذاك الحجر. والتجارب التي اكتفت عبر العالم باعتبار أنّ إعادة إعمار البلاد بعد انتهاء الحرب هي عملية تقتصر على إعادة بناء الحجر - كما حصل في لبنان مثلاً، وفي عدد من بلدان جنوب الأرض - هي مبادرات غالباً ما يطغى عليها همّ إفادة شريحة محدَّدة من رجال المال والأعمال من هذه العمليّات. فيطغى عندها المنطق المالي على المنطق الاجتماعي، وتطغى الذهنية التجاريّة على الذهنية المواطنيّة. ويحلّ بعد ذاك الخاص مكان العامّ، وتفقد عمليّة إعادة الإعمار وظيفتها الأساسية.

لم يضيّع اليابان بعد الحرب البوصلة، بل إنّ اليابانيين وضعوا على ما يبدو جدول أعمال دقيق جاء في رأس أولويّاته التعديل الدستوري مع ما استتبعه من إنشاء مجتمع مواطني، والإقلاع نهائيّاً عن المجتمع العصباني. صحيح أنّ هذا المجتمع الجديد جاء محافظاً، لكنه جاء في الجوهر مجتمعاً مواطنيّاً حديثاً، كما سبق وأشرنا.

تجسّدت الأولويّة التالية في إعادة إعمار المَرَافق الاقتصادية التي دمّرها قصف الطيران الحربي الأمريكي، واعتماد سياسة اقتصادية جديدة تقوم على إنتاج الماكينات الاستهلاكية التي يحتاجها الناس عبر العالم، وفي طليعتها السيّارات.

ثم، في سياق البحبوحة الاقتصادية، جاء تنفيذ المشاريع التنمويّة بأشكالها كافة باعتبارها نقطة أساسية مكمِّلة.

إن هذه السياسات الثلاث، الدستوريّة والاقتصادية والتنموية، هي التي سمحت بالتقدّم الهائل الذي أحرزته اليابان، مجتمعاً واقتصاداً على حدّ سواء. فميزة التجربة اليابانية في إعادة الإعمار أنّها تمخّضت عن تقدّم متوازن ومتكافئ بين الإنسان والاقتصاد. ومن هنا نفهم تمسّك المجتمع المدني بدولته وعدم تعارضه معها، حيث

إنّه لمس أنّ سياستها الجديدة كانت مصدر رفاهية بالنسبة إليه. فما يفيد المواطن أن كان اقتصاد بلاده زاهراً، في دفاتر المحاسبة وسجلّات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولا يستفيد هذا المواطن من ازدهار يطال شريحة قليلة من الناس وحسب!

المثال الياباني الاقتصادي هو اجتماعي الجوهر. وهذا ما يجعله متميّزاً. فكان لا بدّ لنا من الإشارة إلى هذه الملاحظة المهمة قبل أن ندخل في تحليل مفهوم الربح الاقتصادي وسُبُله اليابانية.

كان أول بروز للنبوغ الاقتصادي الياباني في عام ١٩٦٨، عندما فاق الناتج القومي الصافي الياباني مثيله الألماني، فأضحت اليابان اعتباراً من ذلك التاريخ القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وبقيت في هذا الموقع حتى عام ٢٠١١، حيث تراجعت إلى المرتبة الثالثة مع صعود الاقتصاد الصيني إلى المرتبة العالمية الثانية.

هذا يعني أنّ اليابان احتلّت المرتبة الثانية عالميّاً لمدّة ٤٣ سنة متواصلة، فحوّلت الهزيمة العسكريّة التي مُنِيَت بها بعد ١٣ سنة فقط من حصولها، إلى انتصار اقتصادي مدوٍّ، أعاد البلاد إلى الصدارة العالميّة. كما أنّه، عند انعقاد أوّل قمّة عالميّة للدول الصناعيّة المتقدِّمة، في عام ١٩٧٥، مع إنشاء ما سوف يُعرَف بـ G7 (The group of seven)، كانت اليابان أحد أعضاء هذا التجمّع (ولا تزال حتى اليوم) إلى جانب الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا.

تمكّنت اليابان خلال فترة قصيرة نسبيّاً، وبعقول وسواعد بَنيها، من أن تُعيد بناء نفسها، ومن أن تعيد نفسها إلى الطليعة على المستوى العالمي بعدما كانت تشكّل قبل هزيمتها العسكريّة قوّة إقليمية في المحيط الهادئ فقط لا غير.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ اليابان صدَّرت في عام ٢٠١٠ سِلعاً تبلغ قيمتها ٧٣٠ تريليون دولار أمريكي، في حين أنها استوردت، خلال السنة نفسها، سلعاً تبلغ قيمتها ٦٣٩ تريليون دولار أمريكي(٧)، أي إنّ الفائض في ميزان المدفوعات في عام ٢٠١٠، ٩١ تريليون دولار.

---

(٧) *Atlas socio-économique des pays du monde,* (2013), éd. Larousse, Paris, p. 141 .

يعود العنصر الأول إلى غياب شبه كلّي للنفقات العسكريّة في الميزانية العامة، إذ لا تتجاوز ١ في المئة من مجموع الناتج القومي، وهي عموماً مخصَّصة لخفر السواحل وقوى الأمن الداخلي. وهذه السياسة، المنبثقة من المادة التاسعة من الدستور الجديد، حوَّلت الشأن العسكري (المغيَّب) من نقمة إلى نعمة، حيث تفرَّغ الجميع للسياسة الاقتصادية القائمة على هدفين: التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الداخل، والتفوّق التجاري في الخارج.

يُضاف إلى هذه السياسة وقود معنوي من نوع خاص سمح للتفوّق الاقتصادي بالظهور على هذا النحو السريع، ومن دون الاعتماد على مساعدات خارجية أو دوليّة. يتمثّل هذا العامل في مفهوم العمل عند اليابانيين الذي هو قيمة من القيَم العليا التي يهتدي بها الجميع. وتماماً كما أنّ العمل يحمل في الحضارة الغربية قيمة اجتماعية (La valeur sociale du travail) كان قد عبَّر عنها جان ـ جاك روسّو منذ القرن الثامن عشر في كتابه **العقد الاجتماعي** (*Le contrat social*)، يُشكِّل العمل في الحضارة اليابانية قيمة اجتماعية وأخلاقيّة، حيث لا قيمة للإنسان الذي لا يعمل. بالتالي فإنّ العمل واجبٌ اجتماعي وأخلاقي أساسي في اليابان، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج تختلف نوعيّاً عن تلك التي قد تصل إليها شعوب أخرى لا تعتبر العمل قيمةً، بل مجرَّد باب رزق، كما هي الحال في العالم العربي أو الأفريقي المعاصر مثلاً.

المثلَّث الذي تقوم عليه حياة اليابانيين، كما لاحظه الأنثولوجي الأمريكي، وليام كيلي، هو العمل والعائلة والمدرسة. وليس صدفة أن يتمثّل العمل ضمن منظومة القيَم الثقافية اليابانية، ولا أن يأتي في رأس القائمة.

تتكوَّن اليابان من مجموعة جزر تندر فيها المواد الأولية. ولولا هذا الإصرار على تحويل نقطة الضعف هذه، بالعمل الجاد والتفوّق، إلى نقطة قوّة، ولولا التحلّي بعصاميّة وتفانٍ في إنجاز العمل، لما تمكَّنت اليابان من احتلال المرتبة الاقتصادية الثانية في العالم لمدّة تقرب من نصف القرن، بل لكانت، في أحسن الأحوال، شبيهة بالفيليبين.

الشخصية اليابانية عنصر أساسي في الاقتصاد الياباني. إذ لولا مفهوم العمل الراقي الذي تنشأ عليه الأجيال المتعاقبة في البلاد، في الأسرة والمدرسة، لاستحال على اليابان

تحقيق ما حقّقته. ولا عجب في الأمر، ذلك أنّ المفاهيم هي التي تحرِّك البشر وتدفعهم إلى التقدّم، أو إلى المراوحة حيث هم. الشعب الياباني شعب حيّ لأنّ المفاهيم التي تحرّكه هي مفاهيم حيّة: مفاهيم الحياة والتقدّم، بعد مفاهيم الموت ومشتقّاته.

من أسرار نجاح الاقتصاد الياباني على المستوى العالمي حُسن اختيار المجال الخاص بتفوّقه. فالتركيز على المجال الاقتصادي صاحبه توجيه للطاقة الإنتاجيّة والرساميل المادية والبشرية على تشكيلة مختارة من صناعات الآليات (machinery industries) التي شملت السيّارات والأدوات الكهربائية، ثم الإلكترونية والآلات الدقيقة. وشكّل مردود هذه الصناعات ٥٢ في المئة من الدخل القومي الصافي الياباني في عام ١٩٩٩، ثم ٨٢ في المئة منه على مدى خمس سنوات متتالية، بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧. علماً أنّ هذا القطاع لم يكن يدرّ على الدخل القومي الصافي سوى ٢٠ في المئة في فترة السبعينيات[8]، أي إنّ مهندسي الاقتصاد الياباني حدّدوا بدقّة المجال الأكثر جذباً للمشتريات من المستهلكين عبر العالم، وقاموا بتطويره تدريجاً بنجاح، بحيث احتلّ ٢٠ في المئة من مجمل الدخل القومي العامّ في السبعينيّات، ثم ٥٢ في المئة في التسعينيّات، ثم ٨٢ في المئة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

يمشي الإنتاج وخطة الإنتاج والتسويق وسياسة التسويق مع بعضهم البعض في ما يمكن أن نُسمّيه السياسة الاقتصادية اليابانية المتماسكة، إذ إنّ احترام العمل ومحبّته لا يوازيهما سوى دقّة وجودة وتميّز الإنتاج.

في هذا المجال لم يتردَّد أرباب الاقتصاد الياباني عندما أصابتهم أزمة في مبيعات سياراتهم في أوروبا وأميركا في العقد الأخير من القرن العشرين من الاستعانة بخبراء من الغرب، فوقع على سبيل المثال اختيار شركة «نيسان» للسيّارات على الفرنسي ـ اللبناني كارلوس غصن الذي أعاد هندسة تصميم السيّارات بحسب أذواق المستهلكين، لا بناءً لرغبات المهندسين الميكانيكيين فقط. فجاء شكل السيّارة الجديدة التي صُمِّمَتْ على هذا الأساس أكثر جماليّةً وأكثر جذباً، وبالتالي أكثر مبيعاً في الأسواق (ومنها موديل Infinity)[9]، ما يعني أنّ الذكاء الياباني في المجال الاقتصادي يعرف أيضاً كيف يستفيد من ذكاء الآخرين في المجال الاقتصادي العام،

(٨) *Annual reports on national accounts*. Cabinet office, 2009, Tokyo, Japan.

(٩) David MAGEE, *How Carlos Ghosn rescued Nissan*, Haper Collins, New York, 2003.

بناءً لقاعدة العَولمة الجديدة التي يجيد اليابانيّون التعامل معها لمصلحتهم في المقام الأول. فالمهم ليس لون الهرّ، كما يقول المثل الشعبي الصيني، بل المهم أن يكون الهرّ صيّاداً ماهراً للفئران.

الاقتصاد الياباني المبني في القسم الأعظم منه على الحديد، علماً أنّ هذه المادة ليست متوافِرة في اليابان، هو اقتصاد فاعل ومدروس وتفاعلي على حدّ سواء. وينتج اليابانيّون ويتابعون تطوّرات السوق الدوليّة والأذواق العالميّة، ويتفاعلون معها بالشكل العقلاني المناسب.

في هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ اتحاد شركات تويوتا (Toyota Group)، الذي يضمّ شركة دايهاتسو وهينو، للشاحنات والجرّافات، باع لوحده في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٨ ما لا يقل عن ٨,٩٧ مليون سيّارة وآليّة، الأمر الذي شكّل اختراقاً لرقم عالمي كانت تنفرد به حتذاك شركة جنرال موتورز الأمريكية(General Motors). وهذا الإنجاز الذي طالما حلمت به صناعة السيّارات اليابانيّة تحقّق بفضل المجهود العام الذي أشرنا إليه، وبفضل الروحيّة العملانيّة اليابانيّة التي «تحمّلت ما لا يُحتمل» بعد هزيمة الحرب العالمية الثانية، مُصمِّمة في المقابل على أن تحقّق، مستقبلاً إنجازاً لم يكن يرد في ذلك الحين إلاّ في عالم الأحلام.

لا تفوتنا أخيراً الإشارة إلى أنّ اليابان كان قد حصّن نفسه منذ عام ١٩٥٨ بمؤسسة دراسات اقتصاديّة ااستراتيجية لا تزال تعمل حتى اليوم. تحمل هذه المؤسسة البحثيّة المدعومة من الدولة اليابانية، لكن التي تعمل بشكل مستقل عنها وعن شركات الإنتاج، اسم منظمة التجارة الخارجية اليابانية (Japan External Trade Organization)[١٠]. ومهمّة هذه المؤسسة هي رفد الشركات اليابانية بتقارير أكاديمية موضوعيّة ودقيقة ترصد من ناحية نجاحاتها وإخفاقاتها في الأسواق الخارجية أو تراجعاتها، مع تقديم

(١٠) هدف منظمة التجارة الخارجية اليابانية (المعروفة تحت اسم JETRO) تعزيز الصادرات اليابانية من خلال تقديم المعلومات والتحاليل المناسبة للشركات اليابانية. كما أنّها بادرت، اعتباراً من مطلع الألفيّة الجديدة، بتشجيع الاستثمارات الأجنبيّة في اليابان. وما من شك في أنّ عمل هذه المنظّمة البحثي البحت الذي لا يبغي المنفعة الخاصة، منذ أكثر من نصف قرن، ساعد في تصويب وتوجيه الإنتاج الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة في البلاد. فمن ضمن ما تضمّه هذه المنظمة، على سبيل المثال، معهد خاص بالدراسات المخصصة للاقتصادات النامية. حيث يعمل هذا المعهد على تقديم أبحاث شاملة عن البلدان النامية التي تهمّ اليابان تجاريّاً، مع تقديم تحاليل مفصّلة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه البلدان.

النصائح المناسبة. وتمنح الاستقلاليّة التي تعمل هذه المؤسسة الاستراتيجية العليا على أساسها صدقية كبيرة، الأمر الذي يُعطي تقاريرها واستخلاصاتها طابعاً شبه إلزامي، نظراً إلى موضوعيّة ووطنيّة وتجرّد المصدر، ونظراً إلى دقّة الأبحاث ومهنيّتها العالية.

إنّ هذه الهيئة المستقلّة التي لا نجد مثيلاً لها عبر العالم سوى في ألمانيا، لا تأخذ في الحسبان سوى المصلحة الاستراتيجية للاقتصاد الياباني، من دون النظر في الخصوصيّات. وبالتالي هي قادرة على رصد ومتابعة المبادرات الاقتصادية اليابانية والأجنبية كلها، وحركة الأسواق الخارجية والمعارض العالمية، بتأنٍ، من دون مسايرة الشركات اليابانية العملاقة، أو المؤسسات الأقلّ حجماً، فهدفها البعيد وطني صرف واستراتيجي محض.

إذاً، الملاحَظ أن نزعة العقلنة في اليابان لا تقتصر على ميكروسوسيولوجيا التنمية الزراعية في منطقة شوناي، بل تشمل أيضاً مكرو اقتصاد العالم أجمع، أي إنّ العين الساهرة على جودة وتفوّق الاقتصاد الياباني ترتكز على شبكة واسعة من منتجي القرار والسلع والتسويق، تتوزّع بين العامل الصغير الذي يحصل على مكافأة مالية مُحترَمَة عندما يقوم بتقديم اختراع عملي صغير يتمّ اعتماده (مثل إضافة برغي هنا لتثبيت قطعة ما، أو تغيير مكان المنفضة أو المرآة)، وبين المهندس المصمِّم والمهندس التنفيذي ومدير الإنتاج ورئيس المؤسسة وخطة وزارة الاقتصاد و«نصائح» منظمة (Jetro) الذهبيّة.

تشتغل الآلة الاقتصادية اليابانية بدقّة وإخلاص، مثل جسم واحد، من تحت إلى فوق، ومن فوق إلى تحت، في القطاعين العام والخاص. فكيف لها ألا تكون متفوّقة، وهي تقوم على فاعليّة قصوى؟

في المحصِّلة النهائيّة، ما الذي جرى في اليابان؟

استرشد اليابانيون بعد هزيمتهم العسكرية في عام ١٩٤٥، بمن سدَّد الغلب لهم فقلّدوه، على ما يذكر ابن خلدون من ميل للمهزوم في تقليد هازمه. وفي الحقيقة نلمس في سلوك اليابانيين هذه السمة بوضوح، إذ إنّهم، بعد مرور زمن قصير على هول الصَدْمة، أدركوا أنّ عليهم إعادة النظر بمحرِّكاتهم الذهنية على نحو يؤمن لهم تفوّقاً، في يوم من الأيام، على هذا الغرب الذي غلبهم. لذا استعانوا بمفهوم البوليميك الغربي، وبادروا إلى تغيير نظامهم السياسي بسنّ قانون تأسيسي جديد للبلاد في عام ١٩٤٦. فانتقلت البلاد

من نظام تحكمه العصبيّة، ويتفرّد بقراره وسلطاته رأس واحد هو الإمبراطور (تحيط به حاشية من العسكريتاريا) إلى نظام ديمقراطي، مصدر السلطات فيه الشعب. وهذا النظام الهجين، المَلَكي البرلماني، وضع الحياة السياسية في البلاد على سكّة جديدة، وجعل من المواطن، ومن الطبقات الوسطى، عماد الحياة في اليابان الجديدة.

أما على مستوى محرِّك الربح فتمّ تفعيله أيّما تفعيل، حيث أُضيف إلى محفِّزاته الاعتياديّة التي نلاحظها في التجربة الغربية، محفِّزُ التحدّي. فالاقتصاد الزاهر والمتفوّق غدا بالنسبة إلى اليابانيين بعد الحرب مجالهم المشروع للتغلّب على الغرب. علماً أنّ هذه الحرب الصامتة وغير المُعلَنَة سمحت لبلاد الشمس المشرقة بتأمين حياة رفاهية لأبناء الوطن على وجه العموم، ومدّ جسور تواصل جديدة مع غرب استوعب اليابان اقتصادياً وسياسياً، وجعله حليفاً له في المحافل الدولية، ومشاركاً دائماً في الدعم المالي للمشاريع التي تهمّ الاستراتيجية العالمية من منظور غربي.

أفاد محرِّك التنظيم في اليابان، غداة انتهاء الحرب، من إعادة تأهيلها مدنيّاً، بعدما طغى عليها التوجيه العسكري القسري لفترة عقود عدة. فحلّ التوجيه العاقل والسلمي بدلاً من التعبئة الأيديولوجيّة، واستقامت بعدها الأمور. كما أفاد التنظيم من عنصر ذاتي ومحلّي بالغ الأهميّة يتمثّل بمفهوم العمل في الثقافة الاجتماعية اليابانية، بحيث تَيَبَّنَنَ (من اليابان) التنظيم في البلاد، وجادت حركته مستفيدةً من زخم معنوي هائل.

في ما يتعلّق بمحرِّك الهيمنة فقد تمّ إطفاؤه نهائيّاً في دستور اليابان الجديد المُعتَمَد منذ عام ١٩٤٦. ونسيَ اليابانيون مشروعهم السابق في دائرة الازدهار في المحيط الهادئ التي كانوا يطرحونها في الزمن الإمبراطوري، والتي تجسّدت خراباً في كوريا والفيليبين والصين والعديد من بلدان المحيط الهادئ.

أما المعرفة فهي المحرِّك الذهني الأقلّ تفعيلاً في اليابان، حيث يقتصر الحضور الثقافي الياباني عبر العالم على تقليد للغرب في هذا المجال، مع تأكيد بعض كنوز التراث الياباني الفنّي. فالمعرفة الاقتصاديّة جادَت، لكن سواها من المعارف لم يجدَّ بالمستوى نفسه.

يبقى أنّ الأهم من كل ذلك أنّ اليابان قدّمت تجربة ناجحة، بل وأنموذجيّة في مجال إعادة الإعمار، حيث إنّنا سنلاحظ في الفصول اللاحقة مدى تشكيلها ما يمكن أن نعتبره فورمولا ١ (formula 1) للاستنهاض الآسيوي الذي حدث غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية في سلسلة بلدان.

الفصل الثالث
طائر الفينيق الكوري

قد لا يدفعنا النظر إلى كوريا الحاليّة إلى التبحّر بتاريخها، غير أنّه لا بدّ لمن يرغب بالتعرّف إلى كوريا من أن يطّلع على تاريخ هذا البلد الذي حاول على مدى قرن كامل أن يكافح أشكال العذاب المختلفة التي تعرَّض لها. فتاريخ شبه الجزيرة الكورية كان مضطرباً جداً على مدى القرن العشرين، ومنه خرج نجاح التجربة الكورية، من رماد الحروب والمشقّات التي فاقت المشقّات التي طالت اليابان، كما سنرى بعد قليل.

في الوقت الذي كانت بلاد اليابان تعاني صدامها مع الغرب، في سعيها إلى السيطرة على المحيط الهادئ، عانت كوريا عدوان اليابان والغرب عليها على حدّ سواء. وفي حين أنّ صدام اليابان مع الغرب كان مقصوداً، فإنّ عدوان اليابان والغرب على كوريا كان مفروضاً عليها. وباستطاعتنا القول إنّ عدوان اليابان على كوريا هو الذي جلب لاحقاً تدخُّل الغرب في هذه البلاد. فلولا العدوان الأول ما حصل العدوان الثاني الذي جاء ردّ فعلٍ جيو-سياسي على الأول.

أولاً: الجرح الياباني العميق

خاضت اليابان الإمبراطورية تحت راية سياستها التوسّعيّة حروباً عدّة منذ نهاية القرن التاسع عشر. فخاضت بين عامي ١٨٩٤ و١٨٩٥ حرباً ضد الصين، انتهت بانتصارها

(اليابان) وإنشاء شبه دولة صينية تابعة لها تحت اسم منشوكيو (Manchukuo). ثم خاضت لاحقاً حرباً ثانية ضد روسيا، بين ١٩٠٤ و١٩٠٥، منتصرةً أيضاً على جيوش القيصر الروسي.

بعدها صمَّمت اليابان الإمبراطوريّة، تدعيماً لوجودها العسكري في الصين وتأميناً لنفوذ جيو - سياسي مستدام في منطقة جنوب - شرق آسيا، بشكل تحتلّ كوريا، ثم تستعمرها. وكانت الكارثة الكبرى، حيث احتلّت اليابان (الإمبراطوريّة) كوريا في عام ١٩١٠، ولم تخرج منها إلا بعد ٣٥ عاماً (في عام ١٩٤٥) في أعقاب هزيمتها الشاملة أمام القوات الغربية المتحالفة ضدّها.

في ٢٩ آب/أغسطس ١٩١٠ حَضَر الجنرال المتقاعد تيراوشي ماساتاكي (Terauchi Masataké) إلى العاصمة سيول، بصفته حاكماً عسكرياً يابانياً للبلاد، معلناً باسم الإمبراطور الياباني إلحاق كوريا باليابان، حيث غدت كوريا بعد ذاك مستعمَرة يابانية بكل معنى الكلمة.

استوحت اليابان تجربة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فبادرت السلطات العسكرية والإدارية اليابانية إلى اعتماد خطوتين متكاملتين:

- استتباع الحركة الاقتصادية الكورية وإلحاق إنتاج القوى العاملة المستَعْمَرَة بحاجات الاقتصاد الياباني؛

- يَبْنَنَة (japanization) المجتمع الكوري.

سعت السلطات الاستعمارية اليابانية، إذاً، في المرحلة الأولى، إلى إقامة اقتصاد كوري محلّي يكون في خدمة الاقتصاد الياباني. وعَمَدَت في هذا السياق إلى التدمير المنهجي للرساميل الكورية العاملة سابقاً في البلاد من خلال تحويل كوريا برمّتها إلى سوق طَرَفِيَّة تابعة للرأسمالية اليابانية. فالقرارات الاقتصادية والخطط الإنتاجية وسياسات تصريف المنتوجات كانت تُتَّخذ كلّها في طوكيو، وتُفرض على الكوريين فرضاً. والمصانع التي أُنشِئَتْ على طول الشواطئ الشمالية - الشرقيّة لكوريا كانت مهمّتها رفد السوق اليابانية بما كانت تحتاج إليه من منتوجات معدنيّة.

كما قام المستعمِر الياباني، في خطوة اقتصاديّة مكمِّلة، بمصادرة الأراضي كلها التي كان يملكها التاج الكوري سابقاً لمصلحة الإمبراطور الياباني. كما أنّه طُلِبَ من جميع الرعايا إعادة تسجيل عقاراتهم لدى السلطات الاستعماريّة اليابانيّة (مقابل

رسوم بطبيعة الحال، كما كان قد فعل الجنرال بونابارت في مصر بعد عام ١٧٩٨)، الأمر الذي حوَّل بعد ذاك الأراضي كلها غير المسجَّلة إلى ملكيّة يابانيّة.

حُرِمَ عشرات آلاف الكوريين من أراضيهم التي أعاد توزيعها الحاكم العسكري الياباني على مستعمِرين فلاحين يابانيين كانوا قد استُقدِموا من اليابان لاستثمار هذه الأراضي. فانتقلت بين ليلة وضحاها ملكيّة أراضي المزارعين الكوريين إلى مستعمِرين يابانيين استفادوا حينها، ولاحقاً، من كل الدعم العسكري والإداري الياباني، تماماً كما حصل في الجزائر بعد استعمارها.

أثارت هذه القرارات الجائرة ردّة فعل كورية وطنيّة، فظهرت حركات مطالبة بالاستقلال، بخاصة بعد مؤتمر فرساي (Versailles) الذي أعلن حق الشعوب بتقرير مصيرها. لكن حركة الاحتجاج الكوريّة الواسعة التي قامت في الأول من نيسان/أبريل ١٩١٩ جوبهت بعنف شديد من القوّات اليابانية المستعمِرة التي تصدَّت للمحتجّين، العُزَّل والمسالمين، بالرصاص الحيّ. فكانت حصيلة هذا اليوم الدامي ٧٥٠٩ قتلى كوريين، و١٥٩٦١ جريحاً، وتوقيف ٤٦٩٤٨ بحسب سجلّات الأرشيف الياباني. ما أدى بعد هذا التاريخ إلى قطيعة سياسية عميقة بين كوريا واليابان، وقام شرخ لا عودة عنه بين الكوريين واليابانيين.

كما كان متوقَّعاً، تابع الاستعمار الياباني لكوريا تصرّفه الأرعن تجاه أهل البلاد في الميدان الاقتصادي والسياسي وكأن شيئاً لم يكن. فطوال العشرينيّات من القرن العشرين تابع التصنيع الياباني حركته الكوريّة لمصلحة الدورة الاقتصادية اليابانية.

كذلك كانت الحال بالنسبة إلى الزراعة الكورية التي كان يذهب ثلثها مباشرة إلى الأسواق اليابانية، في مجالات تربية الأبقار وإنتاج الأرز وصيد الأسماك، أي إنّ كوريا كانت تعمل لليابان بثلث قواها العاملة الزراعية على الأقل.

أما ما زاد الطين بلّة فكان لجوء اليابان الإمبراطوري والاستعماري إلى خطوات تعسّفيّة طالت جوهر الذات الكورية. ففي مرحلة الاستعمار الياباني الثانية عَمَدَت القوات اليابانية إلى فرض سلسلة إجراءات كان الغرض منها تحويل الشعب الكوري، على المدى الطويل، إلى شعب ياباني مُلحق. فقرَّر الحاكم العسكري الياباني في عام ١٩٣٧ إلغاء تعليم تاريخ كوريا في المدارس بغية محو الذاكرة الجماعية والسياسية. كما قرَّر، في السنة نفسها، في تعاميم إداريّة مُلزِمة، منع تعليم اللغة الكوريّة في المدارس في البلاد واستبدالها بتعليم اليابانية. وكان الغرض من هذه الخطوة، في

أعقاب الخطوة السابقة، محو الهوية الثقافيّة للشعب الكوري، وجعله تابعاً ثقافياً لليابان. ونذكِّر هنا أنّ خطوات مماثلة كانت قد اتُّخِذَت قبل ذلك عبر التاريخ على يد الفرنسيين في الجزائر الذين حاولوا فَرْنَسَة الثقافة الجزائريّة، كما على يد العثمانيين في البلدان العربية الذين حاولوا في آخر عهدهم تتريك الثقافة العربية.

هبطت هذه الإجراءات على الكوريين مثل المصائب، الواحدة تلو الأخرى، وكانوا عاجزين عن مقاومتها لشدّة البطش العسكري الياباني.

ثمّ قرّرت سلطات الاستعمار الياباني في عام ١٩٤٠ منع صدور الصحف والمجلاّت الكوريّة، وأُجبِرَ الكوريّون على استبدال أسمائهم بأسماء يابانية. فعمليّة محو الهويّة الكوريّة كانت تتواصل سنة بعد سنة بثبات القرار الإمبراطوري وصرامة تنفيذ العسكر الياباني. وفي تلك الفترة كان العالم كله منشغلاً بالحرب العالميّة الثانية، الأمر الذي وفّر لليابان ما اعتُقِد أنّه حريّة التصرّف بمصير الشعب الكوري.

في عام ١٩٤٠ اِتخذت السلطات الاستعماريّة اليابانيّة أيضاً ما اعتبره الكوريّون أقصى تعابير الإهانة لشخصيّتهم، وهو إجبارهم على التخلّي عن عقيدتهم البوذيّة (يتّبعها ثلاثة أرباع السكّان) والمسيحيّة (للربع الآخر من السكّان)، وإلزامهم بعبادة الـ كامي (Kami)، وهم آلهة الشينتو (Shintô) اليابانيين. وكان هذا القرار طعنة في صميم هويّة الكوريين الروحيّة، الذين تحمّلوا مرغَمين إجراءات الاستتباع الثقافي كلها على مضد. إلاّ أنّ هذا الإجراء مسّهم في قلب مشاعرهم الروحيّة لأنه كان يطلب منهم أقصى التنكّر لذاتهم. فكان الجرح عميقاً إلى درجة أنّ الرهبان في الأديار تحوّلوا بعد ذلك إلى عناصر لدعم المقاومة السياسية للاستعمار الياباني الذي لم يترك لنفسه صديقاً على مستويات النسيج الاجتماعي والثقافي والروحي كافة.

تمادت رعونة الاستعمار الياباني بعد دخول اليابان غمار الحرب العالمية الثانية ضد القوّات الأمريكية والقوّات الغربية المتحالفة معها إلى درجة استعباد الكوريين في مشاريعهم العسكرية عبر المحيط الهادئ، حيث صدرت قرارات عن الحاكم الاستعماري الياباني تُلزم الشبّان الكوريين بمغادرة مدارسهم والالتحاق بالقوّات العسكريّة اليابانيّة بصفتهم «متطوّعين». فانضمّ بذلك ربع مليون شاب كوري إلى القوّات اليابانيّة تحت مسمى «خدمة عسكريّة إلزاميّة».

كما قرّرت سلطات الاستعمار الياباني الجائرة، وبكل وقاحة، استعباد تلميذات المدارس الكوريّة جنسيّاً في صفوف الجيش الياباني المقاتل على الجبهات. فأُنشِئَتْ خدمة عسكريّة للبنات الكوريّات قضت بتجنيدهن بالقوّة في الثكنات العسكريّة اليابانيّة عبر المحيط الهادئ (حيث كان يوجد ثلاثة ملايين جندي ياباني) تحت تسمية «نساء الترفيه» (comfort women). ويعتبر الكوريّون أنّ هذه الخدمة العسكريّة الإلزاميّة التي أتت على شكل استعباد جنسي شملت ٢٠٠٠٠٠ شابة كوريّة، في حين أنّ التقديرات اليابانيّة تتكلّم عن ١٠٠٠٠٠ على أقصى تحديد. لكن المشكلة هنا ليست بالأرقام، بل بموقف الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان. وهذا ما أفضى في عام ٢٠١٠ إلى تقديم اعتذار رسمي من السلطات اليابانية الحالية، ولكن من دون تقديم أي شكل من أشكال التعويض على المتضرّرات وذويهن.

ما يعني في المحصّلة النهائية أنّ سنوات الاستعمار الياباني لكوريا كانت سنوات كَوَت الكوريين بالحديد والنار، إذ حاول شعب مجاور أن يسلبهم شخصيّتهم وهويّتهم وحتى روحهم. كانت سنوات الاستعمار الياباني سنوات ظلم ما بعده ظلم بالنسبة إلى الكوريين، وسنوات من الاستلاب الوطني والسياسي والثقافي والديني. ويتوارث الكوريون نتيجة ذلك كراهيّة اليابان جيلاً بعد جيل، إذ يستحيل عليهم نسيان المهانة التي خضعوا لها، والتي لا مثيل لها في تاريخهم القديم.

إلاّ أنّ هذه التجربة وسنوات الجمر اليابانيّة لقّنت في المقابل الكوريين دروساً بإمكاننا أن نلخّصها بما يأتي:

- التمسّك بالانتماء القومي الكوري، واعتبار هذا الانتماء فوق كلّ اعتبار.
- التمسّك بالأخلاقيّات الكونفوشيّة القديمة، الموروثة عن الأسلاف.
- التحوّل إلى ندّ اقتصادي لليابان.
- دحض «التفوّق الياباني» باعتباره أنموذجاً إنسانياً وسياسياً للمستقبل.

التجربة اليابانيّة، في نظر الكوريين، وفي ضوء ما عاشوه في روحهم وعقلهم وأجسادهم، لا تصلح لأن تكون أنموذجاً إنسانياً يُحتذى به. وهذا الإقرار العلني والسياسي والعام هو وصمة العار التي لن تفارق اليابانيين في تعاملهم مع جيرانهم الآسيويين الذين يشاطرون الكوريين رأيهم، ولو بلغات مختلفة.

ثانياً: حرب الآخرين على أرض كوريا

لم تنتهِ المأساة الكوريّة مع زوال الاستعمار الياباني، بل تأتّى عن زوال هذا الاستعمار مأساة جديدة تمثّلت بتقسيم كوريا. ففي اليوم نفسه الذي أعلنت اليابان استسلامها أمام قوّات الحلفاء الغربيين، أي في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥، أعلن الحلفاء تقسيم كوريا إلى شطرين، شمال خط العرض ٣٨ وجنوبه.

كان هذا التقسيم في الحقيقة تقاسماً جيو - سياسيّ بين الولايات المتحدة الأمريكية التي حرّرت كوريا من الجيش الياباني انطلاقاً من الجنوب، والاتحاد السوفياتي الذي حرّر كوريا من المحتلّ الياباني من الشمال. فاتفقت القوتان العظميان في إثر ذلك على توزيع هذه البلاد بالتساوي تقريباً على نفوذ كل منهما. فكان اختراع خط العرض ٣٨ باعتباره حدوداً بين الدولتين إجراءً موقتاً إلى حين جلاء الأمور، غير أنّ الحرب الباردة سرعان ما بدأت بعد سنتين بين الجبّارين، الأمر الذي انعكس على التقسيم المرتجل للبلاد، فتكرّس هذا الأخير، وغدا الصراع العالمي بين الشيوعيّة والرأسماليّة الليبراليّة يقع على خط العرض ٣٨ في كوريا. وبهذا التدويل للتقسيم غدا إنشاء الدولتين دائماً وثابتاً وقائماً على هذه الأسس حتى اليوم.

عرض الأمريكيون في عام ١٩٤٨، أي في أوجّ الحرب الباردة، أن يُصار إلى إنشاء محميّات سياسيّة في البلاد (protectorates)، فرفض الشعب الكوري في الجنوب الفكرة، مطالباً بالاستقلال، غير أنّ الشمال الذي كان يعيش تحت حكم الحزب الشيوعي وافق على الفكرة، على أن يتبع الاتحاد السوفياتي. بعد ذاك، وحسماً للموضوع، تقرّر تنظيم انتخابات، أُجريت في الجنوب فعلاً بتاريخ ١٠ أيّار/ مايو ١٩٤٨، ففاز سينغمان ري (Syngman Rhee) برئاسة الحكومة، ثمّ انتُخِبَ رئيساً للبلاد في ١٧ تموّز/ يوليو ١٩٤٨. وأُعْلِنَ في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٤٨ نشوء جمهوريّة كوريا في جنوب البلاد.

أما في شمال البلاد فأُجريت الانتخابات في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٤٨، وانتُخِبَ في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ كيم إيل سونغ (Kim IL-Sung) رئيساً للحكومة. ثم أُعلِنَ إنشاء جمهورية كوريا الشعبيّة في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨.

بهذه العمليّة، البريئة في قراءتها الأولى، تمّ تركيب معادلة دوليّة للتخاصم الأيديولوجي بين معسكرين. أما تفعيل معادلة التخاصم النضالي هذه فحصلت بعد

فترة وجيزة، حين اندلعت ما يُتّفق على تسميته في كتب التاريخ بـ «حرب كوريا»، علماً أنّ هذه الحرب تمّت بقرار وإدارة دوليّة، على أرض كوريا، باعتبارها ساحة جيو- سياسية، وبوقود بشري كوري محلّي ليس إلاّ. ارتسمت بعدها معالم مأساة لا تزال تفتك بكوريا حتى اليوم.

اندلعت «حرب كوريا» عندما قرّرت جمهوريّة كوريا الشعبيّة في الشمال توحيد البلاد بالقوة، بإيعاز سوفياتي، فاجتاز جيشها خط العرض ٣٨ بتاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٠.

كان الجيش الكوري في شمال البلاد يستفيد من تركة الجيش السوفياتي لناحية السلاح والخبرات التنظيميّة والتعبويّة، إذ كان يضمّ ١٣٦٠٠٠ جندي، والعتاد الحربي كله الذي تركه الجيش السوفياتي بعد إعلان جمهوريّة كوريا الشعبيّة قبل سنتين، بالتزامن مع الانسحاب الأمريكي، أي إنّه كان بحوزة الجيش الكوري الشمالي ٢٣٤ دبابة T54 و٢١١ طائرة مقاتلة، وعدد كبير من قطع المدفعيّة.

أما الجيش الكوري في جنوب البلاد فلم يكن مهيّأً للحرب، بل كان يضمّ ٩٨٠٠٠ جندي لا يملكون سوى سلاح خفيف ومتوسط، من دون دبّابات، ولا طائرات.

لذلك حُسِمَتْ المعارك بسرعة، بداية الأمر، لمصلحة جيش كوريا الشمالية، ولم تصمد فلول الجيش الجنوبي سوى في طرف البلاد الجنوبي، في مقاطعة بوسان (Pusan)، غير أنّ الحرب الباردة كانت قد احتدمت بين المعسكرين إذّاك، فتحرّك جهاز الحلفاء السياسي وقرّر إيلاء مهمة تحرير جنوب كوريا للأمم المتحدة التي عيّنت بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠ الجنرال دوغلاس ماك آرثر الذي كان حاكماً عسكريّاً أمريكيّاً على اليابان، قائداً عاماً لقوّات الأمم المتحدة التي تحرّكت فوراً. وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر قرّر القائد الأمريكي تنفيذ إنزال عسكري للقوات الأمريكية مدعومة بقوّات الأمم المتحدة (التي شاركت فيها تركيا وفرنسا ودول عدّة) في مدينة إنسيون (Incheon) التي كانت مرفأً موصولاً نهريّاً، في الداخل، بالعاصمة سيول (Seoul) المحتلّة من الجيش الكوري الشمالي. وتمكّنت قوات الأمم المتحدة من الاستيلاء على العاصمة الكورية، ثم بعد ذاك من احتلال عاصمة شمال كوريا بيونغيانغ (Pyong-yang) وحشر فلول القوات الشمالية حتى حدود كوريا مع الصين. لكن عندما بلغ الأمر هذا الحدّ، قرّرت جمهوريّة الصين الشعبيّة، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، إرسال

٨٥٠٠٠٠ «متطوّع» صيني للمحاربة إلى جانب القوات الكورية الشمالية، فحصلت بعد ذاك سلسلة معارك دامية جداً، حيث عادت المعارك وعمليّات القصف الجوّي المكثّفة تشمل الأراضي الكوريّة كلها على مدى ثلاث سنوات متتالية.

بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٣ استمرّت عمليات الكرّ والفرّ، جنوباً وشمالاً، ولم يتمكّن أحد الطرفين من حسم المعركة لصالحه. فالقوّات الشيوعيّة المتحالفة كانت تحاول كسر شوكة القوات الرأسمالية والليبرالية المتحالفة. والمعركة الكبرى في هذه الحرب الباردة المشتعلة بين المعسكرين الجيو ـ سياسيين الكبيرين كانت تحصل على أرض كوريا التي شكّلت مسرحاً لها.

أما نهاية المأساة فحصلت عندما قرّر الجبابرة إيقاف الحرب على قاعدة العودة إلى الوضع الميداني الذي كان سائداً قبل البدء بالعمليات الحربية (statu quo ante bellum). فعاد خط العرض ٣٨ فاصلاً بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وحُدِّدتْ منطقة فاصلة على طول هذا الخط، بعرض ٥ كلم، وهي منطقة معروفة حالياً تحت اسم المنطقة المنزوعة السلاح (Demilitarized Zone-DMZ).

أما حصيلة «حرب كوريا» فكانت مكلفة جداً على المستويات كافة، حيث تُشير تقارير الأمم المتحدة إلى مقتل أو فقدان أو جرح ٢٤١٥٦٠٠ كوري، وشُرد ما يقرب من عشرة ملايين عائلة، أو هجّر أو فصل أعضاؤها عن بعضهم البعض، أي إنّ الأمر شمل عملياً ثلث سكّان شبه الجزيرة الكورية، بشمالها وجنوبها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المأساة الاجتماعية هذه لم تنتهِ حتى اليوم، فلأهل الجنوب أقارب في الشمال، والعكس صحيح أيضاً. ويضيف تقرير الأمم المتحدة أنّ ٤٣ في المئة من سكان كوريا في عام ١٩٥٠ كانوا قد تأثّروا بشكل مباشر نتيجة الأعمال الحربيّة عند انتهاء الحرب في ٢٧ تمّوز/ يوليو ١٩٥٣، بعد توقيع الأمم المتحدة والصين وكوريا الشمالية اتفاقية هدنة.

كانت الحرب شرسة جداً، ويكفي هنا أن نشير إلى معلومتين معبّرتين جداً، **الأولى** هي أنّ الجيش الصيني المشارك في الحرب ضد قوّات الأمم المتحدة، الذي شكّل رأس الحربة العسكريّة خلال هذه الحرب من الجهة الشماليّة، فقَدَ ٢٠٠٠٠٠ جندي، وجُرِحَ منه ٧٠٠٠٠٠ جندي آخرين، بحسب التقديرات الدوليّة، أي إنّ ضراوة المعارك كانت تنمّ عن مصيريّة هذه الحرب في منظور أرباب الحرب الباردة آنذاك.

كما يشير تقرير آخر للجيش الأمريكي إلى أنّ الطائرات المقاتلة الأمريكية ألقت على مواقع أخصامها، على امتداد الأراضي الكورية (من دون أن تشير إلى هذه الملاحظة) ٣٨٦٠٣٧ طنّاً من القنابل و٣٢٣٥٧ طنّاً من النابالم، كما استخدمت القوات الأمريكية المقاتلة في كوريا ٣١٣٦٠٠ قذيفة صاروخيّة، وأفرغت ١٦٧ مليون خزّان رصاص من الأسلحة الرشاشة الأوتوماتيكيّة[1].

يُشار أيضاً في هذا السياق إلى أنّ اقتصاد شمال كوريا خرج مدمّراً بشكل شبه كلّي، حيث دمّرت الطائرات الأمريكية ٨٧٠٠ مؤسسة صناعية، و٦٠٠٠٠٠ منزل، و٥٠٠٠ مدرسة، و١٠٠٠ مستشفى، وحرقت ٩٠٦٥٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية. كما تمّ تدمير ١٧٠٠٠ مؤسسة صناعيّة في جنوب كوريا، و٤٠٠٠ مدرسة، و٦٠٠٠٠٠ منزل.

ما يعني تعادل أهل كوريا في عواقب الحرب، والتساوي في الأثمان الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للحرب، حيث إنّه، في نهايتها، لا يجد الكوري الجنوبي ولا الكوري الشمالي ما يحتفل به من انتصارات. لا بل إنّ الحرب كانت هزيمة للجميع، وخسارة متراكمة على أهل البلاد بعد تلك التي حصدوها من الاستعمار الياباني.

بين الاستعمار الياباني لكوريا وحرب كوريا التي قرّرها وقادها غير الكوريين عمليّة استلاب وطنيّة كبيرة أدّت إلى:

- **تدمير البُنى التحتيّة في البلاد:** فبعد تدمير البنية الاقتصادية الكوريّة بتفكيكها وإلحاقها بالرأسماليّة اليابانية ودورتها الاقتصادية، أجهزت «حرب كوريا» على ما خلّفه وراءهم اليابانيّون من مؤسسات صناعيّة وإنتاجيّة كبيرة وصغيرة، حيث ترك تدمير أساس الإنتاج المادي، وإضعاف القوى العاملة، كوريا بعد ذاك شبه عارية على المستوى الاقتصادي. الأمر الذي لم يترك لها لاحقاً سوى خيار واحد هو الاعتماد على المساعدات والاستثمارات الخارجية، مع ما يعنيه ذلك من أثمان على الكوريين دفعها إلى الجهات المانحة والمساعدة والمستثمرة.

- **تصدّع اللُّحمة الوطنية بتكريس تقسيم البلاد إلى شطرين:** حيث إنّ كوريا أضحت بعد عام ١٩٤٥ بلداً تاريخيّاً واحداً موزّعاً على دولتين، تحمل كل واحدة منها هويّة سياسية وأيديولوجية مناقضة بالنسبة إلى الدولة الأخرى. وجعل التوقيع على

(١) James HOARE, *Korea*, Kuperard, London, 2012, p. 28.

هذا الخلاف بالنار والدم في عام ١٩٥٣، الشرخَ السياسي الوطني كبيراً، إذ إنّ الوطن أضحى وطنين، والمجتمع مجتمعين، والاقتصاد اقتصادين. فما يُعرَف بـ«حرب كوريا» لا يعدو كونه حرباً أهلية غِبَّ الطلب.

- **إدخال الفُرقة إلى النسيج الوطني والاجتماعي**: ذلك أنّ الدمار الهائل الذي لحق بالبلاد تغلغل إلى داخل النسيج الوطني والاجتماعي، فخرجت الشخصيّة الكوريّة بشطريها الشمالي والجنوبي متصدّعة بعد الحرب. إذ العائلات المبتورة والموزَّعة على دولتين ونظامين ومجتمعين يدير كل واحد منهما ظهره للآخر، وهذا أمر مرهق للشخصية الوطنية المُلزَمَة على اعتبار الآخر، الكوري، خصماً دائماً.

هذه المآسي المتراكمة، على مدى قرن تقريباً، يتوقَّع المرء أن تكون كوريا بلداً يسوده تدمير تام للبنية الوطنية، وتراجع مطَّرد للحياة الاقتصادية، حيث لا وجود مفترضاً لكوريا سوى في مصافّ الدول المتخلِّفة أو، على أحسن تقدير، في مصافّ ما يُعرَف بالدول النامية.

غير أنّ عكس ذلك هو ما حصل، وها هي كوريا، في التقارير الدولية، من بين الدول الأكثر تقدّماً في العالم، على الرغم من مواد أوّليّة محدودة في البلاد. غدت اليوم كوريا الجنوبيّة بلداً صناعيّاً متطوِّراً، تحتل المرتبة الثالثة عشرة على قائمة الدول العالميّة الأكثر تقدّماً. كما أنّ كوريا الشمالية التي انقطعت عن العالم بسبب نظامها السياسي المنغلق، لا تزال بلداً متقدِّماً على المستوى العلمي، في المجال النووي تحديداً. كما أنّ أنظمة الكوريتين، بناءً لمطلب شعبي وطني صادق في المجتمعين، لا تزال تقول إنّها تسعى لوحدة كوريا، وتحتفل رسميّاً، معاً، بعيد واحد للتحرير هو ١٥ آب/أغسطس من كل سنة، في ذكرى جلاء المستعمر الياباني من البلاد.

هنا نتساءل: كيف حصل ويحصل كل ذلك؟ كيف تمكّن الكوريّون من مقاومة التصدّع الوطني؟ وكيف تمكّنوا من تجنُّب الفقر والعَوَز والانحدار إلى أسفل الدول اقتصاديّاً في العالم؟ كيف تغلَّب الكوريّون على هذه المعطيات المعطِّلة بل المدمِّرة؟ وكيف تفادوا التحوّل إلى بلد مثل بنغلادش؟

للإجابة عن هذه الأسئلة طريق واحد هو الشخصيّة الكوريّة.

ثالثاً: المُنقذ كونفوشيوس

تقوم الشخصيّة الاجتماعيّة الكوريّة على سلسلة مبادئ تفكير وقواعد سلوك تدور في معظمها حول ما ورثته من الكونفوشيّة (Confucianism). فالكوريّون عموماً، أكانوا بوذيّين (ثلاثة أرباع السكّان)، أم مسيحيّين (ربع السكان)، أو إرواحيين (Shamanists)، يعتمدون في حياتهم اليوميّة والعملية الأعراف الكونفوشيّة العامة. وبما أنّ الكونفوشيّين هم الأكثريّة في البلاد، تغدو قواعد الكونفوشيّة القاعدة العامة للسلوك الاجتماعي في الكوريتين الجنوبية والشمالية على حدّ سواء.

بدايةً، **هل الكونفوشيّة ديانة أم فلسفة؟**

عن هذا السؤال الإجابة سريعة وبديهيّة: بما أنّ الديانات هي مؤسسات اجتماعيّة قبل كلّ شيء، تعتمد على جهاز بشري من رجال الدين، وعلى بنية تحتيّة من أماكن العبادة، فإنّ الكونفوشيّة، المفتقرة إلى هذين الشرطين، تبدو محصورة في هويّة الفلسفة الاجتماعيّة، حيث إنّها تقتصر على منظومة من القيَم الاجتماعيّة وقواعد السلوك التي سنأتي على تفصيلها. بيدَ إنّ ما حصل على الأرض، بعد ستة قرون ونيِّف من اعتماد هذه الفلسفة الاجتماعيّة رسميّاً من سلالة لي (Li) في المملكة الكوريّة برمّتها في عام ١٣٩٢، تحوَّلت إلى عقيدة اجتماعيّة بكل معنى الكلمة، أي إنّ أفكارها انتقلت من المجال الفلسفي النظري العام إلى حيِّز الممارسة الاجتماعيّة اليوميّة. فقواعد التعامل السياسي، كما قواعد التعامل الاجتماعي بين البشر، تشكِّل قواعد السلوك التربوي العام. والأخلاقيّات العامة هي أخلاقيّات كونفوشيّة، والقيَم الأساسيّة التي يهتدي بها الجميع، هي أيضاً كونفوشيّة، حيث تقوم البوصلة الذهنية التي يهتدي بها الإنسان الكوري، منذ ستة قرون وحتى اليوم، على المنظور الفلسفي الكونفوشي الذي تحوَّل إلى عقيدة اجتماعيّة راسخة في الأذهان والممارسات.

تتمتَّع هذه العقيدة الاجتماعيّة بالقوّة نفسها التي تمتَّعت بها عقيدة البوشيدو لدى اليابانيين، لكن من دون أن يكون لها بُعد حربي وقتالي. تتمتَّع بالقدرة التعبويّة نفسها، بل إنّها تفوقها لكونها سلميّة وقائمة على اقتناع ذاتي وشاملة مناحي الحياة اليوميّة والعملية كلها، العامة والخاصة.

تقوم الكونفوشيّة في كوريا على مبادئ ثلاثة:

١ ـ تكريم ذكرى الأسلاف (honoring ancestors): نشير إلى أنّ هذا المبدأ هو الذي أغوى أكثر من سواه من ملوك سلالة «لي» الذين تسلّموا مقاليد السلطة اعتباراً من عام ١٣٩٠ في كوريا. ذلك أنّه كان يضمن الاستقرار الذهني العام على قاعدة التقليد. فالأسلاف يمثّلون المثال الأعلى للسلوك، والاقتداء بما أورثوه على المستوى الأخلاقي، إرث معنوي ورمزي ثمين يجب على الأبناء تكريسه بتكريمهم.

الإجابة عن سؤال: لماذا فضّل حكّام كوريا التخلّي عن البوذيّة التي كانت منتشرة في البلاد منذ القرن الرابع واعتماد الكونفوشيّة رسمياً؟ بإمكاننا القول إنّ الكونفوشيّة تتمتّع بما لا تتمتّع به البوذيّة، وهو الإلزام الاجتماعي للمبادئ، فضلاً عن أنّ قيَم الكونفوشيّة هي قيم اجتماعيّة بمجملها، في حين أنّ البوذيّة تعتمد على الإلزام الروحي، وعلى اعتماد فردي لقيَم روحانيّة.

الاستثمار الميداني لعقيدة اجتماعية مثل الكونفوشيّة أجدى وأنفع بالنسبة إلى الحاكم من الارتباط بعقيدة دينيّة لا استثماراً سياسيّاً محتَمَلاً لها. ولم يُخطئ على ما يبدو حكّام كوريا من سلالة «لي» عندما أقدموا على هذا الاختيار، ذلك أنّه نتج منه مجتمع متماسك على المستوى الجماعي، ومطواع على المستوى الاجتماعي، وشديد الواقعيّة في مجال الارتقاء الثقافي والتعليمي. فلو كان مصدر استلهام القيَم عند الكوريين روحانيّاً بحتاً، كما تفترضه العقيدة الدينيّة البوذيّة، لتحوّل إلى مجتمع يشبه شعب التيبت الذي يكرّس معظم نشاطه لممارسات طقوس العبادة.

اعتماد الكونفوشيّة، باعتبارها حاملاً اجتماعياً لنشاط الإنسان الكوري في حياته اليوميّة والعمليّة أعطى الشخصيّة الكوريّة الديناميّة التي تتميّز بها، وكذلك التماسك التقليدي الذي منع انكسارها من الداخل، على الرغم من الكسور الخارجيّة التي أصيبت بها إبّان الاستعمار الياباني و«حرب كوريا» المتعاقبين.

إن تكريم ذكرى الأسلاف يعني قبل أي شيء آخر التعلّق بالعائلة باعتبارها قيمة أساسيّة في الحياة. وهذا ما نلمسه حالياً في الكوريتين حيث يصرّ الجميع على اعتبار العائلة منطلق الحياة عند الإنسان، على المستويين الفردي والجماعي، إذ من المبادئ المرافقة لتكريم الأسلاف قاعدة أساسية تُعرَف في العقيدة الكونفوشيّة بالـ هيو (hyo)، أي خشوع الأبناء أمام والديهم. فبعد تكريم الأسلاف، على المرء أن يكرّم والديه لدرجة الإجلال، حيث لا يزال الشاب الكوري مثلاً يتحاشى حتى اليوم التدخين أو شرب الكحول أمام والديه مهما كان سنّه، احتراماً لسلطتهم ومشاعرهم.

إنّ التمسّك بقيمة العائلة دفع بالكوريين في جنوب البلاد إلى إنشاء وزارة تُعنى فقط بتوحيد الأُسَر التي بترتها الحرب وفصلها خط العرض ٣٨ عن بعضها البعض[٢]. ما يعني أنّ العائلة تشكّل قيمة اجتماعيّة ثابتة، كما أنّها تشكّل قيمة سياسية لا يستهان بها البتّة.

من هنا لا فصل جوهريّاً بين تكريم الأقدمين من أسلاف للعائلة وتقديم الطاعة والوفاء إلى الوالدين في الحاضر، ذلك أنّ العنصرين، السابق والحالي، ينتميان إلى معادلة واحدة. ولولا هذا التماسك القوي والعميق على مستوى الخليّة الأولى للمجتمع ـ أعني العائلة ـ لذهب المجتمع الكوري مع الريح.

٢ ـ احترام السلطة: إن احترام السلطة يبدأ داخل الأسرة باحترام الوالدين، على قاعدة الـ «هيو». لكن هذا الخشوع البنيوي ينسحب لاحقاً، في الشخصيّة الكوريّة، على احترام شبه مطلق للسلطة. إذ على الرغم من مظاهر الاعتراض التي يُبديها بعض الشباب خلال التظاهرات التي تكثر في كوريا الجنوبيّة، حيث النقابات العمالية كبيرة وقويّة، وتتميّز بنظامها الليبرالي والديمقراطي، فإنّ سقف الاحتجاجات يبقى محترماً للسلطة ومشيئتها.

الإصلاح مطلوب ومرحَّب به وشبه دائم في البلاد، أما الثورة على النظام والإطاحة به فمرفوضة اجتماعيّاً قبل أن تكون مستَبعَدَة سياسيّاً. من هنا هذا الاستقرار الداخلي الهائل على الرغم من هيجان التظاهرات المطلبيّة.

نشعر بقوّة هذه النزعة الكونفوشيّة التي تحوّلت إلى ما يشبه الهابيتوس (أي إلى منظومة أفكار وممارسات منظّمة تؤدي دوراً منظِّماً في حياة الناس اليوميّة والعمليّة، على حدّ ما يعرّفه الفرنسي بيار بورديو)[٣]، على نحو خاص في كوريا الشمالية حيث النظام السياسي دكتاتوري منذ عام ١٩٤٨ من دون أن يبدي الكوريّون الشماليّون أي اعتراض يُذكر على السلطة.

على رغم المجاعة التي أصابت البلاد، والتي حصدت بين ٦٠٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠٠ ضحيّة على الأقل، بسبب سياسات الدولة في شمال كوريا، بقي الناس متعلّقين بصورة القائد ـ ولا يزالون ـ انطلاقاً من واجب الطاعة البنويّة المطلقة، حيث

(٢) Ministry of Unification.

(٣) Pierre BOURDIEU, *Le Sens Pratique*, éd. De Minuit, Paris, 1980, p. 88.

إنّ الدكتاتور المؤسِّس لجمهوريّة كوريا الشعبيّة (كيم إيل سونغ) كان يحرص على الدوام على تقديم نفسه في صورة الأب - القائد والأب المحب للشعب والأب - البطل المقاوم للمحتلّ الياباني، كما للغازي الأمريكي.

بين تقديس الأسلاف وتقديس الأخلاف علاقة جدليّة لا تزول بسهولة بفعل استبطانها الذهني بخاصة في أزمنة الاختلال. فهذا التواصل بين سلطة الأمس وسلطة اليوم، وهذا الترابط بين سلطة العائلة (الأسرة) وسلطة العائلة الكبرى (الدولة) يجعل من مبدأ الخشوع البنوي، الكونفوشي، إسمنتاً مسلّحاً يجعل المجتمع غير قابل للتداعي.

تضحي الطاعة النابعة من احترام أخلاقي متوارث جيلاً عن جيل عقداً جماعيّاً واجتماعياً ينضوي تحت لوائه الجميع من دون تمييز، إذ تغدو طاعة نابعة عن اقتناع، لا ناتجة من أمر.

أعاد الكوريّون إعمار بلادهم بسرعة قصوى، شمالاً وجنوباً، وحتى تمكّنوا من تجاوز أزماتهم الاقتصادية التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، لأنهم اعتمدوا على محرِّك معنوي كبير وغير قابل للإطفاء، كالمفاعلات النوويّة، وهو التنظيم الأفقي والعمودي على حدّ سواء. فإطاعة العائلة لا تنفصل عن إطاعة الدولة. وهذا التماسك في مفهوم السلطة بين المجال الخاص والمجال العام، وبين الضرورة والواجب الأخلاقي، أعطى الشخصيّة الكوريّة هذه الصلابة المعنويّة القصوى التي لا تقوى عليها أبواب الجحيم.

تجدر هنا إشارة مهمة هي أنّ الطاعة الكونفوشيّة ليست طاعة عصبانيّة، مثل طاعة الإمبراطور، بل إنّها موقف أخلاقي واجتماعي قبل أي شيء آخر، من هنا طابعها الفلسفي الحرّ.

٣ - إكبارٌ كلّيٌّ للتعليم والعلم: إذ أهل العلم هم صفوة الناس في نظر الكونفوشيّة. وعليه، فإنّ التعليم قيمة عُليا، حيث إنّها تعبّر، من ناحية، عن رقيّ المجتمع، كما أنّها تساهم، من ناحية أخرى، باستمراريّة هي الرقيّ.

كما أنّ أقصى الكفاءات التي يمكن الإنسان أن يتلقّاها هي الكفاءة العلميّة التي ما بعدها كفاءة، من حيث تحقيقها هدفاً ذاتياً يندغم مع حركة المجتمع الكبرى.

العلم همزة وصل الفرد مع محيطه الاجتماعي، وكلّما ارتقى على مستوى العلم، تناغم مع ما تتطلّبه حياة الجماعة. لذلك فإنّ التعلُّم وإتقان هذا الأمر مصدر

سعادة فرديّة كبيرة تتلاقى مع رضى المجتمع الذي يفيد من هذا الجهد الشخصي على المستوى الجماعي والعام.

في هذه النقطة بالذات، تظهر بجلاء الأبعاد الاجتماعية العميقة للفلسفة الكونفوشيّة التي هي، في تركيبها، شديدة التواصل مع حاجات الجماعة. فالعِلم لا يرد فيها، كما في الفلسفة الإغريقيّة، مفصولاً عن الحياة العمليّة، معزولاً في سماواته النظريّة، بل إنّ العِلم هنا شأن اجتماعي في المقام الأول، حيث إنّه لا يهدف إلى الترف النظري أو إشباع رغبة ذاتية، بل يرتبط في طبيعته، بحسب كونفوشيوس، بدور اجتماعي.

من هنا، يدفع التعلُّم المرءَ إلى الامتياز، علماً أنّ هذا الامتياز شديد الصلة بالرقيّ الاجتماعي. ذلك أنّ على أداء الفرد المتعلِّم أن يفيد المجتمع، وأن يساهم بازدهاره بعدما يكون قد ساهم في تألّق الإنسان على المستوى الشخصي، أي إنّ التميّز في التحصيل العلمي واجب أخلاقي، على المرء أن يسعى دوماً إلى تحقيقه، حيث إنّه سيدفعه لاحقاً إلى التميُّز في العمل.

تماماً كما قامت العقيدة الكلفينيّة بتحفيز روحيّة العمل عند البرجوازيين البروتستانت الصغار في ألمانيا وسويسرا إبّان القرنين السابع عشر والثامن عشر، فتحوّلوا بعد ذاك إلى رأسماليين كبار خلال القرن التاسع عشر بحسب ما لاحظه ماكس فيبر، وتلتقي العقيدة الكونفوشيّة مع هذه الفكرة بحثّها الفرد على التميُّز في التعلُّم بُغية التألّق في العمل. مع الإشارة إلى أنّ مصدر هذا الحثّ أخلاقي - اجتماعي في العقيدة الكونفوشيّة، في حين أنّه روحاني في العقيدة البروتستانتيّة.

من هنا، إنّ السعي إلى الاجتهاد في العمل واجب أخلاقي، في الكونفوشيّة، كما أنّ السعي إلى الجودة القصوى في هذا العمل موقف أخلاقي مُلزم يجعل من العمل والتعلُّم قيمة واحدة ذات وجهين في الشخصيّة الكوريّة. وهذا ما يفسِّر أيضاً حيازة كوريا، في شقّيها، على أدنى نسبة للأميّين في العالم أجمع تقريباً.

كنّا قد قلنا إنّ مثلّث الشخصيّة اليابانيّة يقوم على العائلة والمدرسة والعمل. أما في ما يتعلّق بالشخصيّة الكوريّة فيقوم المثلّث القاعدي على العائلة والعمل والسلطة.

رابعاً: التألق الاقتصادي

على الرغم من أنّ كوريا الجنوبيّة بلد صغير نسبيّاً (٩٩٢٦٨ كلم٢)، وعدد سكّانها غير كبير (٤٨ مليوناً و٣٩١ ألف نسمة في عام ٢٠١١)، فإنّ اقتصادها مكثّف جداً، ويشكّل من دون أي شك مثالاً للنموّ الاقتصادي المتكامل خلال فترة وجيزة من الزمن.

على الرغم من أنّ الاستعمار الياباني كان قد فكّك الاقتصاد الكوري وألحقه بالاقتصاد الياباني بشكل شبه كلّي، وعلى الرغم من الدمار الذي أصاب البلاد خلال «حرب كوريا»، تمكَّن هذا الاقتصاد من تبوُّؤ المرتبة الحادية عشرة في السلّم العالمي في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من الانتكاسة التي أُصيب بها في عام ١٩٩٧، عاد وتألّق بعد سنتين، وهو حالياً في المرتبة الثالثة عشرة.

كيف حصل ذلك؟

تعود معجزة الاقتصاد الكوري بحسب المحلّلين إلى عنصرين:

- تدنّي الأجور، وارتفاع عدد ساعات العمل.
- وجود يد عاملة وفيرة ومتعلّمة وطيّعة.

في النقطة الأولى نلمس بطبيعة الحال بصمات سياسة الاقتصاد النيوليبرالي التي تقوم على تدنّي أجور العمّال بغية رفع معدّلات فائض القيمة على المنتجات من أرباب العمل وتحقيق أرباح وفيرة لرساميلهم. وهذه السياسة التي تسبَّبت عبر العالم بمشكلات اجتماعية كبيرة وبحركات مطلبيّة قوية، وأحياناً عنيفة، تمّ تطبيقها بنجاح كبير، وضمن سقف متدنٍّ من الاحتجاجات، نظراً إلى الأساس المعرفي الكونفوشي الذي يقوم عليه تاريخياً المجتمع الكوري. فالعنصر الأول من معادلة المعجزة الكوريّة يقوم في الحقيقة على العنصر الثاني منها، أي إنّ اليد العاملة الوفيرة هي أيضاً متعلّمة جداً وطيّعة جداً، ضمن ثوابت التنشئة الاجتماعيّة التي تربَّت عليها في الأسرة، كما في المدرسة، حيث إنّ ثروة كوريا الأولى هي الإنسان الكوري، لا المواد الأوليّة القليلة المتوافِرة على أرض الوطن، وفي باطن المناجم، ذلك أنّ معظم هذه المواد مستورد ومُعاد تصنيعه (كالحديد مثلاً).

العامل الكوري، مقارنةً مع العامل الآسيوي عموماً، هو أكثر تعلُّماً. فنسبة الأمية في البلاد بين الرجال كانت تبلغ فقط ٠,٧ في المئة في عام ٢٠١٠ (في حين أنّها تبلغ ١ في المئة في اليابان، و١,٥ في المئة في تايوان، و٣,٣ في المئة في الصين).

كما أنّ نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي في كوريا الجنوبية هي ٩٧,٥ في المئة، ونسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي ٩٦,١ في المئة[٤]، أي إنّ الإنسان الكوري، كما أوصاه المعلِّم كونفوشيوس، هو من أكثر الشعوب شغفاً بالتعليم وإتقاناً للمهارات العلميّة، الأمر الذي سينعكس بكل تأكيد على الاقتصاد الوطني.

كي نكوّن فكرة عن قدرة الإنسان الكوري في تحقيق نموّ اقتصادي تنافسي قوي يكفي أن نُلقي نظرة إلى الجدول التالي الذي يشير بوضوح إلى عمليّة إعادة تأهيل بنيويّة حصلت بين الستينيّات ونهاية التسعينيّات من القرن المنصرم، انتقل خلالها المجتمع الكوري من مجتمع زراعي إلى مجتمع تعمل قواه العاملة في مجالي الصناعة والخدمات بشكل أساسي.

	الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	توزيع القوى العاملة		
			زراعة	صناعة	خدمات
١٩٦٢	٢,٣	٨٧	٦٣,١	٨,٧	٢٨,٢
١٩٧٠	٨,١	٢٥٢	٥٠,٤	١٤,٤	٣٥,٢
١٩٨٠	٦٠,٥	١٥٩٢	٣٤,٠	٢٢,٥	٤٣,٥
١٩٩٠	٢٤٢,٣	٥٦٥٩	١٧,٩	٢٧,٦	٥٤,٥
١٩٩٥	٤٥٧,٩	١٠٠٧٦	١٢,٥	٢٣,٦	٦٤,٠

المصدر: National Statistical Office (NSO), *Korea Statistical Yearbook, 1962-1995*

نُضيف إلى هذه الأرقام أنّ الناتج المحلّي الإجمالي بلغ في كوريا في عام ٢٠١٠ ١,٣٦٤ تريليون دولار، كما أنّ نصيب الفرد من هذا الناتج المحلّي الإجمالي بلغ ٢٧,٩٧٨ دولاراً أمريكيّاً[٥]. الأمر الذي يعني أنّ الكوريين، شعباً ودولةً، تعبوا على أنفسهم، وتمكّنوا من التغلّب على الصعاب التي خرجوا بها في الخمسينيّات بالاعتماد على قوّة عقولهم وسواعدهم، في أقلّ من نصف قرن من الزمن.

(٤) **أوضاع العالم ٢٠١١**، **الفكر العربي للبحوث والدراسات**، بيروت، ٢٠١١، ص ٤٢٧.
(٥) المرجع نفسه، ص ٤٢٧.

الحقيقة أنّ المسألة لم تكن سهلة بتاتاً، وأصعب بكثير مما كانت عليه في اليابان المهزوم. فكوريا خرجت في منتصف الخمسينيّات مهزومة ومدمّرة وشبه معدومة اقتصادياً، تقوم على بنية اجتماعيّة محافظة وتقليديّة وزراعيّة ضعيفة. بيد إنّ إرادة الكوريين الصلبة جداً، على المستوى المعنوي والداخلي والاعتداد الكبير بالشخصيّة الكوريّة وأخلاقيّات التعاليم الكونفوشيّة، حوّلت نقاط الضعف هذه إلى نقاط قوّة وأوجدت لُحمةً فريدة بين الشعب والدولة سمحت بتحقيق الإنجازات لاحقاً.

تعاملت الدولة الكوريّة في جنوب البلاد بقسوة مع شعبها، وقَبِلَ الشعب الأمر لأنه شديد الاحترام للسلطة في تكوينه الثقافي العام، ولأنه شعر أنّ التضحيات المطلوبة منه ضروريّة استراتيجياً بالنسبة إليه، وبالنسبة إلى مستقبل الأجيال القادمة.

يُلاحظ المحلِّل الاقتصادي الكوري هوُ كيون سونغ أنّ سياسة حكومات ما بعد الحرب، وعلى مدى ثلاثة عقود متتالية من الزمن، قامت على شعار «النموّ الاقتصادي أولاً، وتوزيع الثروة الاقتصادية لاحقاً»(٦). وكانت أولويّات الدولة الفتيّة الحديثة واضحة: فلنَعمل الآن ولنترك التنعُّم للمستقبل. وكانت هذه السياسة التقشّفيّة في الإنتاج ضروريّة لإعادة تشكيل الرساميل في نظر الحكومات الليبراليّة التي توالت على السلطة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٨٧ التي كانت كلها قائمة على أنظمة دكتاتوريّة تسلّطيّة، توجّه البلاد على المستويات كلها بالقرارات المفروضة والخطط الملزِمة.

في جوّ الصراع العسكري مع الشمال الشيوعي، كانت الحكومات في كوريا الجنوبية تعتبر أنّ عليها واجب التوجيه، لا مسؤولية إدارة البلاد فحسب. وبما أنّ التنشئة الاجتماعية الكونفوشيّة كانت تسمح لها بادعاء الصواب على الدوام، ومطالبة المحكومين بالطاعة، فُرِضَت على البلاد بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٧ ستة مخططات توجيهيّة صارمة، كان الغرض منها هيكلَة الاقتصاد على نحو يتناسب مع هدف النموّ، باعتباره أولويّة أساسيّة.

بدأت الأمور بتنشيط الصناعات الصغيرة (صناعة الخشب المضغوط، النسيج، الآلات الميكانيكية والكهربائية) في الستينيّات. أما في السبعينيّات فصبّ التركيز على التصنيع الكيميائي وإنتاج الطاقة. وفي الثمانينيّات حَصَلَت إعادة هيكَلة جديدة، فبدا

(٦) HO Keun Song, «Who benefit from Industrial Restructuring? Reflexion on the South Korean Experience in the 1980 s», *Korea Journal*, vol. 31, no. 3, autumn 1991, p. 69.

أنّ ما تطلبه السوق العالمية هو الصناعة الثقيلة، فبدأ الاقتصاد الكوري يطوِّر مهاراته في مجال صناعة السفن (حيث تُعتبر كوريا المنتج العالمي الأول لها)، وإنتاج الحديد المصنَّع (حيث جاءت كوريا الجنوبيّة في المرتبة الخامسة عالميّاً، مع إنتاج ٤١,١ مليون طن من الفولاذ(٧)، بعد روسيا واليابان والولايات المتحدة والصين في عام ٢٠٠٠.

بعد ذاك، أي بعد السيطرة على الحديد، انطلق التصنيع المكثّف في المجالات كافة، واجتاحت المنتجات الكوريّة الأسواق العالمية في آسيا، ثم في أوروبا، ثم في أميركا الشمالية، فصارت السيّارات الكوريّة والجرّافات وآلات البناء الكورية منتشرة في العالم كله عبر ماركات «هيونداي» و«دايو» و«هانجين». أما على مستوى الإلكترونيّات فانطلقت شركة سامسونغ (Samsung) وباتت اليوم تخاصم بشراسة شركة ابل (Apple) الأمريكيّة، وشركة (LG) ذات الحضور العالمي... تماماً كما حصل في سياق الحرب الصامتة بين شركة «تويوتا» اليابانية وشركة «جنرال موتورز» الأمريكية قبل عقد من الزمن.

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ مهندسي الاقتصاد الكوري في الدولة الكوريّة اعتمدوا في استراتيجيتهم على مبدأ استعاروه من أعدائهم اليابانيين، وهو مبدأ العَقْلَنَة الصناعيّة (industrial rationalization)، أي التوجيه الإيجابي للإنتاج والتصدير الكوري، من خلال دراسة حاجات الأسواق العالميّة. وأفادت عمليّات التطوير هذه التي طالت المؤسسات الإنتاجية المتوسطة والكبرى الاقتصاد الكوري.

لكن، هذا الطابع التوجيهي الدائم للاقتصاد الوطني من الحكومات في البلاد، المفيد طوال ثلاثة عقود متتالية، اصطدم بأزمة كبيرة في عام ١٩٩٧، حيث بدأ المستثمرون الأجانب بسحب بعض ودائعهم من المصارف الكوريّة، الأمر الذي تسبَّب بأزمة كبيرة في السيولة، لم تعمل الحكومة على مواجهتها بالشكل المناسب بسرعة، بل تركت أسعار الفوائد منخفضة، فهربت ودائع أكثر، ثم أكثر، ثم أكثر، إلى درجة قرّرت الدولة الكوريّة بعد ثلاثة أشهر من التأرجح طلب قرضٍ استثنائي وطارئ من صندوق النقد الدولي (IMF) قدره ٥٧ مليار دولار.

عملت كوريا على تصحيح أوضاعها الاقتصادية، وعلى متابعة التصدير المكثَّف بعد ذاك، حيث تمكَّنت في العام التالي، في عام ١٩٩٨، من سدّ هذا الدين،

(٧) *L'Etat du monde 2001*, éd. La Découverte, Paris, p. 102 .

ثم بعد سنة، في عام ١٩٩٩، بتخزين ٥٠ مليار دولار من المال الاحتياطي في المصرف المركزي، أي إنّ الأزمة بقيت أزمة، ولم تتحوَّل إلى نكسة. والمهم ليس أن يقع الإنسان، بل أن يعود ويقف بعد وقوعه، على حدّ تعبير المثل الشعبي.

إنّ الاقتصاد الكوري الذي كان قد عاش في السابق إعادات تأهيل هيكليّة عدة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٧ كما ذكرنا، عاش مجدداً، وفي ضوء أزمة عام ١٩٩٧، إعادة هيكليّة جديدة، استفاد فيها من الأخطاء التي كان قد ارتكبها في السابق، ولو عن غير قصد. فالتنافس الاقتصادي العالمي لا يرحم، ولا مجال فيه لعمليّات سوء التقدير أو الخطأ، فهو لا يحاسب على النيات، بل على الوقائع.

من هنا يلاحظ محللان كوريان أنّه، بعد أزمة عام ١٩٩٧ «عرفت كوريا تغييرات مؤسساتيّة كبيرة كان يستحيل المبادرة إليها لولا وقوع البلاد في أزمة من هذا الحجم»[٨]. وقامت هذه الهيكلية الجديدة التي ضمنت سويّة الأداء للحياة الاقتصاديّة الكورية وتنافسيّة كبيرة في الأسواق العالمية حتى اليوم على:

ـ سياسة مالية أقل تشدّداً تجاه القروض الخارجية التي تحتاجها المصارف الكوريّة، حيث لا تتدخل الدولة في توجيه نسب الفوائد القصوى عليها، الأمر الذي مَنَحَ حركة المصارف مرونة أكبر من ذي قبل، وبخاصة في سرعة الاستجابة لأي نقصٍ في التمويل الاستثماري الداخلي.

ـ إعادة تأهيل النظام المصرفي الكوري نفسه حيث ينوّع مصادر إيراداته ومواقع توظيفاته، في البلاد وخارجها، وبخاصة في البلدان النامية المحيطة بكوريا، على غرار ما تفعله اليابان.

ـ تقليص حجم النفقات في الميزانية العامة للبلاد، وبخاصة على مستوى جهاز موظفي الدولة الذي كان يعاني التضخّم، وقلّة الإنتاجيّة.

باختصار، يتبيَّن لنا أنّ الاقتصاد الكوري الذي انطلق عملياً من الصفر (مع ٨٧ دولاراً كنصيب لكل فرد من الناتج المحلّي الإجمالي في عام ١٩٦٢) أضحى اليوم بجهود بنيه وتعاليم كونفوشيوس من أكثر البلدان تقدّماً في العالم، على المستوى

(٨) JWA Sung-Hee; HUH Chan Guk, «Korea's 1997 Currency Crisis: Causes and Implications», *Korea Journal*, vol. 38, no. 2, summer 1998.

الاقتصادي (مع ٢٨٠٠٠ دولار كنصيب لكل فرد من الناتج المحلّي الإجمالي في عام ٢٠١٠)، كما على المستوى التعليمي والثقافي.

أوَليس هذا الشعب هو شعب حيّ؟

✤ ✤ ✤

ماذا نقول أخيراً؟

فَعَّلَ المجتمع الكوري مفهوم التنظيم بشكل متناسق، ضمن متوجّبات التعاليم الكونفوشيّة. لذلك جاء شديد النجاح على المستويين السياسي والاقتصادي.

على المستوى السياسي أفادت الحياة السياسية المضطربة التي شهدتها البلاد من مصدرين رئيسين هما الأنموذج الغربي الذي روَّج له الأمريكيّون الذين أضحوا العرّابين السياسيين للبلاد منذ عام ١٩٥٣، وطاعة القائد والأب المتماهيتين ضمن شخصيّة واحدة في العقيدة الكونفوشيّة. فالتنظيم الطوعي للمجتمع سمح للحكومات العسكريّة وغير العسكريّة التي حكمت البلاد اعتباراً من عام ١٩٤٨ أن تتعامل بشكل جبري مع المواطنين تحت عنوان الديمقراطيّة الكبير. وعلى الرغم من أنّ هذه الديمقراطيّة كانت أقرب إلى النظام الموجَّه، ارتضى الكوريون على هذا النحو، وتعاملوا معها كما هي، ضمن قاعدة الطاعة البنويّة (hyo). فلم تحصل في البلاد تغييرات سياسيّة في جوهر التوجّه السياسي العام، بل حلّ من حين لآخر رؤساء دولة ورؤساء حكومات يتميّزون بتلاوين مختلفة نسبيّاً ليس إلاّ، ضمن قاعدة الثبات.

يمثّل المجتمع الكوري قوّة هادئة وثابتة[٩]. لو لم يكن على هذا النحو لما استطاعت الدولة بمفهومها العام أن تقود البلاد من إصلاح اقتصادي إلى آخر، ومن هيكلية اقتصادية إلى إعادة هيكلة اقتصادية ومالية من دون أن يتصدّع البنيان. لا بل أظهرت أزمة عام ١٩٩٧ التي أطاحت باقتصادات أخرى في شرق وجنوب - شرق آسيا بأنّها قدَّمت فرصة لتحسين الأداء الاقتصادي العام لكوريا على المستويين الإقليمي والعالمي، ولم تتحوَّل إلى كارثة.

(٩) هدوء القوى العاملة الكورية ينبغي ألّا يُفسَّر على أنّه سكون أو استكانة. فالنقابات العمّاليّة قويّة جداً في البلاد، على سبيل المثال، ولكن من دون أن تُحدِث شغباً يكسر الانتظام العام. ومن هذه النقابات العملاقة نذكر: Korean Confederation of Trade Union التي تضمّ ١٣٠٠ نقابة فرعية وأكثر من نصف مليون منتسب و Federation of Korean Trade Union التي تضمّ ٨٧٠٠ نقابة فرعيّة وأكثر من مليون منتسب.

الكوريّون هم أهل عزم حقيقيّون، وأهل إبداع، حيث إنّهم فعّلوا مفهوم الربح بشكل مميّز، سمح لهم بتركيز طاقتهم الوطنيّة الموحَّدة ضمن خطط موحَّدة لهدف موحَّد. ونجحت التجربة الكورية، متغلِّبةً على معوّقات لا تُعدّ ولا تُحصى كانت تقف في طريقها. وفي إنجاحه تجربته الاقتصادية لم يتردَّد الشعب الكوري من استعارة معارف اقتصاديّة من المؤسسات الدولية (في عمليات إعادة الهيكلة)، أو من تجارب جيرانه اليابانيين (في العقلانية الصناعيّة)، حيث تمَّ تسخير التنظيم والمعرفة الاقتصادية والهدوء السياسي للمشروع الوطني العام المبني على فكرة رفاهيّة الشعب الكوري.

بعد السنوات العجاف التي انصبَّت الجهود كلّها على إنجاح النموّ الاقتصادي، على مستوى الدولة كما على مستوى المجتمع، ها قد جاءت السنوات السِّمان التي طالما عمل في سبيلها الكوريّون واستحقّوا التنعّم بها عن جدارة لا تقبل المناقشة، بل تثير الإعجاب والاحترام.

الفصل الرابع
الإنجاز السنغافوري

يفاخر الهولنديّون بعبارة تقول إنّ الله صَنَعَ العالم كلّه، لكن الهولنديين صنعوا هولندا. والحقيقة أنّ ما يصحّ بالنسبة إلى بلد رمبراندت يصحّ أيضاً بالنسبة إلى بلد آسيوي أقلّ عراقة في التاريخ، لكن ليس أقل شأناً في الحاضر، هو سنغافورة.

هذا البلد يتألف من جزيرة كُبرى و٥٤ جزيرة صغيرة، ولا تتعدّى مساحته ٦٤٠ كلم٢، وبنى نفسه بنفسه، حجراً بحجر، على مدى قرنين من الزمن. وكانت شركة الهند الشرقيّة قد اشترت جزيرة سنغافورة في عام ١٨١٩ من مالكيها أمراء ماليزيين، بغرض تحويلها إلى مرفأ بريطاني تكون مهمّته تخزين السلع التي يعمل على الاتجار بها التجّار البريطانيون شرقاً وغرباً.

كانت هذه الجزيرة تشتهر بمناخها الحار والماطر على حدّ سواء لكونها تقع على مقربة من خط الاستواء، تتراوح الحرارة فيها على الدوام بين ٢٤ و٣١ درجة مئوية.

عندما تسلّمها حاكمها البريطاني توماس رافلز (Sir Thomas Raffles) في عام ١٨١٩ لم يكن يسكن فيها سوى أقل من مئة مزارع ماليزي وبضع عشرات من صيّادي السمك والتجّار الصينيين الصغار. في عام ١٨٢٦ أُلحِقَتْ سنغافورة إداريّاً بحاكميّة الهند البريطانيّة، ثم أُعلِنَتْ في عام ١٨٦٧ مستعمَرَة تابعة للتاج البريطاني.

تغيّرت الأمور فجأة مع افتتاح قناة السويس للملاحة العالميّة، حيث تكرّست الهويّة المرفأيّة لسنغافورة، وكذلك دورها المحوري في جنوب غرب آسيا. كما تكرّست الهويّة السكّانيّة الجديدة للجزيرة التي بدأ البريطانيّون يستقدمون إليها بكثافة اليد العاملة الصينية الرخيصة بُغية العمل في التحميل والتخزين في مستودعات، وعلى أرصفة المرفأ. فاستقدم البريطانيّون في عام ١٨٧٩ من جنوب الصين ٧٧٠٠٠ صيني، ثم في عام ١٩٠٩، مع ازدهار الأعمال التجاريّة، مئات الآلاف من العمال الذكور الجدد، فأضحى عدد الصينيين على الجزيرة ٦٥٤٠٠٠ صيني. ثم استقدم الحكّام البريطانيّون في عام ١٩٣٣، دفعة من الصينيّات بلغ عددهنّ ٢٠٠٠٠٠ امرأة.

أخيراً، جعلت بريطانيا من سنغافورة في عام ١٩٣٧ قاعدتها البحرية العسكرية الأساسيّة لمجمل منطقة آسيا. بيد أنّ الجيش الياباني الزاحف من ماليزيا التي تُعتبر سنغافورة امتداداً جغرافيّاً لها، احتلّ الجزيرة في عام ١٩٤٢، قبل أن تحرّرها مجدداً القوّات البريطانيّة في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥.

منذ هذا التاريخ الوثيق الصلة بالتجارة والعَولمة والسيطرة خرجت سنغافورة الحالية باعتبارها تجربة فريدة وغير متوقَّعة على أكثر من صعيد.

أولاً: بناء الكيان الصعب

ما هو الصعب في التجربة السنغافوريّة؟ أهو صعوبة الكيان أم صعوبة بناء هذا الكيان؟ الحقيقة هي أنّ هاتين المسألتين مترابطتان. فكيف أصبحت سنغافورة بلداً يبلغ عدد سكّانه اليوم ٥١٨٨٠٠٠ نسمة، ولم تكن تضمّ سوى أقل من مئتي شخص في عام ١٨١٩؟ وكيف خرج من هذا التجميع القسري لأناس أتوا من مناطق جغرافية أخرى مجتمع متفاعل دائماً، وتمكّن من نَحْتِ هويّةٍ وطنيّةٍ جامعة لأبنائه؟ وكيف تحوّلت سنغافورة من بلد من العالم الثالث، كانت حصّة الفرد فيه من الناتج المحلّي الإجمالي ٤٠٠ دولار أمريكي في عام ١٩٥٩، إلى بلد من العالم الأول غدت حصّة الفرد فيه من الناتج المحلّي الإجمالي ٤٠٠٧٠ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠١٠[1]؟

القصّة طويلة ومكثّفة وتحتاج إلى متابعة تفصيليّة.

(١) *Atlas socio-économique des pays du monde 2013*, éd. Larousse, Paris, p. 157 .

بدأت القصّة في سنغافورة ببناء دولة في ٩ آب/ أغسطس ١٩٦٥ لا تستند إلى قوميّة، حيث إنّ سكّان البلاد (من صينيّين وهنود وماليزيّين) كانوا يتوزّعون على قوميّات تاريخيّة وأصيلة لا تسمح لهم موضوعيّاً بالتماهي بهويّة سنغافوريّة لا بُعدَ حضاريّاً لها. فعمليّة جمع النفوس في كيان سياسي واحد كانت مخاطرة بحدّ ذاتها، ذلك أنّ التوحيد المكاني والزماني والجغرافي لا يؤدي بالضرورة إلى التكامل والوحدة.

أشار الإحصاء الرسمي لسكّان الجزيرة الذي أُجريَ في عام ١٩٩٥ إلى التركيب الآتي لسكّان سنغافورة:

- صينيّون ٧٧,٧ في المئة
- ماليزيّون ١٤,١ في المئة
- هنود ٧,١ في المئة
- مختلف ١,١ في المئة

الأمر الذي يعني أنّ الاستعدادات الثقافية - وبالتالي السياسية أيضاً - لم تكن تؤدي في الأصل لصالح الكيان الواحد الموحَّد. لا بل إنّ ما حصل في عام ١٩٦٣، وطوال عام ١٩٦٤، أي بعد ضمّ سنغافورة إلى الاتحاد الماليزي، بمباركة بريطانيّة، جاء على شكل صدامات عرقيّة واقتتال دموي بين مَن كانوا يريدون (الماليزيّون)، ومَن لم يكونوا يريدون (الصينيّون وقسم من الهنود)، الانضمام إلى الاتحاد الماليزي.

لذلك، وبعد طرد الاتحاد الماليزي لسنغافورة، تلافياً لضمّ كتلة صينيّة كبيرة وقويّة إلى كيانه، وبعد رفض صينيّي سنغافورة الذوبان في الاتحاد الماليزي، أُعلِنَ استقلال سنغافورة في عام ١٩٦٥، أي إنّ الكيان السنغافوري نشأ من نفيين: نفي خارجي له، ونفي داخلي لسواه.

كما أنّ إحصاء عام ١٩٩٥ الذي صدرت نتائجه بعد عام، بيَّن توزّعاً دينيّاً غنيّاً، إذ إنّه ذكر النسب الآتية للتوزّع السكاني العام، في خانة الانتماء الديني:

بوذيّة ٣٠,٩ في المئة

طاويّة ٢٢,٣ في المئة

إسلام ١٥,٣ في المئة

مسيحيّة ١٢,٨ في المئة

هندوسيّة ٣,٧ في المئة

من دون انتماء ديني ١٤,٥ في المئة

أقلّ ما يُقال بهذا التوزُّع إنّه متفجِّر بالقوّة والاستعداد، إن لجأت السياسة إلى استغلال الطاقات العصبيّة التي ينطوي عليها، بخاصة في السنوات الأولى من الاستقلال، أي قبل أن يُمتّن عود الدولة، ويحسب المشاغبون لها حساباً.

شعر بلفحة الهواء الساخن هذه، مؤسس الدولة السنغافوريّة الحديثة، لي كوان يو (Lee Kuan Yew) عندما اعتبر في مذكراته أنّ أصعب الأيام وأكثرها مصيريّة كانت تلك التي عاشتها سنغافورة بين عامي ١٩٦٥، حين أُعلِنَ الاستقلال، و١٩٧١، حين تمّ جلاء القاعدة البحريّة البريطانيّة القائمة حتى ذلك الحين في الجزيرة. إذ إنّ كل شيء كان ممكناً خلال تلك الفترة نظراً إلى الاختلال السياسي العام، والقلق العرقي والديني السائد بين سكّان البلاد الذين لم يكونوا بعد قد تحوّلوا، في إدراكهم الذاتي ووعيهم السياسي، إلى مواطنين حقيقيّين.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ مشكلات سنغافورة آنذاك لم تكن تختلف عن مشكلات أشباه الدول كلها المحيطة بها، التي غالباً ما توضع في خانة الدول النامية ودول العالم الثالث. فمشكلة البطالة (والفقر) كانت المشكلة الأولى والأكثر إلحاحاً، ذلك أنّ حكّام سنغافورة الجدد، المستقلّة عن بريطانيا، كانوا يعلمون تمام العلم حدود الموارد الطبيعيّة المتوافِرة على الجزيرة، واضطرار الاقتصاد السنغافوري للاعتماد على التجارة والتصدير، انطلاقاً من صناعات يتّسم معظمها بالطابع التحويلي.

أما المشكلة الثانية فكانت ارتفاع التكاثر السكّاني على الجزيرة، من دون إدراك الناس ما يترتَّب عليه من عواقب معيشيّة واجتماعيّة، في جوّ ركود أو تراجع اقتصادي محتمل جداً. لذلك كان التكاثر السكّاني المرتفع مصدر قلق حقيقي لدى حكومة الاستقلال الناشئة التي لم ترث عن الاستعمار البريطاني سوى نظام رأسمالي أحادي الاستفادة، مع استغلال فاضح للعمّال والمستَخدَمين على النمط الاستعماري المعهود، وحصة متدنيّة جداً من الناتج المحلّي الإجمالي للفرد الواحد كانت تبلغ ٤٠٠ دولار في عام ١٩٥٩، و٤٥٠ دولاراً في عام ١٩٦٥.

لذلك عمدت الحكومة المستقلة الأولى للبلاد التي فاز حزب العمل الشعبي (People's Action Party) برئاستها، إلى بناء خطة عمل تقوم على ركيزتين، يحدّدهما مؤرخ سنغافوري معاصر على النحو الآتي:

«في صبيحة ٩ آب/ أغسطس ١٩٦٥، انكبّ الدكتور غوه كينغ سوي (Goh Keng Swee) وزير المال الجديد (وخرّيج London School of Economics) على المشكلات الهائلة التي كانت تواجه البلاد والحكومة على حدّ سواء. فرأى أنّ الطريقة الوحيدة للخروج من هذا الوضع الحرج كانت تمرّ بالضرورة بتأمين نموّ اقتصادي سريع وخفض للتكاثر السكّاني»[٢].

نشير هنا إلى أنّه بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٠ كان يعيش ثلث سكّان سنغافورة في مدن الصفيح (slums)، الفقيرة وغير الصحيّة. لذلك، وبإيعاز من الحزب الموجود في السلطة (.P.A.P)، كانت سنغافورة التي ترأس حكومتها منذ عام ١٩٥٩ لي كوان يو الذي كان قد أسس الحزب المذكور، قد بادرت إلى حلّ فعلي لمشكلة الإسكان، حيث أُنْشِئَتْ في الأول من شباط/ فبراير ١٩٦٠ هيئة تنمية الإسكان في سنغافورة (Housing Development Board). وقامت هذه المؤسسة الوطنيّة بمعالجة مشكلة الإسكان على مدى اثنتين وعشرين سنة متواصلة، في إطار أربع خطط خمسيّة متتالية كان لها مردود اجتماعي ومعيشي، أدّى إلى شفاء البلاد من هذه المشكلة.

أشرفت هذه الهيئة القائمة على موظفين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة على بناء وحدات سكنيّة متوسطة الحجم لعموم أهل البلاد، كان يشتريها المواطن المتأهل من استقطاع طويل الأمد من معاشه الشهري، حيث إنّ المستخدَم أو العامل كان يصبح مالكاً لمسكنه من دون أن يدفع شيئاً مباشراً. كما كانت لديه حرّيّة التصرّف بملكيّته هذه، بعد عشرين سنة وبعد تسديد أقساطها كافة، كما يحلو له، بيعاً أو إيجاراً.

هكذا بَنَتْ هيئة تنمية الإسكان (HDB)، على التوالي:

- بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ ٥٠,٠٠٠ مسكن
- وبين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ ٦٥,٠٠٠ مسكن
- وبين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥ ١١٣,٠٠٠ مسكن

(٢) Edwin LEE, *Singapore: The Unexpected Nation*, Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2008, p. 266.

- وبين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢ ١٣٠,٠٠٠ مسكن

بهذه الطريقة أعيد إسكان، بشكل لائق وحضاري، لـ«٧٠ في المئة من سكّان سنغافورة عام ١٩٨٠ في هذه المساكن العامة»[٣].

يُشار هنا إلى أنّ هذا المشروع الإسكاني الضخم قد أنشأ اثنتي عشرة مدينة جديدة في سنغافورة عُرِّفت بالإنكليزية تحت اسم (neighbourhood units)، أي وحدات الجيرة التي كانت مجهَّزة ببنية تحتيّة متكاملة، تتناسب مع مساحات البناء وعدد السكّان المقيمين في المساكن في كل مدينة من هذه المدن، مع مركز عام (town center) في كل مدينة من هذه المدن الجديدة، يؤمّن المتطلّبات المعيشية كلّها التي يحتاجها الناس القاطنون فيها، أي إنّ هذه المشكلة التي كانت، ولا تزال، مستعصية بالنسبة إلى العديد من بلدان آسيا الفقيرة والنامية، أوجدت لها الدولة السنغافوريّة حلاً جذرياً من خلال الهيئة التي أنشأتها الحكومة وسهرت على تنفيذ خططها الواحدة تلو الأخرى، بنجاح، بحيث غدت بعد ذاك نسبة الإسكان في المدن في سنغافورة ١٠٠ في المئة... وغابت مدن الصفيح ومشكلاتها.

كما اعتمدت دولة سنغافورة، اعتباراً من عام ١٩٧٠، سياسة تشجّع تحديد النسل، تحت شعار (Two is enough)، وقد نجحت بفضل حملة طويلة ومتابعة حثيثة، في جعل معدّلات الإنجاب تتطابق مع الإمكانات الاقتصاديّة المتوافرة، تأميناً للرفاهيّة الاجتماعيّة على المديين القريب والبعيد.

سنشرح في الصفحات اللاحقة كيف تمكّنت الدولة السنغافوريّة من تمويل هذا المشروع الضخم والحيوي بالنسبة إلى أهل الجزيرة، لكننا سنتوقّف قبل ذاك عند ملاحظة مهمة مفادها أنّ خطة النهوض الاقتصادي، بالعمل على رفع معدّل النموّ الاقتصادي في البلاد، التي أكّدها في المقام الأول الدكتور غوه كينغ سوي في عام ١٩٦٥ لم تأتِ اقتصاديّة بحتة، بل تلازمت مع خطة نهوض اجتماعيّة تمثّلت بإعادة إسكان ٧٠ في المئة من أبناء الوطن بشكل لائق وإنساني حضاري، أي إنّ المشروع الإنمائي العام للبلاد قد قام، منذ البداية، على منظور ثنائي صحيح يُعطي البشر الأهمية نفسها التي يوليها للحجر والاستثمار والمال. وهذه الصيغة التي نجحت بها الدولة السنغافورية منذ نشأتها على نحو مستقل هي سرّ نجاحها الحقيقي، حيث إنّها

(٣) Ho Kong Chong, «Urban Studies in Singapore», *The Making of Singapore Sociology*, T.A.P. & B.A.P., Singapore, 2002, p. 59.

سمحت بابتداع أنموذج خاص، يختلف عن الأنموذجين الياباني والكوري، يقوم على اعتماد الليبراليّة الرأسماليّة، لكن على قاعدة اشتراكية العدالة الاجتماعيّة.

لذلك، أعيد ترسيم معالم الرأسماليّة في سنغافورة بعد الاستقلال، وبعد جلاء منطق الحكم الكومبرادوري البريطاني الذي ساد البلاد لأكثر من قرن ونصف، وإعادة تأهيلها إنسانياً، حيث أضحت الرأسماليّة في سنغافورة مُلزَمَة بالإنسان، كما بقوانين الربح، لا بقوانين الاستغلال الاقتصادي فقط. أعطى رجال الدولة في هذه الجزيرة الصغيرة والمغمورة درساً لا مجال لنكران أهميته للعالم أجمع، وهو أنّ على الرأسماليّة كي تكون مصدر رفاهيّة حقيقيّة بالنسبة إلى من يعتمدونها، أن تعتمد وجهاً إنسانياً، وأن يكون شأن رفاهيّة الناس فيها شأناً اجتماعياً ملزِماً، لا فريضة قائمة على الإكراه.

تمكّن حزب الأكثريّة في سنغافورة (P.A.P.) من البقاء في سدّة الحكم منذ عام ١٩٥٩ وحتى اليوم بفضل اعتماده هذه النظريّة التي تعطي ما للإنسان للإنسان وما لقيصر لقيصر، لا كل شيء لقيصر.

ثانياً: بناء الدولة الحديثة الشاق

أفادت سنغافورة من دون شك من الصفحة التاريخيّة البيضاء التي انطلق منها الحكّام الاستقلاليّون في عام ١٩٦٥. إذ لا أُسَر مالكة أو حاكمة في البلاد، ولا تقاليد بلاط محليّة موروثة. كما أنّ ظاهرة العائلات السياسية والعائلات الدينيّة التي نلاحظها في العديد من البلدان النامية الأخرى كانت غائبة في البلاد، الأمر الذي سهَّل جداً تحديد الخيارات.

ذهب الخيار مباشرة إلى الدولة الحديثة، واستُبعِدَتْ مع هذا الخيار نهائيّاً دولة العصبيّات، حيث أدرك الحكّام الاستقلاليون الذين كان معظمهم قد تلقوا تعليمهم العالي في بريطانيا، منذ اللحظة الأولى، أنّ دولة الاستقلال الجديدة لن تعجب الأكثريّة الصينيّة لكون مشاريعها الإنمائية والتحديثيّة تذهب عكس حفاظهم على دور قيادي في جماعاتهم، على المستويين اللغوي والتربوي، ذلك أنّ المدارس الصينيّة، وحتى الجامعة الصينيّة المحلّيّة، كانت تعتمد اللغة الصينية والتعاليم الكونفوشية من دون سواها. أما الماليزيّون فلم تعجبهم عملية فصلهم عن الكتلة السياسيّة والسكّانيّة في ماليزيا. فالاستقلال، بمشاريعه الوطنيّة العامة، كان سيؤدي إلى تحجيم المشاريع

السياسية الصغيرة كلها، المبنيّة على عقائد عصبانيّة، لمصلحة مشروع أكبر، وهو مشروع بناء الدولة الحديثة. وهذا فعلاً ما حصل بعد فترة.

منذ البداية، أحاط رئيس الدولة لي كوان يوو نفسه بفريق عمل يشاطره اقتناعاته بضرورة بناء دولة حديثة على أكتاف رجال دولة بكل معنى الكلمة، لا على أساس إرضاءات سياسيّة لجماعات وكُتل محليّة لا تنظر إلى الأمور إلا من منظور مصلحتها الضيّقة.

صحيح أنّ تَركة الاستعمار البريطاني لم تكن كلّها سيئة، حيث إنّه عندما مَنَحَ الاستقلال لسنغافورة كانت هناك دوائر رسميّة تعمل بكفاءة إداريّة مقبولة، وكذلك كان هناك برلمان منتَخَب من الشعب، وجهاز قضائي فاعل أيضاً يمنح الثقة على نحو خاص للتجّار الأجانب الذين يلجأون إلى مرفأ سنغافورة لتعاملاتهم التجاريّة، لكن لحزب العمل الشعبي (.P.A.P)، حزب الأكثريّة، نظرته الخاصة للشؤون كافة، وكانت هذه النظرة تختلف بطبيعة الحال عن نظرة الاستعمار. فنظام القيَم الثقافية والاجتماعية السنغافوري أُدْخِلَ على أداء رجال الدولة منذ اللحظة الأولى في خطّة الإنماء الشامل التي توقّفنا قبل قليل عند شقّها الإسكاني.

كانت بريطانيا الاستعماريّة تدير في سنغافورة دولة - عبّارة، تستخدمها منذ أكثر من قرن ونصف لتخزين بضائع تجّارها تمهيداً لعبورها إلى الأسواق المختلفة، كما كانت الحال في هونغ ـ كونغ. غير أنّ سياسيّي حزب العمل الشعبي السنغافوري كانوا يريدون لدولتهم الجديدة معنى جديداً وهويّة جديدة. فالمعنى كان الوطن، أمّا الهويّة فكانت الدولة الصناعيّة.

على هذه الأسس، بدأ العمل على تأسيس دولة صناعيّة حديثة، يقودها ويديرها بحكمة وعزم رجال دولة حقيقيّون.

بدأت الدولة الناشئة بتحصين نفسها بإنشاء مكتب تفتيش لمكافحة الفساد (Corrupt Practices Investigation Bureau)، مهمّته مكافحة الفساد والمحسوبيّة في المؤسسات العامة. الأمر الذي أدّى، بعد فترة وجيزة، وحتى اليوم، إلى قيام دولة لا ينخرها الفساد، بل تُعْرَف بالاستقامة ونزاهة موظّفيها. وهذا إنجاز ليس بالسهل تحقيقه في بلد من العالم الثالث خرج بين ليلة وضحاها من تحت عباءة الاستعمار. وبالمقارنة مع الدول النامية كلها التي نعرفها، وحتى مع عدد لا بأس به من الدول المتقدِّمة، فإنّ نزاهة ونظافة كفّ رجال الدوْلة السنغافوريّين حتى اليوم، تشكّل درساً وإنجازاً.

كان خيار الدولة الحديثة الاحتفاظ بالقرار السياسي كاملاً، في القطاع العام كما في القطاع الخاص، حيث إنّ الحكومة السنغافوريّة كانت تعتبر نفسها في موقع التوجيه المشروع؛ وكل ما كان ينطبق على القطاع العام كان ينسحب بالضرورة على القطاع الخاص، من دون أن يحتجّ أحد على الأمر، ذلك أنّ سياسات الحكومات المتتالية (التي كان يترأسها على الدوام مسؤول كبير في حزب العمل الشعبي) جلبت لأهل الجزيرة البحبوحة والازدهار والاستقرار.

لخّص رئيس حكومة سنغافورة على مدى إحدى وثلاثين سنة متتالية (١٩٥٩ ـ ١٩٩٠) لي كوان يوو التجربة السنغافورية في إدارة شؤون الدولة في سبعة مبادئ، أمام وفد من رجال الأعمال الأفريقيين كان يزور الجزيرة في عام ١٩٩٣ بالآتي:

«١. حكومة نظيفة.

٢. التضامن الوطني.

٣. التخطيط الأسري.

٤. البراغماتيّة، لا العقيدة.

٥. الاستثمارات الجاذبة.

٦. التعليم للجميع.

٧. البحث عن نتائج»[٤].

يتّضح لنا من خلال هذه المبادئ العملانيّة التي تمّ اختبارها بنجاح على مدى ثلاثة عقود من الزمن، أنّ العقل الحاكم في سنغافورة كان يبحث عن خطة توجيهيّة مفيدة للوطن على المديين القصير والبعيد، حيث يتوازن التضامن الوطني والتخطيط والتعليم الأسري وتتماشى مع البراغماتية الاقتصادية والاستثمارات الجاذبة والبحث عن نتائج في الواقع. وتتوِّج الحكومة النظيفة هذين الجناحين الاجتماعي والاقتصادي المتوازنين في الأهمية.

الحقيقة أنّ هذه الرؤية العميقة والثاقبة لم نسمعها من أي رئيس دولة آخر في العالم الثالث، إضافة إلى أنّ لي كوان يوو قال، ومارس، هذه المبادئ قبل أن يُعلنها.

(٤) *The Straits Times*, Singapore, 9 nov. 1993, p. 27.

وربما لهذا السبب اعتبره هنري كيسنجر «شخصية استثنائية»، الأمر الذي لم يقله يوماً عن أي قائد سياسي آخر ممن يُعتَبَرون قادة العالم الثالث.

ميزة النظام السياسي السنغافوري أنّه هجين، يعتمد على جهاز جدير ومستقيم يُمارس السلطة على أساس أنّها مسؤولية عامة، كما على أساس نظام حُكم لا يرتبط بانحياز سوى لرفاهيّة مواطنيه.

اعتمد النظام السياسي السنغافوري النظام الاقتصادي الرأسمالي مطعَّماً بالنظام الاجتماعي الاشتراكي، منذ أول حكومة للاستقلال في عام ١٩٦٥. وهذه الصيغة الهجينة تحديداً هي التي ستنال إعجاب رئيس الوزراء الصيني دينغ هسياو بينغ (Deng Xiao Ping) في ما بعد فنقل عنها ما ستعتمده الصين في مرحلة ما بعد الماويّة كما سنكتشف لاحقاً.

غالباً ما أدّت الأصالة في المجال السياسي إلى التحجُّر العقائدي (dogmatism)، ولذلك كانت الهجّانة السنغافوريّة خلّاقة، بمعنى أنّها عملت على الاستفادة من المصدرين - اللذين كانا يُعتَبَران متعارضين في التجارب السياسية كلها عبر العالم - من دون عُقَدٍ، مستوحين أفضل ما في هذا، وأنسب ما في ذاك، تأميناً لرفاهيّة الناس.

استوحت الحكومات السنغافوريّة المتتالية منظور حزب العمل الشعبي (P.A.P.) الذي كان يتميَّز بنظرة اشتراكية للرأسماليّة. لذلك «اتسمت الدولة السنغافوريّة على الدوام بوجهين وتوجّهين»(٥)، أحدهما رأسمالي والآخر اشتراكي.

سارت مشاريع الدولة دوماً في هذين الاتجاهين، حيث كانت تدعم من ناحية كل ما يؤدي إلى تمتين الرأسماليّة في الحياة الاقتصاديّة السنغافوريّة القائمة على قطاع خدمات تجاري وتبادلي فاعل وتنافسي (٧٧,١ في المئة من مجموع القوى العاملة في عام ٢٠١٠)، وعلى مشاريع إنمائيّة كانت تُعتَبَر «حقّاً للشعب»، كالإسكان الميَسَّر والخدمات الصحيّة المجّانيّة والتعليم المجّاني المدرسي والجامعي الرفيع المستوى. وكانت الكلمة الأكثر ترديداً على ألسنة المسؤولين طوال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال «يحقّ لجميع المواطنين أن ينعموا بحياة لائقة» (all citizens should have a decent living).

---

(٥) Souchou Yao, Singapore: *state and the culture of excess*, Routledge, London, 2007, p. 7.

لم تزايد هذه الجمهوريّة الصغيرة لا على الرأسماليّة، ولا على الاشتراكية، لكنها خطت خطوات حقيقية باتجاه نزع شُحنة التخاصم النضالي بين هاتين الأيديولوجيّتين بدمجهما في أداء سياسي واحد. فما تحقَّق على الأرض في مجال تصنيع الاقتصاد السنغافوري مثلاً، جاء على النحو الآتي:

١٩٦٠: ٧ في المئة من مجموع الناتج المحلّي الإجمالي.

١٩٦٦: ١١ في المئة.

١٩٧٦: ٣٦ في المئة.

١٩٨١: ٣٣ في المئة.

١٩٩٦: ٢٦ في المئة.

٢٠١٠: ٢١,٧ في المئة.

أي إنّ التعامل مع التصنيع جاء ثابتاً مطّرداً منذ الاستقلال في سنغافورة، بتوجيه من الحكومات المتتالية، ولم يتراجع نسبيّاً حجم التصنيع في الاقتصاد إلاّ في التسعينيّات، بعد تنامي دور قطاع الخدمات المصرفيّة والماليّة لسنغافورة في مجمل المنطقة والعالم (بخاصة بعد عودة هونغ كونغ إلى الصين في عام ١٩٩٧). إلاّ أنّ الدولة واءمت على الدوام بين الاقتصادي (الربحي) والاجتماعي (الخدماتي) في أدائها السياسي العام. فعندما قرّرت الشروع بمشروعها الضخم لإعادة إسكان ٧٠ في المئة من السنغافوريين في مساكن لائقة وفي مدن جديدة موّلت المشروع من مصدر داخلي، من دون الحاجة إلى الاقتراض الخارجي والوقوع في فخّ الديون والفوائد على الديون التي ترزح تحتها معظم الدول النامية. بل إنّ المبادرة أتت مدروسة وراشدة ومسؤولة، مواكبة بذكاء الازدهارَ الاقتصادي التدريجي للجزيرة.

بادرت الحكومة في عام ١٩٦٨، أي بعد ثلاث سنوات من الاستقلال، إلى رفع نسبة المحسومات التقاعديّة عند جميع القوى العاملة في البلاد. فبعدما كانت تبلغ حتى ذلك الحين ٥ في المئة على كل من أرباب العمل والمستخدَمين، رفعت تدريجاً حكومات حزب العمل الشعبي المتعاقبة على السلطة هذه النسبة إلى:

«في عام ١٩٦٨: ٦,٥ في المئة على كل من الطرفين.

في عام ١٩٦٩: ٨ في المئة على كل من الطرفين.

في عام ١٩٧١: ١٠ في المئة على كل من الطرفين.

في عام ١٩٨٠: ٢٠,٥ في المئة على أرباب العمل و١٨ في المئة على المستخدَمين.

في عام ١٩٨٤: ٢٥ في المئة على كل من الطرفين»(٦).

بذلك أمَّنت الدولة لنفسها حمايةً تجاه التضخّم الذي غالباً ما يواكب عمليّات النموّ المطّردة في البلدان النامية؛ كما أنّها أمّنت لخزينة الدولة مداخيل ثابتة ووفيرة ومتزايدة سنةً بعد سنة سمحت لها بتحقيق مشاريع ضخمة، مثل المشروع الإسكاني الذي أتينا على ذكره، بمدّخرات داخليّة تمّ استثمارها داخليّاً لمصلحة عموم الناس.

. . . كيف لا يتعلّق بعد ذاك الشعب بدولته وهو الذي يشاهد بأم العين ويلمس لمس اليد أنّ ما تقوم به يصبّ في مصلحته على المديين القصير والبعيد.

ثالثاً: بناء المجتمع المضني

أن تُدخِلَ على مجتمع ما تكنولوجيا جديدة أمر لا تترتّب عليه صعوبات تُذكر. فالأدوات التكنولوجيّة التي تعتمدها الشعوب، تأميناً لراحتها ورفاهيّتها، مقبولة ومطلوبة. ونقلها يُعَرَّف بالتحديث (modernization). أما إدخال أنماط تفكير وسلوك جديدة، وبالتالي عادات وتقاليد غالباً ما تتعارض مع ما هو محفوظ ومحفور في الذاكرة الجماعيّة، فأمر دونه مشقّات لم يتمكّن العديد من البلدان النامية من تخطّيها.

هنا تحديداً المشقَّة الأساسيّة التي واجهت حكومة الاستقلال في سنغافورة في عام ١٩٦٥. فكيف السبيل إلى تغيير الذهنيّات السائدة وأنماط التفكير والسلوك المتمفصِلة حتى ذلك الحين على عصبيّات إثنيّة متعارضة، صينيّة وماليزيّة وهنديّة.

لمسنا كيف أنّ شقّاً من المسألة تمّت معالجته بمشروع إعادة الإسكان الوطني الذي دمج الجميع في وحدات سكنيّة حديثة ومدن جديدة استتبعت سلوكات اجتماعيّة جديدة. فمجاورة الفقراء، في أحياء الصفيح، ضاغطة وسريعة الانفعال عند استنفار العصبيّات (كما حصل في عمليات الاقتتال الإثني في عام ١٩٦٤ في الأحياء

(٦) Edwin LEE, 2008, op. cit., p. 268.

الشعبيّة للمدينة القديمة)؛ أما مجاورة الطبقات الوسطى في المدن الجديدة (HDB Estates) فأمر مختلف، حيث إنّه يؤدي إلى توحيد أنماط التفكير المرتبطة بالرفاهية الذاتية على قاعدة احترام السلطة والبنية الاجتماعية العامة. فتعزيز الطبقات الوسطى في سنغافورة المستقلّة ومساعدتها في رسم معالم صورتها الجديدة الحديثة، جاء في صلب مشروع الدولة الجديدة.

مع الإشارة إلى أنّه، في زمن الاستعمار البريطاني كان الشعب السنغافوري موزَّعاً اجتماعيّاً على النحو الآتي: «الماليزيّون كانوا في أغلبيّتهم العظمى من الفلاحين ومزارعي الأرز (يعيشون شمال العاصمة)؛ أما الصينيّون فكانوا إمّا عمّال مناجم أو تجاراً صغاراً (يعيشون وسط العاصمة)؛ أما الهنود فكانوا يعملون إمّا حمّالين على أرصفة المرفأ، أو يعملون في سكّة الحديد (يعيشون جنوب العاصمة)»(٧).

هذا ما كانت تُطلق عليه سلطات الاستعمار، منذ عام ١٨١٩ وحتى عام ١٩٦٤، اسم «المجتمع التعدّدي» (plural society)، مبقيةً على الانقسام العمودي - وبالتالي العصباني - للمجتمع. أما حكومة الاستقلال فكان لها قراءة أخرى للواقع ورؤية لإعادة هيكلة مواطنيّة على نحو حديث.

استبدَلَ منظِّرو حزب العمل الشعبي (P.A.P.) اعتباراً من تأسيسه في عام ١٩٥٩ مفهوم المجتمع التعدّدي الذي كان قد سوَّقه الأنثروبولوجيّون البريطانيّون بمفهوم جديد «الهويّة الوطنيّة التكامليّة» (integrated national identity)، وشرعت الحكومات المتتالية التي ترأَّسها هذا الحزب منذ عام ١٩٥٩ وحتى اليوم، بالالتزام بتطبيق هذا المفهوم في الحياة اليوميّة والعمليّة لسنغافورة التي ما لبثت أن تغيَّرت ملامح مجتمعها بعد ستة عقود من الزمن بشكل شبه كلّي.

عَمِدَت حكومات سنغافورة على تطبيق نظريّتها الاجتماعية بالاستناد إلى تنمية ما أسمته المؤسسات الوسيطة والجامعة (broker institutions) المدعومة من الدولة، في وجه المؤسسات الموازية (parallel institutions) التي كان يدعمها المجتمع الأهلي.

(٧) Lian Kwen Fee & Ananda Rajah, «Race and Ethnic Relations in Singapore», in *The Making of Singapore Sociology*, op. cit., p. 224.

تحت مسمّى المؤسسات الموازية كانت تقع المؤسسات التربويّة والخيريّة والدينيّة التي كانت تديرها، على حدة، كل إثنيّة من الإثنيّات. فالصينيّون كان لهم مدارسهم وحتى جامعتهم التي كانت تدرِّس باللغة الصينية منهاجاً مستوحى من تعاليم كونفوشيوس وتلميذه طاو، وكذلك كانت المؤسسات الخيرية الصينيّة لا تهتم سوى بشؤون الصينيين. أما الماليزيّون فكان لهم مدارس تُدرِّس مناهج ماليزيّة وإسلاميّة باللغة الماليزيّة، وكذلك كانت لهم مؤسسات دينيّة وخيريّة مخصَّصة للماليزيين من دون سواهم. أما الهنود فكانت مدارسهم تدرِّس اللغة الهندية والديانة الهندوسيّة ويترافق نشاطها مع مؤسسات خيريّة وأهليّة خاصة بالهنود.

تحت مسمّى المؤسسات الجامعة هدفت الدولة السنغافوريّة الجديدة إلى إطلاق مؤسسات تجمع وتبني جسوراً بين المجموعات الإثنيّة المختلفة. وتمثّلت هذه المؤسسات الاجتماعية بالمشروع الإسكاني الوطني، كما بالمؤسسة المدرسيّة والجامعيّة الرسميّة بشكل رئيس، أي إنّ عمليّة التكامل الاجتماعي (social integration) كانت في صلب المشروع السياسي لحكومات سنغافورة. وكانت تعتمد كل الاعتماد على المؤسسات الجامعة في إنجاح هذا الحلم وتحقيق هذه الرؤية.

في المدارس، بدأ هذا المشروع التربوي والتنموي بتقليص الشرخ اللغوي والفكري بين الإثنيّات المختلفة، ذلك أنّ كل لغة إنما هي نظام تواصل وتبادل مفاهيم وأفكار ترتبط بقالب ثقافي واجتماعي خاص. فالتعارض اللغوي يحمل في أحشائه تعارضات غالباً ما تُستغلّ سياسيّاً. لذلك تقوم الإثنيّات على وجه العموم على الانطواء الأهلي اللغوي والثقافي والسياسي في آنٍ معاً.

من هنا عمدت الخطط التربويّة الجديدة، اعتباراً من السنة الأولى من استقلال سنغافورة، على إلزام المدارس كلها الموجودة على الجزيرة باتخاذ خطوتين إلزاميتين:

أولاً: اعتماد اللغة الإنكليزيّة في المدارس كلها باعتبارها لغة ثانية وإلزاميّة للتعليم.

ثانياً: تعليم المنهاج نفسه، بمضامين واحدة، في المدارس كافة، على أن تُترك حرّية تعليم هذا المنهاج الموحَّد باللغة التي تريدها المؤسسة.

بقيت المدارس الأهليّة الصينيّة، الأقدم والأعرق في سنغافورة، تُدرِّس باللغة الصينيّة المنهاج المشترك الجديد؛ وكذلك تابعت المدارس الماليزيّة التدريس

بالماليزيّة، لكن على أساس المنهاج الجديد؛ كما أنّ المدارس الأهلية الهندية التزمت بالمنهاج الجديد الذي كان يدرَّس باللغة الهنديّة.

أما هذه المدارس الخاصة والأهلية كلها، التابعة للجماعات الإثنيّة، فاعتمدت أيضاً تعليم اللغة الإنكليزيّة باعتبارها لغة ثانية وإلزاميّة. مع الإشارة إلى أنّ أغلبيّة المدارس، في أيام الاستعمار البريطاني، كانت مدارس خاصة، أهليّة وإثنيّة. من هنا لم يحقِّق هذا القرار الوطني والاستراتيجي المهم سوى انتصار جزئي على الوضع السائد سابقاً، حيث إنّه لم يعدِّل موازين القوى التربويّة في العمق.

لكن، مع مرور السنوات، ومع عَولمة الاقتصاد السنغافوري أكثر فأكثر، ومع ازدياد الطلب على الوظائف والمهن التي تشترط إتقان اللغة الإنكليزيّة، ومع افتتاح وزارة التربية لعدد متزايد من المدارس الرسميّة التي كانت تعتمد اللغة الإنكليزيّة باعتبارها لغة أولى للتعليم، دون سواها من اللغات حتى عام ١٩٩٠، تغيَّرت المعادلة.

ازداد الإقبال على المدارس الحكومية وجامعة سنغافورة الوطنية، وبَهُتَ تدريجاً بريق المدارس الأهليّة القديمة التي لم تكن تسمح لطلابها فعليّاً بالانخراط الناجح في سوق العمل. والحقيقة أنّ خيار اللغة الإنكليزيّة باعتبارها لغة أولى للتعليم الرسمي في البلاد في القطاع العام جاء بناءً لخيار ااستراتيجي اتخذه لي كوان يوو، موسِّس الدولة السنغافوريّة، الصيني الأصل الذي كان يرى أن لا الثقافة الصينيّة التقليديّة ولا اللغة الصينيّة صالحتان لمواجهة تحدّيات المستقبل. فاللغة الصينية القديمة التي كانت تُستَخدم في المدارس الصينيّة الأهليّة، كانت اللغة الصينيّة الماندارينيّة التي كانت تُستخدم في بلاط الأباطرة الصينيين القدامى. لذلك كانت متحجِّرة في تركيبها ونحوها وتعابيرها، مثل اللغة السلطانية الديوانية العثمانية، حيث إنّه لم يكن هناك من أمل موضوعي في تطويرها.

كذلك كانت الحال بالنسبة إلى اللغة الماليزيّة المحدودة الأفق والانتشار وغير القابلة للدخول في خضم المنافسة العالمية بتاتاً. فضلاً عن أنّها كانت أقلّ تطوّراً من اللغة الصينيّة الموضوعة هي أيضاً على المحكّ.

لم يكن خيار لي كوان يوو نابعاً من عملية تفاضليّة ذاتيّة، وهو الذي تخرّج من كليّة الحقوق في جامعة كامبريدج البريطانيّة في نهاية الخمسينيّات من القرن الماضي، بل من اقتناع براغماتي مفاده أنّ اعتماد اللغة الإنكليزيّة بشكل أساسي وأول، هو السبيل الوحيد المتاح أمام السنغافوريين لتأمين بقائهم الاقتصادي الطليعي، حيث

إنّه، من دون هذا البقاء الاقتصادي المبني على الامتياز، وليس فقط على الجودة، كان يرى أنّ مصير بلاده والكيان الذي كرّس حياته كلّها في سبيل بنائه مهدّد لا محالة. فاللغة الإنكليزيّة في نظره ليست لغة البريطانيين أو الأمريكيين فحسب، بل أضحت لغة عالميّة. وأصبحت لغة عالميّة لأنّها لغة العلوم والمعارف الحديثة والحيّة، ولغة أسواق المال والأعمال، كما كانته اللغة اللاتينيّة في زمن الإمبراطوريّة الرومانيّة.

لتوضيح فكرته وبالإجابة عن سؤال طُرِحَ عليه في أحد اللقاءات العامة، حيث حاول البعض حشره، كتب المسؤول السنغافوري: «ما من شك في أنّ على أولادنا أن يحرصوا على أن تكون لهم جذور في لغتهم وثقافتهم، لكن عليهم أيضاً واجب إتقان لغة أخرى واسعة الانتشار... بذلك نُصبح شعباً متماسكاً، متجذّرين في قيَمنا التقليديّة وثقافاتنا ولغاتنا المحلّيّة. لكنه يجب أيضاً أن نتجذّر فعليّاً في اللغة الإنكليزيّة التي هي مفتاحنا للتكنولوجيا المتقدمة التي يمتلكها الغرب، هذا الغرب، حيث تأتي منه كل صناعاتنا وأحدثها»(٨).

كان لي كوان يوو قائداً حقيقيّاً وسياسيّاً صاحب رؤية. ولم يتردّد في الدفاع عن منظوره الاستراتيجي لمستقبل سنغبوره. فالمدارس الأهليّة التقليديّة كانت مشدودة إلى الماضي، وكانت تعمل على استدامة الماضي في الحاضر. أما هو فكان يرى أنّه على الجيل الجديد أن يتمسّك بالقيَم الثقافيّة الموروثة، لكن على أساس لغة تنافسيّة جديدة تخترق أفقيّاً الكيانات الإثنيّة المتعارضة كلها الموجودة على الجزيرة (من صينيّة وماليزيّة وهنديّة)، وتجمع في ما بينها، مثل المشاريع الإسكانيّة الجديدة التي أطلقتها الحكومة فخلطت النسيج السكاني في مدن جديدة ضمّت الجميع، من دون تمييز، على عكس ما كان رائجاً - ومروَّجاً له - في زمن الاستعمار.

اللافت في هذا الصدد أنّ لي كوان يوو تعامل بشكل بارد وعقلاني مع مصلحته بصفته سنغافورياً، على نحو ما تنشده تعاليم «طاو» القائمة على العقلانية المَرِنَة (flexible rationalism)، فاستخدم لغة الاستعمار نفسها لتمتين أواصر اللُّحمة الوطنية من ناحية كما لمواجهة تحدّيات الغرب.

تجسيداً لما كان يقوله على المستوى السياسي العام، وردّاً على ما كان يُعتَبَر تداعياً للثقافة الصينيّة في المدارس الأهليّة والإثنيّة، التقط رئيس الحكومة

(٨) *The Straits Times*, Singapore, 29 April 1971.

السنغافوريّة الفرصة، وأطلق مشروعاً تربويّاً عُرِفَ بمشروع المؤازرة الخاصة (Special Assistance Plan) بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، حيث يقضي هذا المشروع بالنهوض بتسع مدارس صينيّة عن طريق رفع مستوى تعليم اللغة الإنكليزيّة فيها.

إلاّ أنّ الهيئات الأهليّة الصينيّة رأت في المشروع الرسمي المطروح (S.A.P.) تهديداً لها وتعجيزاً، فرفضته مستندةً إلى النخوة العصبيّة المتوقّعة لدى أبناء الإثنيّة. لكن رئيس الحكومة عاد وطرح مبادرة جديدة تُساهم في إنجاح هذا المشروع، عبر إنشاء ما سمّاه «صفوف الانغمار» (immersion classes)، أي عبر دمج الطلاّب القادمين من المدارس الصينية الصرفة في مدارس رسميّة أخرى تعتمد اللغة الإنكليزيّة باعتبارها لغة أولى للتعليم. بيد أنّ الرفض جاء هذه المرّة من المدارس الرسميّة الملتزمة بالمنهاج الإنكليزي، التي اعتبر مسؤولوها أنّ هذه العمليّة ستؤخِر طلابهم الأصليين، ولن تفيد كثيراً.

عندها شمّر لي كوان يوو عن ساعديه وجمع مديري ونوّاب مديري المدارس «الإنكليزيّة»، وقال لهم بحزم: «إنّ عمليّة الانغمار قد تؤخّر صفوفكم لمدّة ثلاثة أو أربعة أشهر. إلا أنّها تشكّل مسؤوليّة اجتماعيّة، علينا أن نتحمّلها جميعاً، كي يساعد بعضنا الآخر»(٩)، آخذاً على نفسه مسؤولية نجاح هذه التجربة. ونجحت فعلاً العملية فعُمِّمَتْ لاحقاً على المدارس الأهلية الصينية الأخرى، وكذلك الماليزيّة والهنديّة.

رابعاً: تمثّل بالغرب... واعتناق للعولمة

عندما تمّ جلاء القاعدة البحرية البريطانية عن الجزيرة في عام ١٩٧١ بادرت الحكومة فوراً إلى ضمّ أحواضها إلى مرفأ سنغافورة. كما أنشأت على مدارج المطار الحربي البريطاني مطاراً مدنيّاً دوليّاً وجامعة وطنيّة حديثة، أي إنّ المسؤولين السنغافوريين كانوا يتابعون تحديث البلاد على الصُّعُد كافة، ولم يتركوا فرصة تفوتهم لتحقيق مشروعهم الاستراتيجي. وفي هذا السياق لجأوا إلى سواهم، من دون خجل، عندما لم يكونوا يمتلكون الخبرة الكافية.

(٩) Edwin LEE, op. cit., p. 313.

طلبت الحكومة السنغافوريّة التي كان يترأسها لي كوان يوو في عام ١٩٦٠ من الأمم المتحدة أن تمدّ بلادها بلجنة من الخبراء تساعدهم في رسم خطة اقتصادية مناسبة لسنغافورة. ونلفت الانتباه إلى أنّ الحكومة السنغافوريّة لم تتوجّه بطلبها هذا إلى عاصمة محدَّدة من عواصم الغرب، بل إلى هيئة دوليّة تُعنى بشؤون العالم أجمع. فحضرت لجنة خبراء دولية، وبعد دراسة المعطيات الميدانية كافة، أوصت بإنشاء هيئة محليّة يُناط بها توجيه الاقتصاد الوطني والإشراف عليه، مع التشديد على أنّ المبدأين الرئيسين لعمل هيئة الإنماء الاقتصادي (Economic Development Board) المُقتَرَح إنشاؤها، يجب أن يكونا النزاهة والعقلانية (integrity and rationality).

أُنشِئَت في العام التالي هذه الهيئة التي أوكِلَ إليها تخطيط الاقتصاد السنغافوري برمّته. غير أنّ اللافت في الأمر أنّ الحكومة السنغافوريّة طلبت من أحد الخبراء الذين كانوا يرافقون بعثة الأمم المتحدة، الدكتور وينسيميوس (Dr. Albert Winsemius)، الخبير الهولندي في الملاحة التجارية العالمية، أن يترأس هذه الهيئة. فقَبِل وينسيميوس الاقتراح، وأشرف على هذه الهيئة التي أعادت تأهيل الاقتصاد السنغافوري بشكل جذري، مدّة ثلاث وعشرين سنة متتالية (١٩٦١ ـ ١٩٨٤).

قامت خطة هيئة الإنماء الاقتصادي بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٥ على دعم وتشجيع صناعة الألعاب والمنسوجات والأزهار الاصطناعية وتصديرها إلى البلدان المجاورة. وبعد عام ١٩٦٥ تقرَّر التركيز على تصدير السلع والمواد المصنَّعة إلى العالم أجمع والدخول في حركة العولَمَة من خلال سلسلة جديدة من المنتوجات. فبدأ التصدير المكثَّف للأدوات الكهربائية والإلكترونيّة السنغافوريّة إلى أنحاء العالم كلّه، بدءاً بالراديو ترانزيستور وانتهاءً بالكمبيوتر، مروراً بالمسجِّلة والأدوات الصوتيّة على أنواعها.

كما استقدمت هذه الهيئة الناظِمة للاقتصاد السنغافوري شركات عالميّة كي تُنشئ مصانع تركيب لها في الجزيرة منذ عام ١٩٧٠، بغية تسويق منتوجاتها في المنطقة. فرَسى، اعتباراً من ذلك التاريخ، عدد من المصانع التابعة لشركات غربيّة كبيرة نذكر منها Philips و General Electric و Texas Instruments و Rollei و (Caterpillar) و Allis Chalmers كانت تستهويهم أسواق ماليزيا وإندونيسيا والصين.

نشير هنا إلى أنّ الرؤية السياسية الواسعة والاستراتيجية التي كانت تميّز حزب العمل الشعبي (P.A.P.) في سنغافورة تلاقت تماماً مع تلك التي قادها ـ بكل حريّة ـ

وينسيميوس على المستوى الاقتصادي. ما يشير إلى أنّ العَولَمَة لم تدخل إلى الخطاب السياسي فحسب، بل أيضاً إلى السياسة في سنغافورة. فمسؤوليّات الهولندي في إدارة شؤون البلاد، على المستوى الاقتصادي، لم تكن تقلّ أهمية عن مسؤوليّة الحكّام السياسيين البلديّين فيها. وهذه الجرأة اللافتة التي تميّز بها الحزب الذي قاد مصير سنغافورة إنما نبعت من عبقريّة سياسية لا يُستهان بها، ومن مقدرة أكيدة على رسم استراتيجية عقلانيّة ناجعة لمواجهة المستقبل. ومع خطط هيئة الإنماء الاقتصادي (EDB) تحوَّل دور سنغافورة من مرفأ إقليمي للتجارة إلى مرفأ عالمي للتجارة، وإلى مركز عالمي للمال.

كما روَّجت هذه الهيئة اعتباراً من الثمانينيّات ما أَطلقت عليه تسمية البرامج التدريبيّة (training programs) ألزمت بموجبها الشركات الأجنبيّة بتدريب المهندسين والفنّيين السنغافوريين على دقائق تصنيع الآلات التي كانوا يركّبونها، أي إنّها أجبرت الشركات الصناعية الغربية الكبيرة على نقل جزء من مهاراتها العلمية والتكنولوجية إلى سنغافوريين لم تسمح لهم ظروفهم بالدراسة في المعاهد التكنولوجيّة العليا العاملة في الغرب.

بذلك أكسبت هيئة الإنماء الاقتصادي السنغافوريّة بلدها استثمارات مالية ضخمة وتنميةً للمهارات المهنيّة والعلميّة والمحلّيّة. وهذا أمر سيطالب به الصينيّون الشركات الأجنبية العاملة في بلدهم بعد عقد ونصف من الزمن، على غرار ما قام به السنغافوريّون.

نتيجة هذه السياسات الإنمائيّة الحكيمة التي قادها فريق سياسي مُلهم وحكيم، خطا الاقتصاد السنغافوري خطوات سريعة نقلته إلى الصفوف الأولى في الاقتصاد العالمي، ومن بلد من بلدان العالم الثالث إلى بلد من بلدان العالم الأول على نحو ما أشار إليه لي كوان يوو نفسه[١٠]، حيث إنّ سنغافورة قد غادرت نهائيّاً شواطئ الفقر الآسيوي لتلتحق بشواطئ الازدهار الغربي الحديث. وأبرز مؤشّر ملموس على هذه النقلة النوعيّة يعكسه الارتفاع المطّرد لحصة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي:

١٩٥٩ : ٤٠٠ دولار أمريكي.

(١٠) Lee Kuan Yew, *From third world to first (1965-2000)*, Harper Collins Publishers, New York, 2000. Foreword by Henry Kissinger.

١٩٩٠ : ١٢,٢٠٠ دولار أمريكي.

١٩٩٩ : ٢٢,٠٠٠ دولار أمريكي.

٢٠١٠ : ٤٠,٠٧٠ دولار أمريكي.

كما تعكسه أيضاً النسبة العامة، على المستوى العالمي، للمنتجات المصنَّعة التي كانت تُصدَّر انطلاقاً من مرفأ وأسواق سنغافورة التي يشير إليها باكراً، اعتباراً من عام ١٩٨٨، الإحصاء الدولي للتجارة العالمية الذي تُصدره الأمم المتحدة، حيث نقرأ، في خانة تصدير (Exports):

١٩,١ في المئة من مجمل مادة الكاوتشوك الطبيعي في العالم.

١١,٢ في المئة من مجمل زيت النخيل (palm oil) في العالم.

١٠,١ في المئة من مجمل النفط المكرَّر في العالم.

١٢,٣ في المئة من مجمل البهارات المصدَّرة إلى العالم[١١].

في هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى ميزة محلّيّة لا شك أن يكون القارئ قد لاحظها قبل الآن، وهي أنّ الدولة السنغافورية التي تعتمد اقتصاداً موجّهاً لا تدع للقطاع الخاص من هامش للتحرك سوى ضمن حدود ضيّقة تضعها هي. وهنا نلمس أيضاً ميزة لم تكن موروثة عن نمط الاقتصاد الاستعماري البريطاني الذي كان يسير على القاعدة الكومبرادوريّة الشهيرة: (laissez-faire)، أي دعوا التجّار يعملون من دون تدخّل السلطات السياسية؛ (laissez-passer)، أي دعوا التجّار يسوّقون سلعهم بحريّة.

يلاحظ في هذا السياق باحث بريطاني أنّ ما قامت به الدولة السنغافوريّة يختلف عن هذه القاعدة، «حيث يشير الأنموذج السنغافوري إلى أنّ المزج بين التجارة الحرّة والدور التوجيهي للحكومة أمر ممكن. كما يفيدنا هذا الأنموذج بأن ندرك أنّ (laissez-faire وlaissez-passer) هما مفهومان مختلفان ومتميّزان»[١٢].

الاقتصاد الحرّ الموجَّه اختراع سنغافوري نابع من عبقريّة الفريق النزيه والمتنوّر والمتماسك الذي قاد البلاد منذ عام ١٩٥٩. وهذه الصيغة المبتكرة التي بقيت لفترة

(١١) UN; *International trade statistics yearbook*, 1988.

(١٢) W.G. HUFF, *The economic growth of Singapore*, Cambridge University Press, 1996, p. 37.

طويلة بعيدة من الأضواء تبدو اليوم من أهم الدروس التي ابتدعها العقل الآسيوي، واستلهمها من دون أي شك قادة الصين الشعبية عندما قرروا الانفتاح الاقتصادي على العَولمة لنجاحها على مستوى اختباري في ما يُعتبَر ميكرو ـ دولة (صينيّة) مجاورة تصلح تجربتها للاستنساخ في الماكرو ـ دولة الصينيّة.

فحقّ الدولة والسلطة محفوظ في هذا الأنموذج؛ وكذلك حق التجّار والصناعيين.

كما أنّ المعادلة السنغافوريّة معادلة مفتوحة، إذ إنّها تسمح لكل طرف فيها بالتحرّك ضمن حدوده بحريّة. فالتجّار والصناعيّون أحرار في كيفيّة الإنتاج والتسويق، غير أنّهم ملزمون بالانسجام مع توجّهات السياسة الاقتصاديّة العامة للحكومة التي بدورها تأخذ في الحسبان التبعات الاجتماعية لكل خيار من الخيارات.

الاقتصاد يجب أن يخدم الازدهار الاجتماعي العام، لا أن يخدم نفسه، أي إنّه، على الرغم من ليبراليّته، عليه أن يكون اشتراكي الهوى.

كان الأمر برمّته غير ممكن بالطبع لولا وجود دولة على النمط السنغافوري في هذه البلاد، أي دولة تُدافع عن الشأن العام على قاعدة احترام الشأن الخاص، في المجالات كافة، ومن دون مجاملة أو استئذان. فالشركات التي تعمل في مرفأ سنغافورة شركات خاصة، تعمل بشكل حرّ، لكن معظم الأسهم فيها تعود إلى الدولة، أي إنّ للقطاع العام حصّة من كل ما يَجنيه القطاع الخاص. الأمر الذي يسمح لنا بالقول إنّ الدولة السنغافوريّة ليست دولة دكتاتوريّة، بل دولة مهيمنة على مقدّرات البلاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بروح مسؤوليّة لافتة، لاجئةً إلى التوافق، لا إلى القمع، وإلى الإقناع، لا إلى الفرض.

✤ ✤ ✤

ماذا نقول في النهاية؟

سنغافورة بلد صغير، لكنه خاض تجربة تستحق كل الاحترام، أوصلته إلى مراتب متقدمة جداً على المستوى السياسي والاجتماعي، كما على المستوى الاقتصادي. كان مصير سنغافورة أن تشبه الجزر الصغيرة الأخرى الفاصلة بين بحر الصين والمحيط الهندي، بيد إنّ تصميم أهلها على التغلّب على فقر المعطيات الطبيعية المتوافرة لديها ضمن خطّة عامة عقلانيّة وواضحة، سمح لها، سنةً بعد سنة، بالخروج من العالم الثالث والانضمام بجدارة إلى العالم الأول.

كيف حصل ذلك؟

حصل بتفعيل محرِّك البوليميك بشكل أساس، حيث تبيَّن لنا في الصفحات السابقة مدى أهمية دور الدولة جوهري في التجربة السنغافوريّة. بل إنّه يفوق الدور، الأسهل نسبيّاً، الذي قامت به الدولة في التجربتين اليابانيّة والكوريّة.

في التجربة اليابانيّة، أُعيدَ تأهيل دور الدولة الإمبراطوريّة بنجاح؛ كما أنّه في كوريا أُعيدَ هيكلة مفهوم الدولة الأميريّة التي كانت قائمة قبل ذاك؛ أما في التجربة السنغافوريّة فتمّ الانطلاق من صفحة كولونياليّة كانت قد جعلت من الجزيرة ومن أهلها ذيلاً صغيراً لإمبراطوريّة الكومونولث.

غير أنّ الحزب الشبابي الذي قرَّر في عام ١٩٥٩ العمل على إنشاء دولة حديثة في البلاد، متابعاً مشروعه السياسي بنجاح واستقامة لافتة على مدى خمسة عقود ونيّف من الزمن، هو سرّ نجاح الدولة السنغافوريّة الحقيقي. فهذه الدولة هي دولة غير متوقَّعة، بُنيَتْ بالوعي السياسي العقلاني الفذّ على قاعدة ليبراليّة – اشتراكية لا مثيل لها في البلدان المجاورة، ولا في أي بلد من بلدان العالم الثالث.

دولة سنغافورة فتيّة، بيد أنّها تمتاز بحكمة في التخطيط والتنفيذ تُشير إلى مقدرة عميقة في التفكير. إذ على الرغم من أنّ النسيج الاجتماعي المحلّي عصباني الخيط والحياكة، تمكَّنت الحكومات المتتالية من انتزاع صواعق التفجير العصباني الموجودة لدى كل مجموعة من المجموعات الإثنيّة التي تتألف منها البلاد. فانتقلت سنغافورة من مجتمع عصباني «متعدِّد الثقافات»، كما كان يحلو للأنثروبولوجيين المحلّيين أن يصفوه، إلى مجتمع مبني على المواطَنَة والتعاضد المَدَني والعلمانيّة.

لأنّ أهالي سنغافورة لمسوا لَمس اليد منافع هذه الصيغة، فقد كرّروا إعلانهم التمسك بالنظام القائم في كل جولة من الانتخابات منذ مطلع الستينيّات. فالدولة العقلانيّة والواعية التي لم تلعب على مشاعر وحساسيّات رعايا الطوائف والجماعات الإثنيّة، بل بَنَت عملها على مصالحهم الموضوعيّة، بلورت تدريجاً مجتمعاً ناضجاً وراشداً سياسيّاً، يعتمد الليبراليّة ـ الاشتراكية السنغافوريّة اعتماداً كلّياً، ذلك أنّه ما جنت له سوى المسكن اللائق والتعليم المتقدّم والصحة العامة الممتازة (حيث اختفت الأمراض الاستوائية كلها من الجزيرة بفضل مكافحتها، كالملاريا مثلاً) والرفاهيّة الاقتصاديّة والاستقرار السياسي العام.

لذلك عندما قدَّمت الحكومة السنغافوريّة إلى البرلمان وَرَقَة تحمل عنوان «القيَم المشترَكَة» (Shared Values)، في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وافق نوّاب الشعب على اعتبار النقاط التي تتضمّنها هذه الوثيقة تشكّل العقيدة الوطنيّة السنغافوريّة الرسميّة، حيث تعتبر هذه الوثيقة:

- أنّ الوطن يأتي قبل الجماعة، والمجتمع قبل الذات.
- تشكّل العائلة الوحدة الأساسيّة للمجتمع.
- على المتّحد الاجتماعي أن يساند ويدعم الأفراد.
- نعتمد التوافق بدلاً من التخاصم.
- نعتمد الانسجام الكلّي العرقي والديني.

من الواضح أنّ بعض بصمات الكونفوشيّة موجودة في وثيقة «القيَم المشتركة»، مثل العائلة (family) ذات الدور القاعدي، والانسجام الكلّي (harmony) الفلسفي ـ الاجتماعي، المسحوب على مسألتي العِرق والدين.

بيدَ إنّ الطابع الاشتراكي للمجتمع التعاضدي باعتباره واجباً سياسياً وأخلاقياً واضح أيضاً في الوثيقة، من خلال التأكيد على أنّ المتَّحد (ككل) يساند ويدعم الأفراد (ككل).

فتأتي هنا القيمة الأولى (الوطن) لتتوّج هذه القيَم الاجتماعيّة كلها الخاصة والعامة ضمن التوازن العام (التوافق)، وعلى قاعدة فلسفيّة آسيويّة عريقة هي الانسجام الكلّي.

على خُطى البوليميك الذي اعتُمِدَ بوضوح وبشكل نهائي في سنغافورة في صيغة دولة المواطَنَة الحديثة، سار تفعيل التنظيم، باعتباره محرِّكاً ذهنياً أساسياً. فتنظيم العمل والسهر على تناغم الأداء العام، إلى جانب تنظيم المجتمع على قاعدة تعاضديّة، سمحا لمحرّك ذهني آخر هو الربح بأن يتبلور ويجود.

لولا اعتماد صيغة عقلانيّة وفاعلة للشأن السياسي العام في البلاد لما انتظم المجتمع في مشروعات عامة ذات منفعة فرديّة وجماعيّة، ولولا هذا الانتظام الاجتماعي العام لما تمكّنت المشاريع الاقتصاديّة من أن تؤمّن الربح وفوائض الربح

التي يستفيد منها أصحاب الرساميل، كما المواطن عبر مساهمة الدولة في الشركات الكبرى كلها.

أمّا محرِّك المعرفة فمفعَّل أيضاً بنجاح، ذلك أنّ رفع المستوى التعليمي العام في البلاد أوجد مجتمعاً شغوفاً بالعلم والشهادات، لمزيد من التقدّم الاجتماعي. ويلفت انتباهنا هنا أنّ لي كوان يوو أشار في نهاية كتابه إلى ما يشبه الوصيّة بالنسبة إلى مواطني سنغافورة، حيث يقول: «سيقوم التقسيم الجديد للعالم على بلدان تملك المعرفة وأخرى لا تملكها»[١٣].

في النهاية يتضح لنا أنّه، بعد المثلّث الياباني والمثلّث الكوري، نحن الآن أمام مُعَيَّن (losange) سنغافوري. تقوم تجربته على:

- **السلطة**، المتمثِّلة بالدولة القويّة القادرة.
- **العائلة**، باعتبارها مرتكزاً اجتماعياً أساسياً.
- **العُصبة الوطنيّة**، لا على العصبيّات العرقيّة.
- **العمل** المتمحور حول الإنتاج والتميّز والتفوّق.

كثيرون هم الذين كانوا يعتقدون أنّه ليس بمقدور مجتمعات صغيرة، عالمثالثيّة ومستَعْمَرَة، أن ترقى إلى مستوى البلدان المتقدِّمة بعقول وسواعد أبنائها وجهود مواطنيها. وسنغافورة هي شهادة حيّة على أنّهم كانوا على خطأ، وأنّ العكس هو الصحيح.

(١٣) Lee Kuan Yew, op. cit., p. 691.

الفصل الخامس
الصين الحمراء

الصين بلد عظيم، ليس من اليوم فحسب، بل منذ غابر الأزمنة. فتاريخ هذه البلاد الاجتماعي والثقافي والسياسي والعلمي غني ومعروف، وقد خصَّص لها الدارسون عشرات آلاف الكتب منذ رحلة ابن بطّوطة شرقاً، ورحلة ماركو بولو غرباً. بيد أنّ مصدر الحشريّة العلمية بات اليوم مختلفاً نسبيّاً، إذ يسعى المهتمّون إلى فهم ما الذي يجعل من الصين بلداً عظيماً لا بعدد سكّانه (الذي بلغ ١,٣٤٧,٥٦٥,٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١١)، بل بإنسانه.

عندما نقول بـ «إنسانه» نعني بشخصيّته الإنسانية الخاصة التي تجعل من الصيني ما هو عليه اليوم من تفوّق وخصوصيّة. فما الذي جعل، ويجعل، من الصيني عملاقاً اقتصادياً بعدما كان منذ أربعة عقود من الزمن من أفقر بلدان العالم المعاصر؟ ما سرّ هذه النهضة الداخلية التي سمحت بهذا الاستنهاض الشامل للعزائم في بلاد كونفوشيوس؟ وما هي المحرِّكات الذهنيّة التي اعتمدها الإنسان الصيني؟ وكيف حرّكها بحيث تؤمِّن له موقعاً تحت الشمس، ثم استقلالاً، ثم تألّقاً وريادة؟

للإجابة عن هذا السؤال رأينا أنّه من الأنسب توزيع التحليل على زمنين معرفيين اثنين عاشتهما الصين الحديثة، من المستحيل الفصل الواحد عن الآخر لشدّة ترابط مساراتهما عضويّاً في عمق الشخصية الصينيّة المعاصرة، هما زمن الحداثة الاشتراكية

الذي أطلقه ماو تسي تونغ (Mao Zedong) بعد تسلّم الحزب الشيوعي سدّة السلطة في جمهوريّة الصين الشعبيّة في عام ١٩٤٩، وزمن الحداثة الرأسمالية على خلفيّة اشتراكية الذي أطلقه دينغ هياو بينغ (Deng Xiao Ping) في عام ١٩٧٨.

إن ثورة ماو، الصاخبة، لا تقل أهمية عن ثورة دينغ، الهادئة، حيث إنّ الإنسان الصيني نفسه هو الذي صنع هذه، وأنتج تلك. اختار الحداثة الشيوعية على النمط السوفياتي منتصف القرن العشرين، ثمّ الرأسماليّة ـ الاشتراكية السنغافوريّة في الربع الأخير منه. وهذا الحراك الثنائي الذي ينمّ عن حيويّة فكريّة وسياسيّة كبيرة يجعل من ملامح كل زمن من هذين الزمنين ملامح ذات تلاوين مختلفة. لذلك سنقاربهما كل بلونه الغالب، في فصلين متكاملين، لغنى التجربة، فيكون الأوّل مخصَّصاً للصين الحمراء (حاملة لون الثورة الشيوعية)، وهو أصلاً لون محبَّب إلى قلوب الصينيين، والصين الصفراء (حاملة لون الذهب)، وهو أيضاً لون محبَّب إلى قلوب الصينيين.

أولاً: تاريخ فكري غني

عندما يرغب شعب ما في العودة إلى الينابيع غالباً ما يعود إلى دينه، فيرى فيه أصوله الفكريّة والاجتماعيّة والروحيّة. هذه هي حال الشعوب الغربية التي تعود إلى المسيحيّة، والعربيّة التي تعود إلى الإسلام، والهنديّة التي تعود إلى الهندوسيّة. فيتماهى عند ذاك تاريخ الجماعة مع تاريخ الدين، ويغدو التقليد عندها تقليداً ديني الخيط والحياكة.

بما أنّ التقليد هو المصدر الأوّل للمعرفة، يليه العقل ثم الخيال، فإنّ وعي شعوب الأرض غالباً ما نشأ على الأديان، وأتت التنشئة الاجتماعية تنشئة تغرس جذورها في التربية الدينيّة، في شكليها الشعبي والعالم.

أما في الصين، فالأمور مختلفة، حيث إنّ العودة إلى الينابيع لا تحصل بالعودة إلى دين من الأديان، بل إلى فيلسوف اجتماعي، وإلى فلسفة اجتماعية هي الكونفوشيّة. إذ تقولب الإنسان الصيني، مثله مثل الإنسان الكوري والسنغافوري، وإلى حدّ ما الياباني، على تعاليم المعلِّم كونغ الذي عاش في الصين بين عامي ٥٥١ و٤٧٩ ق.م، أي قبل خمسة وعشرين قرناً، والذي عرف أفكاره المُرسلون اليسوعيّون

منذ القرن السادس عشر تحت اسم مُلَتْنَن هو Confucius، تحويراً للسم Kongfuzi الذي يعني المعلِّم كونغ.

حيث إنّ هذا الخطأ الشائع قد راج على نطاق واسع، إلى درجة أنّ القواميس اعتمدته بشكل نهائي، فإنّنا سنستخدمه للإشارة إلى الشخص الذي يعنيه، مشيرين في المناسبة، إلى أنّ وزارة الثقافة الصينيّة اختارت هذا الفيلسوف لتسمية سلسلة كبيرة من المعاهد الصينيّة عبر العالم (معاهد كونفوشيوس) تعمل، في إطار جامعات عريقة، على التعريف بالثقافة والحضارة الصينيتين[١].

يعني التقليد الثقافي والفكري الصيني اليوم، شعبيّاً ورسميّاً، العودة إلى كونفوشيوس بصفته ممثِّلاً لروح الشعب الصيني. هذا يعني أنّ جوهر التقليد في الصين هو فلسفي واجتماعي، لا ديني كما هي الحال عند معظم شعوب الأرض الأخرى.

من هنا تبدأ الخصوصيّة الصينيّة التي شهدنا أيضاً تجلّيات مماثلة وقويّة لها في الأنموذجين الكوري والسنغافوري وحتى في الأنموذج الياباني ولو بدرجة أقلّ. فالطفل الصيني على وجه عام، حتى في ظل الشيوعيّة، بقي يخضع لتنشئة اجتماعيّة تقليديّة، تقوم على تعاليم كونفوشيوس الذي دخل الوجدان الصيني قبل ٢٥٠٠ سنة، ولم يُغادره حتى اليوم.

لكن، ما الذي يقوله تحديداً هذا الفيلسوف الاجتماعي الذي اخترقت أفكاره الألفيّات والقرون وبقيت على حيويّتها وقوّتها.

نُقِلَتْ تعاليم كونفوشيوس إلينا في كتاب يحمل عنوان **المحاورات**، يجيب فيه المعلِّم عن أسئلة تلاميذه في شؤون الحياة كافة. وتنبع قوّة هذه التعاليم من أنّها ليست فلسفيّة صرفة، بمعنى نظريّة محضة، كما هي الحال في الفلسفة الإغريقية التي كانت تكتفي بتجريد الأفكار ومتابعة مساراتها في الفكر، لا على أرض الواقع.

في المقابل، تلاحظ الباحثة آن شِنغ (Anne CHENG) أنّ «عند كونفوشيوس، لا يكتفي الفعل بكونه تطبيقاً للخطاب. بل إنّه مقياس الخطاب، إذ لا معنى لهذا الأخير إلا بقدر ما له من تأثير مباشر في العمل»[٢].

---

(١) بلغ عدد معاهد كونفوشيوس في عام ٢٠٠٨ ثلاثمئة معهد، تتوزّع على ثمانين بلداً عبر العالم. ثم ارتفع هذا العدد إلى أكثر من خمسمئة في عام ٢٠١٠، وتصبو السلطات الصينيّة بلوغ ألف معهد كونفوشيوسي في حلول عام ٢٠٢٠.

(٢) آن شِنغ، **تاريخ الفكر الصيني**، ترجمة محمد حمود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٥.

المعرفة لا تعني ذاتها، بل تعني ما يعنيه انتقالها المباشر إلى الفعل. ومن هنا الطابع الاجتماعي الملازم لتعاليم كونفوشيوس الفلسفيّة. وهذا المنحى العملاني في فلسفة المعلِّم الصيني هو الذي منح تعاليمه طابعاً تربوياً وأخلاقيّاً تمكّن من قولبة مجمل الشخصيّة الصينيّة على مدى القرون المتعاقبة.

لذلك، تتمتّع تعاليم كونفوشيوس بسيلان اجتماعي كبير، إذ إنّها تتجه فوراً وبشكل إلزامي إلى الحياة اليوميّة والعمليّة للناس، فتندغم في أخلاقيّات السلوك على نحو عام وتغدو موجِّهةً لعلاقات العمل والأسرة والمجتمع على نحو عام.

لا تتميّز بهذا المنظور العملاني الفلسفات القديمة، بل تقف عند حدود الوجود، معتبرةً إيّاه شأناً مختلفاً عن المعرفة. من هنا بقاؤها في دائرة الفكر المجرَّد والمفاهيم الخالصة والمناظرات العقليّة الرياضيّة.

أما تعاليم كونفوشيوس فترتدي طابعاً إلزامياً، عملانياً، الأمر الذي يحوّلها إلى أخلاقيّات ونمط تفكير وسلوك لا ثنائيّة فيه، حيث إنّ الفكرة عند المعلِّم الصيني ليست مجرَّد فكرة، بل التزام أخلاقي ثابت، على المرء أن يسيّر حياته الاجتماعيّة على أساسه. لذلك يُشار في اللغة الصينيّة إلى تعاليم كونفوشيوس وليس إلى أفكار كونفوشيوس، للتأكيد على طابعها الاستثماري في الحقل الاجتماعي.

الفكرة تمهّد لسلوك ما، ولا معنى لها خارج دائرة هذا السلوك. من هنا طابع المسؤولية عند الذي يطلقها كما عند الذي يُمارسها. ومن هنا بالتالي طابعها الأخلاقي من حيث إنّها تفترض التزاماً سلوكيّاً حياتيّاً.

تمكّنت هذه الفلسفة الاجتماعية التي تغلغلت في ثنايا التنشئة الاجتماعية الصينية، ثم في النظام التربوي، فبلاط أباطرة الصين، من أن تتحوَّل إلى ما يُشبه الدين الاجتماعي، وأن تغدو ثابتاً من ثوابت الشخصية الصينيّة على مدى العصور. وقد واءم لاحقاً ماو تسي تونغ «تعاليمه» مع النسق التربوي العام الذي خطّه المعلِّم الأكبر كونفوشيوس. أوَلم يقل كونفوشيوس: «إنّ المعلِّم الجيّد هو القادر على ابتكار الجديد في ما هو يستعيد القديم»[3]؟

يُعتبر كونفوشيوس الذي أتينا على شرح بعض مقوِّمات تعاليمه في معرض كلامنا عن الشخصيّة الكوريّة أنّ هدف التعلُّم برمّته هو «أن تكون رجل خير»، أي أن تكون إنساناً يحمل في نفسه سمات الإنسانيّة.

(٣) **المحاورات**، ١١، II. نقلاً عن كتاب آن شِنغ المذكور سابقاً، ص٩٣.

يعني ذلك أنّ طابع التعاليم الفلسفيّة أخلاقي (يهدف إلى تهذيب النفس)، ويندرج في سياق إنساني (واجتماعي طالما أنّ المقصود بالخير هو الخير العام).

تستوقفنا هنا مباشرة النزعة الإنسانية للتعاليم التي تتمحور حول الإنسانيّات، لا حول الروحانيّات كما هي الحال في الحضارات الأخرى.

يتعلَّق المقدَّس، في المنظور الكونفوشي، بتكريم الأسلاف وتقديس ذكراهم، أي إنّه يتسامى ويسمو... ويعود إلى الأرض والإنسان. فالمقدَّس إنساني الجوهر واجتماعي التعبير.

عندما يكرِّم الإنسان أسلافه يسلك الصراط الصحيح (dao) الذي يقتضي منه أن يسلكه لكونه سليل سلسلة من الإنسانيّات تعود به إلى الأزمنة الغابرة. وميزة هذه العودة أنّها لا تقود الإنسان الذي يمارس طقوس التكريم إلى روحانيّات غيبيّة، بل إلى إنسانيّة الإنسان. فالمقدَّس يقوم على مرتكز إنساني أولاً وآخراً.

بقدر ما يندغم الإنسان بروح أسلافه، الذين يقوم بتكريمهم بشكل دوري، محتفظاً بألواح خشبيّة صغيرة تدوَّن عليها أسماؤهم، وبقدر ما يكون وفيّاً لذكراهم، تفيض روحهم عليه بالنِّعم والخيرات، حيث إنّ البحبوحة والازدهار في المعتقد الشعبي العام في الصين هما من حصّة مَن يكرِّم أسلافه ويحفظ ذكراهم، بخاصة في البيئات الريفيّة.

النظرة إلى المقدَّس دنيويّة، وكذلك هو جوهر الطقوس.

- على هذه القاعدة، فإنّ المبدأ الأول في تعاليم كونفوشيوس هو تكريم الأسلاف لكونهم يمثّلون إنسانيّة الإنسان والمصدر الأول لخيرات الإنسان الذي بدوره عليه أن يكون رجل خير مع مَن يحيطون به.

يستتبع تكريم الأسلاف احترام العائلة واعتبارها المبدأ الاجتماعي الأوّل. ففي الصين العائلة ليست ما يُطلَق عليه غرباً «الخليّة الاجتماعيّة الأولى»، ضمن التقليد الدوركهايمي، بل هي منطلق الحيوات كافة. حيث إنّ دور العائلة اجتماعي وأخلاقي وروحاني، كما أنّه اقتصادي وثقافي، إذ لا أسلاف من دون العائلة، وغياب التواصل مع الأسلاف يؤدي إلى العذاب وغياب الانسجام. بالتالي، فإنّ العائلة هي الامتداد الروحي والحيّ للأسلاف. الأمر الذي يجعلها جزءاً لا يتجزّأ من منظومة المقدَّس الاجتماعي.

ـ على هذا الأساس، فإنّ الطاعة البنوية (hyo) قاعدة سلوك أخلاقيّة أساسيّة في حياة الأفراد، حتى لو اتخذت هذه القاعدة اليوم تلاوين مختلفة. فالطاعة التي كانت تعمل في ما مضى في اتجاه واحد، أي من الأبناء باتجاه أهلهم، غدت اليوم، مع قانون الولد الواحد لكل أسرة في الصين، مشاركة تبادليّة بين الابن أو الابنة وأهلهم. فهو، أو هي، تتكئ على الأهل في المصروف والأسفار وعمليات الشراء التي تفوق المدخول الذاتي للولد، وهم يسعدون لسعادة ابنهم أو ابنتهم لدوام الارتباط العائلي بينهما.

كانت العائلة في الصين، ولا تزال، منذ عهد كونفوشوس وحتى اليوم، مرتكزاً أساسياً في حياة الأفراد والجماعات، والحداد على الوالدين، عند وفاة أحدهما، يدوم ثلاث سنوات، أسوة بالمدّة التي يحتاجها الوليد للخروج من حضن والديه.

ـ من طاعة الأهل تنتقل بنا تعاليم المعلِّم إلى طاعة الحاكم والسلطة، باعتباره مرتكزاً ثالثاً للكوكبة الأخلاقيّة العامة للإنسان.

الحاكم يجب أن يُطاع لأنّه، في المبدأ، رجل خير، حيث إنّ تعاليم كونفوشيوس تعتبر أنّ الحاكم يحمل صفتين: فهو كائن عادي، لأنّه إنسان؛ غير أنّه أيضاً كائن يختلف عن الإنسان العادي، لكونه قدوة.

وعليه، فإنّ طاعة الحاكم أمر واجب على الأفراد، أُسوة بطاعة الأب الذي هو القدوة في العائلة.

على هذه القاعدة المؤسّساتيّة المحافِظة التي جعلت جميع الأباطرة والحكّام يفرحون، في الصين كما في كوريا، تقوم فكرة العدل.

الحاكم، لكونه رجل خير، يعمل على خير الرعيّة التي تبادله الطاعة البَنويّة السياسية، اللصيقة رمزيّاً بالطاعة البنويّة البيولوجيّة.

بذلك تكتمل الدائرة باعتماد الجميع، في العائلة والسياسة والعمل، موقع الوسطيّة في الحياة.

الوسط، في الفلسفة الكونفوشيّة، يعني الاعتدال. وهو ليس نقطة فصل بين قطبين متعارضين. الوسط هو المركز ونقطة الاستقرار، ومنه ينطلق كلّ شيء، مثل الأغصان التي تنطلق كلّها من جذع واحد يربط بين الأرض والسماء.

موقع الوسط هو موقع الانسجام الكلّي (harmony) الذي تشدّد عليه الفلسفة الكونفوشيّة: الانسجام بين الوالدين وأسلافهم، الانسجام بين الأولاد وأهلهم، الانسجام بين الحاكم والمحكومين.

سنرى لاحقاً كيف أنّ استبطان تعاليم كونفوشيوس التاريخيّة قد انسحب في الأزمنة المعاصرة على طرائق تفكير وتخطيط وتنفيذ الصينيين على وجه عامّ، داخل دائرة السلطة وخارجها، على حدّ سواء.

ثانياً: تاريخ سياسي مضطرب

تاريخ الصين السياسي تاريخ مضطرب، لا بسبب الصينيين أنفسهم، بل بسبب أطماع الآخرين بأرضها وخيراتها وناسها. وخير دليل على ذلك حروب الأفيون (١٨٣٩ ـ ١٨٤٣؛ ثم ١٨٥٦ ـ ١٨٦٠) التي تبقى حتى اليوم من أوقح التدخّلات العسكريّة والسياسيّة في عهود الاستعمار. فغداة هذه الحروب تقاسمت القوى الغربيّة النافذةُ البلادَ اقتصادياً بعدما احتلّتها عسكريّاً، وشارك في هذا العدوان السافر كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا، بحراً وبرّاً. لكن القوى الغربيّة الغازية التي حصلت نتيجة هذه الحروب على مكاسب اقتصادية وتجارية كانت مبتغاها الأكبر، سرعان ما استدركت الأمور فأعادت بناء السلطة في الصين على نحو يتناسب مع مصالحها بالطبع، خوفاً من دخول البلاد في الفراغ السياسي والفوضى.

وعليه، ساعدت القوى المنتصِرة الحكومات الإمبراطوريّة الصينيّة في إعادة بناء المؤسسات الرسميّة اعتباراً من عام ١٨٦٤، بعدما كانت حصلت بريطانيا على جزيرة هونغ كونغ وتبَّعتها للتاج البريطاني. وفي ظل هذا الاحتلال السياسي والاقتصادي سمحت القوى الغربية بوقوف الدولة الصينيّة على قدميها تحت وصايتها، فأعادت هذه الأخيرة بناء قواها العسكرية، البريّة والبحريّة، تحت إشراف مستشارين عسكريين أجانب.

في هذه الأثناء تفتَّحت شهيّة قوّة عسكريّة إقليميّة أخرى، هي اليابان، رأت أنّه من حقّها أن تستفيد هي أيضاً من الغنيمة الصينيّة الكبرى. فشنّت حرباً على الصين بين عامي ١٨٩٤ و١٨٩٥، وانتصرت على الجيش الإمبراطوري الصيني، حيث:

ـ دَمَّرت اليابان الأسطول البحري الصيني الناشئ، ثم حاصرت موانئ شرق الصين قبل أن تحتلّها.

- ضَمّت تايوان (Taïwan) وشبه جزيرة لياو دونغ (Liao dong) واستعمرتهما.

- احتلّت مندشوريا الصينيّة وحوّلتها إلى بلاد تابعة لها تحت اسم منشوكيو Manchukuo.

- أجبرت اليابان الصين، بموجب اتفاقية شيمونوسيكي (Shimonoseki) التي وضعت حدّاً للحرب في عام ١٨٩٥، دفع تعويضات حرب باهظة بلغت مليوني تايل (taëls) ذهبي.

الأمر الذي جعل الصين مهزومة مرّة جديدة، بعد حروب الأفيون، أمام الخارج. بيد أنّ هذا الخارج غدا إقليمياً ومن العرق الأصفر، بعدما كان قبل ذاك غربيّاً ومن العرق الأبيض.

تلقّت الصين الهزيمة في أعقاب الحرب اليابانيّة ـ الصينيّة، غير إنّها لم تنكسر، حيث بادر إمبراطورها الشاب غوانغزو (Guangxu) إلى جمع فريق من المثقّفين المجدِّدين من حوله، في عام ١٨٩٨، للنهوض بالبلاد مجدداً. فجاءت خطط فريق العمل هذا مستوحاة من التجربة الغربية الحديثة، وأصدر الإمبراطور غوانغزو خلال فترة وجيزة أربعين قراراً إمبراطوريّاً نصَّ فيها على:

- إنشاء مدارس وجامعات حديثة.

- إصلاح النظام القضائي.

- تنمية المناجم وتطوير التجارة.

- تحديث القوّات البريّة والبحرية في الجيش الصيني.

- تجديد نظام البريد.

- تعميم الضريبة المالية، بدلاً الضريبة العينيّة المعتمدة سابقاً.

غير أنّ هذه التجربة الإصلاحيّة الجريئة لم تدم أكثر من مئة يوم، حيث قامت القوى السياسية المحافظة، المنادية بالقوميّة الصينيّة، بتنظيم انقلاب أُعْدِمَ بموجبه معظم أفراد فريق عمل الإمبراطور، فيما فرّت قلّة منهم إلى بلدان المنفى.

في هذه الأثناء، بينما كان الصينيّون يتحاربون في ما بينهم، كانت قبضة الغربيين واليابانيين تشتدّ على الاقتصاد الصيني وتستغلّه لمصلحتها. فكانت روسيا تسيطر على

مرفأ بورت آرثور (Port-Arthur)، وبريطانيا على مرفأ ويهايوي (Weihaiwei)، إضافة إلى ملكيّتها لهونغ كونغ (Hong Kong)، وألمانيا على مرفأ كِنغداو (Qingdao)، وفرنسا على منطقة غوانغزووان (Guangzhouwan)، المتاخمة لفييتنام، فيما تحتلّ اليابان منشوريا وتشغِّل مناجمها ومصانعها لمصلحتها، تماماً كما ستفعله لاحقاً في كوريا.

في أعقاب هذا الاضطراب السياسي المستدام جاءت الحرب اليابانية ـ الروسية، في عام ١٩٠٥، لتتوّج أطماع الإمبراطوريّة اليابانيّة في الأرض الصينيّة وتنتزع من روسيا، بعد هزم جيشها، كامل بلاد مندشوريا، إضافة إلى مرفأ بورت آرثور. الأمر الذي سمح لليابان بأن تتحوّل إلى قوّة آسيويّة عظمى، بإمكانها الانتصار على قوّة غربيّة عُظمى وفرض نفسها عسكريّاً وسياسيّاً على رقعة الشطرنج الجيو ـ سياسية العالميّة... ولو على حساب بلد آسيوي آخر هو الصين، ثم بعد عام ١٩١٠، على بلد آسيوي جديد هو كوريا.

الحروب كلّها كانت تحصل على أرض الصين، لكن لغير مصلحة الصينيين.

في عام ١٩١٢ أُعْلِنَ عن إنشاء أوّل جمهوريّة صينيّة، بدستور مستوحى من الدستور الأمريكي. كما أطلقت هذه الجمهوريّة الجديدة حريّة التعبير والتفكير، فأنشِئت أحزاب سياسية عدّة، وافتُتِحت النوادي الثقافية والفكرية، وانتشرت الثقافة الحرّة في البلاد. ثم أُجرِيَتْ في هذه المناخات المنفتحة انتخابات عامة مطلع عام ١٩١٣ حيث تصدَّر الواجهة حزب جديد هو كوومينتانغ (Kuomintang) الحزب الوطني للشعب.

غير أنّ انقلاباً جديداً حصل في نيسان / أبريل ١٩١٣ أعاد البلاد سياسيّاً إلى أحضان النظام القديم مجدداً.

على قاعدة السيناريو نفسه الذي حصل في السابق، كانت القوى الخارجية تتابع استغلال الاقتصاد الصيني بثبات وإصرار سياسي متزايد، فيما كان الصينيّون يتحاربون في ما بينهم. فالأساطيل العسكريّة الأجنبيّة (البريطانية والفرنسية والألمانيّة، والبلجيكية أيضاً) كانت توجد باستمرار في المرافئ الصينيّة وتتنقّل بكل حريّة وكأنّها في مرافئ بلدانها هي.

حتى إنّ مناطق جغرافية واسعة كانت موضوعة بتصرّف القوى الأجنبيّة، بموجب اتفاقيّات إذعان، تطبّق فيها القوانين البريطانية والفرنسية والألمانية والبلجيكيّة (في شمال مندشوريا)، ويتصرّف فيها الأجانب من دون أدنى تدخّل أو مراقبة صينيّة.

كما أنّ هذه الدول الأجنبيّة التي أقرضت الحكومات الصينيّة المتعاقبة مبالغ كبيرة من المال، لتحديث جيشها وإداراتها ومصانعها، باتت بعد عام ١٩١٢ تدير رسمياً خدمة الدين عبر موظّفيها هي. إذ إنّ الضرائب والرسوم المُجباة في الصين لم تكن تذهب إلى الخزينة الصينيّة، بل كانت تصبّ عند محتسبي الشركات الأجنبيّة الدائنة الكبرى، فيقتطعون منها ما يتناسب مع تسديد الديون، ثم يحوّلون المتبقّي إلى خزينة الدولة الصينيّة، تماماً كما جرى مع السلطنة العثمانية المديونة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

جعل هذا النظام في إدارة رسوم الجمارك وضرائب الدولة من الصين خلال فترة طويلة نسبياً ما يشبه المحميّة الماليّة (protectorate) للقوى العظمى الغربيّة. بخاصة أنّ الاستثمارات الأجنبيّة في الصين كانت ترتفع بشكل مطّرد، وصلت إلى ٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٠٢، ثم ١٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩١٤. وكانت الاستثمارات الأجنبيّة تذهب، بالأفضليّة، إلى قطاع المناجم والصناعات الخفيفة وسكك الحديد والبنية التحتيّة للمدن.

علاوةً على هذه السيطرة العسكرية والاقتصادية والمالية كانت هيمنة الغرب تسعى إلى التمدُّد الثقافي عبر المدارس والجامعات والمستشفيات التي كانت تُشرف عليها الإرساليّات الدينيّة المسيحيّة. كما أنّ كل مدينة من المدن المرفئيّة الصينيّة كانت تحرص على إصدار صحيفة ومجلّة أو أكثر باللغة الإنكليزيّة، تُتابَع فيها الأخبار المحليّة كافة.

إلاّ أنّ هذه التغييرات في أنماط الإنتاج ولّدت، من حيث لا تدري، بعد فترةٍ ما لم يكن بالحسبان، فظهرت طبقة اقتصادية ـ اجتماعية جديدة هي البروليتاريا، عمّال المناجم والمصانع الصغيرة الذين كانوا يشهدون استغلالاً فاضحاً لعملهم. وهذه الطبقة الجديدة التي لم تكن ترد في التصنيف الكونفوشي الكلاسيكي (الذي كان يقوم على أربع طبقات أو حالات اجتماعية كما كانت تُسمّى، هم: المثقّفون، الفلاّحون، الحرفيّون، التجّار) أدّت إلى ظهور منظور سياسي جديد لشؤون الحياة والمجتمع.

بدأت خلايا الطلاّب الشيوعيين تتكاثر اعتباراً من عام ١٩٢٠ في المدن الرئيسة في البلاد، ثم أُنشئ الحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٢١. وسلك العمل السياسي آنذاك طريقة الأنموذج السوفياتي حيث توجّه الطلاّب الشيوعيّون إلى المصانع والمناجم لنشر طروحاتهم الفكريّة وتنظيم الحركات المطلبيّة.

إلاّ أنّ «تحرير البلاد» و«الخلاص الوطني» من المحتلّ الياباني كان أكثر ما يشغل المناضلين، حيث كان صوت حرب التحرير الوطنيّة يعلو على صوت الحركات المطلبيّة والنقابيّة.

بعدما توافق الوطنيّون مع الشيوعيين عام ١٩٢٦ على مشروع التحرير الوطني، حصلت قطيعة بين الطرفين على خلفيّة تصفية قائد الوطنيين تشانغ كاي تشيك (Chang Kaï Check) لعدد كبير من النقابيين والشيوعيين في المدن الرئيسة.

عندها قام القائد الشيوعي ماو تسي تونغ باعتماد استراتيجية جديدة تقوم على نقل محور نشاط الحزب الشيوعي من المدن إلى الأرياف. فأُنشِئت القواعد العسكريّة الثوريّة في الأرياف وأضحى الفلاّحون رأس حربة الثورة الصينيّة، قبل العمّال.

في عام ١٩٣١ أُعلِنَ إنشاء جمهوريّة السوفيات الصينيّة في أرياف منطقة هونان (Hunan) في جنوب الصين. غير أنّ الحزب الوطني الحاكم قرّر تطويق وتصفية هذه التجربة الشيوعيّة بالعسكر والميليشيات وإمكانات الدولة كلّها بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٤. الأمر الذي دفع بماو تسي تونغ، بعد تسلّمه قيادة الحزب الشيوعي الصيني مطلع عام ١٩٣٥، إلى إقرار الانكفاء بجيشه الأحمر إلى شمال الصين، إلى منطقة شانغزي (Shanxi) تحديداً، في رحلة تاريخيّة طويلة أنقذت المشروع الثوري الصيني.

ثم تابع الحزب الوطني الحاكم حربه ضد الشيوعيين بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٩، بعد استسلام اليابان للأمريكيين، في ما يشبه الحرب الأهلية العقائديّة. غير أنّ الحزب الشيوعي، المتماسك والمتنامي الشعبيّة، تمكّن من تحقيق الانتصار النهائي في عام ١٩٤٩، فدخلت الصين بعد ذاك في فلك المعسكر الاشتراكي، وغدت الصين حمراء، في أعقاب صراعات وحروب داخليّة وخارجيّة دامت اثنتين وعشرين سنة متواصلة (١٩٢٧ ـ ١٩٤٩)، دفعت البلاد ثمنها غالياً جداً.

ثالثاً: بعد العاصفة... الهدوء

بعد سنوات الاختلال السياسي الذي سعى الغرب إلى استدامته تأميناً لاستمراريّة مصالحه، شكّل الانتصار الشيوعي في عام ١٩٤٩ نقطة تحوّل حاسمة، حيث إنّ الاستقرار حلّ أخيراً في الصين. صحيح أنّ هذا الاستقرار جاء شيوعيّاً، لكنه كان في المقام الأول استقراراً صينيّاً، ذاتيّاً، يحاكي البنية المعرفية المحليّة بمفاهيمها. وأوّل هذه المفاهيم كان الاستقرار، أي الانسجام العام والأمان.

إزاء هذا الوضع الجديد، حيث بات الصينيّون يقرِّرون مصيرهم بأنفسهم، رأى الحزب الشيوعي الصيني، وعلى رأسه ماو تسي تونغ، أنّ أنسب الحلول هو في استلهام الأُنموذج الاشتراكي السوفياتي باللجوء إلى تصنيع الاقتصاد الصيني بشكل مكثَّف بغية ردم الهوّة التي تفصل البلاد عن الركب العالمي، ومحو الفقر تدريجيّاً، وإعادة إعمار الصين على أسس حديثة.

على هذه القاعدة جاء التحديث في الصين، بعد عام ١٩٤٩، في صيغته الأولى، تحديثاً اشتراكياً. فبادرت السلطة إلى تخطيط مبرمج وموجَّه للشؤون كافّة في البلاد، على النمط السوفياتي.

هكذا انطلقت، مطلع الخمسينيّات مبادرة استراتيجية كبرى قضت «بإنشاء ٦٩٤ مشروعاً وطنيّاً كبيراً، من بينها افتتاح ١٥٦ مصنعاً جاهزاً وكاملاً، مستورداً مباشرةً من الاتحاد السوفياتي (مصانع حراريّة ومجمّعات للصناعة الثقيلة... إلخ.»(٤).

كما أُقِرَّ «نظام الرواتب القائم على ثماني درجات قاعدةً لاستخدام العمّال ودفع مستحقّاتهم. أُنشِئَتْ أيضاً الدانوي (danwi)، مجموعة العمل ذات الوظائف الإنتاجيّة والاجتماعية على حدّ سواء»(٥)، أي إنّ الأولويّة أُعطِيَتْ للتحديث الصناعي سعياً لتأمين نموّ اقتصادي سريع وأمن اقتصادي وازدهار اجتماعي. وهذا ما يطلبه الشعب الصيني تحديداً، المُلتاع من سنوات الحروب الأجنبيّة والداخليّة التي لم يجنِ منها سوى الفقر والضياع. ولبّى الحزب الشيوعي الصيني آنذاك هذا المطلب الاجتماعي والاقتصادي العام بتخصيصه ٨٥ في المئة من ميزانيّة البلاد لدعم الصناعة الثقيلة، مع إهمال نسبي للزراعة.

لذلك جاءت الخطّة الخمسيّة الأولى (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) مبنيّة على قاعدة إلزام المزارعين ببيع منتجاتهم بأسعار متدنّية وشراء مستلزماتهم الصناعيّة (الجرّارات والأسمدة الكيميائية والمعدّات المختلفة) بأسعار مرتفعة. الأمر الذي أدّى إلى قلب تدريجي للقاعدة الاقتصادية المعتمَدة سابقاً في الصين التي كانت تقوم على أنّ الكتلة النقديّة الأساسيّة كانت موجودة في الأرياف، وبين أيدي الملاكين الزراعيين.

(٤) François GIPOULOUX, *La Chine du 21e siècle: Une nouvelle superpuissance?*, éd. Armand Colin, Paris, 2006, p. 2.
(٥) Op. Cit., p. 2.

كما أنّ الزراعة لم ترد في عداد القطاعات المدعومة في هذه الخطّة الخمسيّة الأولى التي سعت إلى مركزة الإنتاج وتصنيعه بشكل رئيس. ولهذا الغرض أنشأت السلطة في عام ١٩٥٣ عدداً كبيراً جداً من المؤسسات الإنتاجيّة الوطنيّة التي كانت تديرها الدولة بإشراف دقيق من الحزب الشيوعي، بلغ عددها ٢٨٠٠ مؤسسة. أضيف إليها، لاحقاً، عدد آخر من المؤسسات الوطنيّة حتى بلغ عددها الإجمالي، في عام ١٩٥٧، ٩٣٠٠ مؤسسة إنتاجيّة، يديرها الحزب الشيوعي بشكل مباشر.

كانت الدولة الصينيّة تمسك بشكل كلّي بزمام الحياة الاقتصاديّة على مستوى الصناعة (المدعومة بقوّة)، كما على مستوى الزراعة (الممصوصة بقوّة). وعلاوة على ذلك، فإنّ مركزة القرار في العاصمة السياسيّة للبلاد كان يحرم الأرياف من إدارة محلّية تُعيد إلى المجتمع الزراعي موقعه في الازدهار العام، الذي كان يستقرّ أكثر فأكثر في المدن.

كما قامت الدولة الصينيّة خلال هذه الخطة الخمسيّة باستتباع الإنتاج الزراعي بكليّته لها، من خلال احتكار الإنتاج الزراعي وتسويقه وتأمين مستلزماته للمزارعين، حيث تحوّل المزارعون إلى عمّال مياومين، مأجورين لدى المؤسسات الرسمية، ينتجون ما يُطلَب منهم إنتاجه، ولا يتحكّمون لا ببيع محاصيلهم، ولا بتأمين مستلزمات عملهم الزراعي. فالقرار كان مغيّباً عنهم، وكانوا يعيشون من الرواتب الرسميّة القليلة التي كانت تُعطَى لهم، مع الحق بالاحتفاظ بإنتاجهم الزراعي المنتَج في حديقتهم المنزليّة فقط.

أعاقت بالطبع هذه الإجراءات نموّ الزراعة في الصين في تلك الفترة، وساهمت بنزوح كثيف من الأرياف إلى المدن. كما أنّ هذه السياسة الاقتصادية قد أدّت بالبلاد، سنةً بعد سنة، إلى الغَرَق في الفقر الاشتراكي الذي غرقت فيه معظم البلدان التي تبعت هذا المنهج. فعلى الرغم من تتالي الخطط الخمسيّة، والأرجح بسبب ضيق أفقها الاقتصادي والاجتماعي، بلغت نسبة الفقراء في الصين (الذين يحصلون على أقل من دولار يوميّاً) ٦٠ في المئة من مجمل سكّان البلاد في عام ١٩٧٨، تقع الأغلبيّة العُظمى منهم في الأرياف.

نشير هنا إلى أنّه، وبحسب الإحصاءات الرسميّة، فإنّ حصّة الزراعة من الناتج الإجمالي المحلّي في البلاد قد جاءت على النحو الآتي:

١٩٥٠: ٥٠ في المئة.

١٩٧٠ : ٣٩ في المئة.

١٩٧٨ : ٢٨ في المئة.

١٩٩٠ : ٢٧ في المئة.

٢٠٠٣ : ١٥ في المئة.

٢٠١٠ : ١٠ في المئة.

أي إنّ السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الصينيّة، في تحديثها الأوّل، الاشتراكي، مع ماو تسي تونغ، كما في تحديثها الثاني، الليبرالي ـ الاشتراكي، مع دينغ هسياو بينغ، جاءت لغير مصلحة الزراعة والمزارعين الصينيين موضوعيّاً.

إلامَ يعود هذا الإصرار السياسي في الابتعاد من القطاع الزراعي باعتباره مساهماً أوّل في الناتج الاقتصادي الإجمالي للبلاد؟

لا يعود بالطبع إلى معاداة للمجتمع الريفي، ولا إلى استبعاد للزراعة من الحياة الاقتصادية العامة في البلاد، بل ببساطة، إلى قرار سياسي استراتيجي أكبر يقضي بضرورة إدخال الصين اجتماعيّاً في الحداثة، واقتصاديّاً في العَولمة، بغية تأمين مستقبل زاهر للبلاد في مصافّ البلدان الصناعيّة الكبرى، لا في مصافّ البلدان الزراعية الكبرى التي تقع كلّها في العالم الثالث في أحسن الأحوال.

الخيار الصناعي خيار سياسي ومعرفي أوّل، وافق عليه الاشتراكيون كما الليبراليّون في حقبات زمنية مختلفة، وضمن مناظير أيديولوجيّة مختلفة، عن سابق تصوّر وتصميم، حيث إنّه لو عدنا إلى حصّة الصناعة في الناتج المحلّي الإجمالي الصيني للاحظنا ثباتاً لافتاً تعكسه النسب الرسمية الآتية:

١٩٧٠ : ٤٢,٣ في المئة.

١٩٧٨ : ٤٨ في المئة.

١٩٩٢ : ٤٤,٣ في المئة.

٢٠٠٣ : ٥٣ في المئة.

٢٠١٠ : ٤٦,٨ في المئة.

أرادت الصين، على حدّ ما أعلنه ماو تسي تونغ في عام ١٩٤٩، أن تضرم النار في موقدة جديدة. فخيار التحديث كان حتميّاً مع ولادة طبقة عمّاليّة صناعيّة جديدة في

البلاد منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ومع الرؤية السياسية الجديدة الناتجة من الصدام مع الغرب الحديث، كما مع توجّه أيديولوجي يضع فكرة التقدّم في طليعة المفاهيم السياسية. لذلك، فإنّ الثورة التي قادها الحزب الشيوعي في الصين لم تكن انقلاباً على التقليد الكونفوشي الذي كان سائداً قبل ذاك، بل استكمالاً لمساره بتحديثه.

إن إيمان الكونفوشيّة بالتعليم، طُوِّرَ باتجاه إيمان شيوعي بالعِلم. مع ما يعني ذلك من خوض غمار التصنيع، ضمانة التقدّم وزهرة العلوم. فالعِلم أداة لخير الإنسان والمجتمع في الفكر الكونفوشي، وكذلك هو التقدّم العلمي في التصوّر الشيوعي. لذلك لم يرَ الصينيّون من تناقض بين هذا وذاك. بل إنّ إعادة تأهيل فكرة العِلم على أساس علمي، بعدما كانت مبنيّة على أساس أدبي، ظهرت منسجمة مع مبادئ الكونفوشيّة المبنيّة على العقلانيّة، حيث إنّ مراجعة الأفكار وتصويبها ضروري لديمومتها، طالما أنّ قاعدة الخير العام تبقى محتَرَمَة.

ما المقصود بالانسجام الكلّي (harmony)؟ المقصود به الوصول عقلانيّاً إلى النقطة الوسط المناسبة، في الظرف المناسب، لخير الإنسان والمجتمع. وبما أنّ قواعد هذا الخير قد تبدّلت (اقتصاديّاً وجيو ـ سياسيّاً)، فإخضاع الموقف السابق مبرَّر وضروري. أوَلا يهدف الانسجام إلى الخروج من التناقض في مجالات الحياة كافة؟

لذلك، فإنّ المراجعة الشيوعيّة لمصير المجتمع الصيني برمّته، بعد الغزوات والحروب الخارجيّة الجشعة، وبعد الصراعات الداخليّة الدامية، وبعد عمليّات التحديث الغربي الفاشلة التي قادها تشانغ كاي تشيك، بدت سليمة وضروريّة، بخاصّة أنّها كانت ترفع راية التقدّم والازدهار والعدالة الاجتماعية.

لم تبدُ الثورة الصينيّة سوى استكمال طبيعي لمسار طويل من التعارضات والتناقضات كان يجب أن تتوقّف في يوم من الأيام، وأن تُفضي إلى ما يصبو إليه الناس، أي حالة من «الوسط»، من الاستقرار، وحالة من «الانسجام» يواكبه الازدهار. وهذا كلّه كان مستحيلاً في وضعيّة التأخّر التي كانت تقبع فيها الصين. لذلك تقرَّر، حزبيّاً وشعبيّاً، أنّ البديل المطلوب هو التصنيع، الكفيل بإخراج البلاد من تأخّرها وفقرها المزمن.

من أجل تمويل هذا التصنيع، كان لا بدّ من إيجاد مصدر كبير وذاتي، داخل الصين، فاتجهت أنظار مهندسي السياسات الاقتصاديّة إلى الأرياف، خزّان المدّخرات

الأكبر تاريخياً في البلاد، فتقرّر نقل الثروة تدريجاً، وبتوجيه رسمي، من الأرياف إلى المدن الكبرى، تمكيناً لخطة تصنيع البلاد.

هذه النظرة الواقعيّة الباردة إلى أمور الناس، التي قادها الحزب الشيوعي الصيني على قاعدة منطق الدولة (la raison d'Etat)، المعتَمَدَة في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق، دفع ثمنها أهل الريف في الصين، ولا يزالون، على الرغم من أنّ الإصلاحات اللاحقة التي حصلت صحّحت بعض الشيء هذه المعادلة، كما سنرى في الفصل التالي.

إلاّ أنّ الابتعاد عن المجتمع الريفي باعتباره محوراً للحياة الاقتصادية جاء متعمّداً منذ عام ١٩٤٩، وتوبع بعد عام ١٩٧٨، تحقيقاً لما تعتبره القيادات الصينيّة هدفاً وطنيّاً أسمى يضمن رفاهيّة الشعب والبحبوحة للجميع على المدى الطويل، حيث إنّ أهم ما قدّمته مرحلة ماو للصين والصينيين كانت، ولا تزال، وضعيّة الاستقرار العام، المعبِّرة كونفوشيّاً عن حالة الانسجام العام، الغالية على أذهان الصينيين منذ العهود الغابرة، والعزيزة جدّاً، لشدّة أطماع الطامعين بخيرات الصين.

إن كان مِن تعارض مرحلي بين الأرياف والمدن، سوف يؤدي الازدهار العام للبلاد، في نظر المسؤولين الصينيين، إلى ردم الهوّة بين الجانبين، فيُعيد التصنيع عندها دَينه إلى الريف، ولو بعد حين.

كما يستند المسؤولون الصينيّون إلى أنّ أوّل إصلاح عرفته الصين مع الحزب الشيوعي حصل قبل أن يصل هذا الأخير إلى السلطة حيث اعتُمِدَ قانون الإصلاح الزراعي في المناطق المحرَّرة (من اليابانيين كما من تشانغ كاي تشيك) في خريف عام ١٩٤٧، الذي أُعلِنَ للعالم أجمع بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، والذي نصّ على ما يأتي:

«**المادة الأولى**: يُزال النظام الزراعي للاستغلال الإقطاعي ونصف الإقطاعي. ويُستَبْدَل بنظام زراعي يعتبر أنّ الأرض تعود لمزارعيها.

المادة الثانية: تُلغى حقوق ملكيّة جميع ملاّكي الأراضي السابقين.

المادة الثالثة: تُلغى حقوق الملكية كافة العائدة إلى المعابد ودور الأسلاف والأديار والمدارس والجمعيّات.

المادة الرابعة: تُلغى جميع الديون المعقودة في الأرياف قبل هذا الإصلاح الزراعي.

المادة السادسة: تُسلَّم أراضي الملاّكين كلها، والأراضي العامة كلها إلى جمعيّات المزارعين، وتوزَّع بالتساوي على الجميع، وتغدو بعد ذاك ملكيّتهم الفرديّة.

المادة الثامنة: تُصادر جمعيّات المزارعين مواشي ومعدّات وبيوت وقمح ومقتنيات ملاّكي الأراضي كلها».

يقول وليام هينتون الذي عاش في الصين بصفته موظّفاً في إحدى مؤسّسات الأمم المتّحدة اعتباراً من عام ١٩٤٧، وعلى مدى عقد من الزمن، معايناً تأثيرات الثورة الزراعية في الريف الصيني: «إنّ هذا القانون الزراعي سيؤدي في الحرب الأهلية الصينية، بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٠، دوراً يضاهي بأهميّته قانون إلغاء العبوديّة الذي أقرّه لينكولن في الحرب الأهلية الأمريكية بين عامي ١٨٦١ و١٨٦٥ [...] فالقانون الزراعي الذي أقرّه ماو قد صادر من دون أي تعويض ما يوازي عشرين مليار دولار من الأراضي»[٦]. ما يعني أنّ الدولة الشيوعيّة الصينيّة لها، في الأساس، وديعة دين عند المزارعين الصينيين الذين منحتهم أملاكاً وخيرات لم تكن في الأصل لهم، مع كل ما يعني ذلك على المستوى السياسي.

✣ ✣ ✣

لم ينقطع التواصل بين الصين الكونفوشيّة الزرقاء (من لون السماء) والصين الشيوعيّة الحمراء (من لون دم الثوّار). بل إنّ التماسك العائلي وطاعة الحكّام والإخلاص في تأدية العمل (باعتباره جزءاً من الواجب الاجتماعي العام) استمرّت مع استمرار الشخصيّة الصينيّة على ما هي عليه من ثوابت معرفية تاريخيّة. وسنرى في الفصل اللاحق كيف تابع هذا المسار سلوكه في الأذهان، كما في ممارسات الحياة اليومية والعملية في الصين المعاصرة.

(٦) William H. HINTON, *Fanshen: la révolution communiste dans un village chinois*, éd. Plon, Paris, 1971, pp. 15-16.

الفصل السادس
الصين الذهبيَّة

شهدت الصين ثورتين: ثورة حمراء مع ماو تسي تونغ، وأخرى بيضاء مع دينغ هسياو بينغ. والصين الحالية حصيلة موضوعيّة لهاتين الثورتين.

غالباً ما تفضِّل الأدبيات الغربية الكلام عن الصين ابتداءً من عصر دينغ هسياو بينغ، كاتمةً بالكاد عداءها الأيديولوجي لعصر ماو تسي تونغ. غير أنّ القائد الصيني الثاني الذي برز بقوّة بعد عام ١٩٧٨ يعترف هو نفسه بتواصل تجربته مع تجربة سلفه القوي أيضاً الذي شقّ له الطريق في عام ١٩٤٩ بإيصاله الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة.

فلولا الثورة الأولى لما كانت الثانية.

المسألة لا تتعلَّق فقط بتواصل مكاني وزمني بين التجربتين، بل ترتبط بالمنهج الفكري الذي يجمع في العمق بينهما. ففي أساس التجربتين هَمُّ الاستجابة لمطلب العائلة والعمل والسلطة، ضمن منطق تاريخي موروث وثابت، يقوم على قاعدة كونفوشيّة مُضمَرَة.

المفردات المعاصرة المستَخدَمَة وسرعة تنفيذ عمليّات التغيير الطَرَفي على الأفكار يعجزان عن إخفاء هذا التواصل الذهني الجوهري بين ما كان مطلوباً في الصين قبل خمسة وعشرين قرناً، وما هو مطلوب اليوم، ألا وهو رفاهيّة الإنسان.

أولاً: زيارة سنغافورة وقرار التغيير

كشفت المجاعة التي حصلت في الصين بعد عشر سنوات على تسلُّم ماو تسي تونغ زمام السلطة في البلاد، بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٢، التي ذهب ضحيّتها «بين ٣٠ و٤٠ مليون نسمة ماتوا جوعاً»[١]، كشفت مدى فشل الاقتصاد الاشتراكي وسياساته المنقولة عن الأنموذج السوفياتي، حيث إنّه عندما جاء دينغ إلى السلطة في عام ١٩٧٨، كان لا يزال ثمانون في المئة من أبناء وبنات الشعب الصيني يعيشون على العمل الزراعي، في حالة من الفقر البيّن.

كان قرار القائد الجديد أنّ الخلاص لا يصح أن يكون باعتماد العناد الثوري الأيديولوجي الفارغ، الكفيل بتمديد عمر المأساة الاجتماعية، بل باللجوء إلى بديل حقيقي. وبما أنّ البديل المطلوب لم يكن متوافراً ضمن منظومة التفكير الاشتراكية الجامدة، كان حتميّاً أن يلجأ المريض الاقتصادي الصيني إلى وصفة طبيّة غربية ورأسماليّة مستوردة من قاموس الأعداء، ضمن مبدأ «العقلانية المَرِنَة» الذي توصي به تعاليم كونفوشيوس.

لجعل الأمر أسهل على المستوى المعنوي والرمزي، جاء العلاج الغربي، باعتماد اقتصاد السوق، عن طريق طبيب صيني آخر، هو لي كوان يوو.

يروي روبين ميريديث بشكل مشوّق عمليّة التحوّل الصينيّة التي حصلت انطلاقاً من معاينة شخصيّة مباشرة للقائد الصيني الجديد في أحد البلدان «الصينيّة» المجاورة. يقول: «عندما تولّى دينغ هسياو بينغ مقاليد الأمور كان يعرف أنّه لا بدّ من تحديث الصين، ولكن لا أحد تقريباً من المواطنين الصينيين، أو حتى من القادة كان قد شاهد مدينة حديثة، فضلاً عن الخبرة اللازمة لبناء بلد حديث. لذلك تطلّع دينغ إلى خارج حدود الصين لالتماس الدروس المناسبة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ زار بانكوك وكوالالومبور وسنغافورة.

وصل دينغ إلى سنغافورة مرتدياً سترة ماو البيج، ولم يكد يخطو بقدميه خارجاً من الطائرة البوينغ ٧٠٧ حتى بادره لي كوان يوو، رئيس وزراء سنغافورة، بتحيّة شخصيّة... عقد الرجلان محادثات امتدّت ثلاثة أيام. وقام دينغ بجولة في

---

(١) روبين ميريديث، **الفيل والتنّين**، (ترجمة شوقي جلال)، عالم المعرفة، العدد ٣٥٩، الكويت، ٢٠٠٩، ص ٢٩.

أنحاء سنغافورة، ووجد في البلد نموذجاً حديثاً متقدِّماً تكنولوجيّاً جديراً بأن تقتدي به الصين لتطوير نفسها...

بينما كان دينغ يحاول الإسراع في الإصلاحات في عام ١٩٩٢، أرسل ما لا يقلّ عن أربعمئة وفد صيني متفرّقين (من محافظين ورؤساء بلديّات وإداريين كبار في الحزب الشيوعي وغيرهم من الرسميين) إلى سنغافورة، خلال سنة واحدة، ليشاهدوا، بإعجاب، الصورة التي يمكن أن تكون عليها الصين بعد التحديث»[٢].

جاءت، إذاً، عمليّة التلقيح صينيّة ـ صينيّة، تشبّهاً بتجربة سنغافورة، لا بتجربة هونغ كونغ كما يكتب بعض المعلّقين. ذلك أنّ التجربة الهونغ كونغيّة كانت تجربة رأسماليّة ليبراليّة صرفة، بينما كانت التجربة السنغافوريّة تجربة اشتراكية ـ ليبراليّة، هجينة، ناتجة من تطعيم رأسمالي لجذع فكري اشتراكي.

إن ما شاهده القائد الصيني بأم العين، وما سمعه من زميله السنغافوري من شرح، باللغة الصينيّة، للتجربة الفذّة السنغافوريّة التي اعتمدت الانفتاح الاقتصادي على العالم من دون التخلّي عن التوجيه السياسي، رسم في ذهن دينغ هسياو بينغ أفقاً مشرقاً وحلاً للمعضلة الصينيّة.

إن الـ(menu) الغربي ليس ملزِماً بأطباقه كلها، حيث بإمكانك أن تختار الطبق الذي تريده، وأن تتناول معه طبقاً آخر ليس وارداً فيه، بل هو وارد عندك، وأنت لا تريد أن تتخلّى عنه.

لذلك مزج القائد الصيني بين ما يمكن أن نعتبره (laissez - faire) رأسمالي ليبرالي، وبين (ne laissez pas passer) اشتراكي شيوعي.

كي لا يُفهم خطأ، وبغية عدم إضاعة البوصلة، سارع دينغ هسياو بينغ في آذار/ مارس ١٩٧٩ (أي فور تسلّمه السلطة عمليّاً) إلى إعلان المبادئ الأربعة لسياسته التي جاءت على النحو الآتي:

« ـ علينا أن نتمسَّك بالنهج الاشتراكي.

ـ علينا أن نتمسَّك بدكتاتوريّة البروليتاريا.

ـ علينا أن نتمسَّك بقيادة الحزب الشيوعي.

---

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣ ـ ٣٤.

ـ علينا أن نتمسَّك بالماركسيَّة اللينينيَّة وبفكر ماو تسي تونغ»[٣].

كان هذا التأكيد الأيديولوجي نابعاً من الحذر السياسي الذي عُرِفَ به دينغ هسياو بينغ الذي كان يؤكِّد لاحقاً بأنّه، عندما تعبر النهر عند نقطة عبور، عليك أن تتلمَّس تدريجاً بقدميك الحصى قبل أن تتقدَّم بخطوة جديدة. والحذر السياسي المذكور كان نابعاً من روح المسؤوليّة العالي الذي يجب أن يتميّز به الحاكم الساهر على الخير العام بحسب التعاليم الكونفوشيَّة. إذ إنّ الإبقاء على الخيار الشيوعي في السياسة كان يُفترض أن يكون قويّاً وثابتاً بغية المحافظة على الاستقرار العام الناتج من التنظيم الفاعل للمجتمع الذي أنتجه الحزب الشيوعي في البلاد بعد عام ١٩٤٩.

هذا الخيار المبتكر، الشيوعي ـ الليبرالي، مزعج للأمريكيين الذين لا ينفكّون عن الإشارة إلى هجانته، فيما هو خيار هجين خلّاق، يتناسب مع ما يحتاجه بلد يضمّ سُدس سكّان الكرة الأرضيّة، ولم يتحوّل بعد مجتمعه إلى مجتمع حديث بالكامل. فما هَمَّ ألاّ تتناسب هذه الصيغة مع التفكير الأمريكي الراهن طالما أنّها تناسب الصينيين أنفسهم. فهم لا يسعون إلى نقلها إلى سواهم من بلدان العالم، بل هم يرغبون في الاحتفاظ بها للصالح العام والاستقرار الناتج منها.

أعاد الرئيس هو جينتاو (Hu Jintao) التشديد على التمسّك بهذه المبادئ الأربعة باعتبارها «معايير اختباريّة أيديولوجيّة»، خلال المؤتمر الوطني العام السابع عشر الذي انعقد في العاصمة بيجين في عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يشير إلى أنّ الصيغة الشيوعيّة – الليبراليّة تحوّلت إلى اقتناع وطنيّ عامّ وثابت. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ القلق الدفين وغير المُعلَن عنه من غياب الاستقرار، قلق قديم في الصين التي تسعى دوماً إلى الثبات والأمان، لكثرة ما عانى تاريخها الاضطرابَ والعدوان الخارجي. علاوةً على أنّ عمليّات التغيير الأمثل، في المخيال الصيني العام، هي التي تحصل على قاعدة الانسجام الكلّي مع الخير العام.

شرّع دينغ هسياو بينغ ما يُعرَف الآن بزمن الإصلاحات بشجاعة القائد، لكن بمنهج الماندارين (mandarin)، وهم كبار الإداريين الإمبراطوريين الذين كانوا يسيِّرون شؤون البلاد في ما مضى، على هدى تعاليم كونفوشيوس، حيث إنّه طوال

(٣) John GITTINGS, *The Changing Face of China: From Mao to Market*, Oxford University Press Inc., New York, 2006, p. 183.

الفترة التي قاد خلالها الصين اعتمد دينغ استراتيجية قامت على مبادئ لخَّصَها باحث أمريكي بالتوجيهات الآتية التي كان يعطيها إلى معاونيه:

«ـ راقب بهدوء الأوضاع العامة.

ـ أمِّن مواقعنا.

ـ واجه الأمور بهدوء.

ـ أخفِ قدراتنا.

ـ أثْمِر جيداً الوقت المُتاح لنا.

ـ لا تسعَ إلى البروز.

ـ لا تطالب أبداً بالموقع القيادي»[٤].

إضافة إلى أنّ بعض كلمات دينغ هسياو بينغ أضحت لاحقاً شعارات يهتدي بها الجميع، في دوائر السلطة كما خارجها، مثل قوله الشهير مثلاً: «إنّ الفقر ليس اشتراكية» و«الغِنى مدعاة فخر للإنسان».

قاد بهذا الخطاب المنفتح والهادئ، الموجَّه إلى جماهير الشعب الصيني، وبهذه التعليمات الإدارية الدقيقة، ثورة بيضاء بكل معنى الكلمة تحمل، تواضعاً، اسم الإصلاحات.

ما هي هذه الإصلاحات التي ألَغت النظام الزراعي السوفياتي القائم على مجموعات الفلاحين العاملين بصفتهم موظَّفين رسميين، ووضعت خططاً لإنشاء مدن جديدة، وقلبت النظام الضريبي، فمنحت الاستقلاليّة عملياً للهيئات البلدية في المحافظات بعدما كانت محصورة في المركز والعاصمة بيجين، التي اعتمدت نظاماً اقتصادياً جديداً هو اقتصاد السوق، والتي فتحت المجال أمام نشأة طبقات وسطى حقيقية في البلاد، بوعي مدني وثقافي جديد؟

هل بإمكاننا أن نعتبر ذلك كلّه مجرَّد إصلاحات، أم أنّه نقلة نوعيّة في العمق غيَّرت وجه الصين داخلياً وخارجيّاً؟ أوَليست هذه ثورة بيضاء؟

في الحقيقة ما حدث في الصين، في زمن دينغ هسياو بينغ، هو دخول البلاد بوعي وتصميم، لكن بهدوء، في الحداثة. ففي أعقاب التحديث الاشتراكي دخلت

(٤) Eric ANDERSON, *China Restored*, Praeger, Santa Barbara (California), 2000, p. 40.

الصين، بعد عام ١٩٧٨، طوراً جديداً من حياتها يقوم على اعتناق التحديث على النمط الغربي، على قاعدة الثوابت الثقافية الصينيّة، حيث إنّ ما حصل في الصين يتعدّى مجرَّد إصلاحات ومجرَّد تنمية بالمعنى العالمثالثي للكلمة، كما سنرى في الصفحات القادمة، بل هو قرار عامّ بالدخول في الحداثة، على المستوى الرسمي، كما على المستوى الشعبي العام.

يستوقفنا في هذا المضمار ما كتبته باحثة صينية تعيش وتعمل خارج الصين، وتتابع وتراقب ما يحصل في بلدها من تغيُّرات، حيث تقول: «إنّ التحديث يختلف عن التنمية. فالتنمية توجّه ثابت باتجاه التوسُّع وتحسين القدرات، أو من ابتداع لتصرّف الإنسان ومخرجاته [...] في المقابل، فإنّ التحديث يعني اعتماد تغييرات مؤسساتيّة بمنظور تطويري وصولاً إلى شكل خاص وجديد من المؤسسات الإنسانية، الحديثة، كهدف مُعلَن [...] كما يمكن بلوغ الحداثة عند أي مستوى من مستويات التنمية، أو الوقوف عند حدود التنمية»(٥).

إن ما قام به دينغ هسياو بينغ، سليل الالتزام التنظيمي الشيوعي وسليل الالتزام الفكري الكونفوشي، هو إطلاق عجلة التنمية والإصلاحات البنيويّة والهيكليّة بغية بلوغ الحداثة باعتبارها هدفاً أبعد، لكونها الكفيلة بتأمين رفاهية المجتمع والخير العام.

تماماً كما حدث في سنغافورة، قبل عقدين من الزمن، على يد القائد المتنوّر لي كوان يوو.

بيد أنّ الفرق بين التنمية باعتبارها خياراً والحداثة كخيار أيضاً، على المستوى الاستراتيجي، أنّ التنمية قابلة للتقدّم، كما أنّها قابلة للتوقّف أو حتى للتراجع. علماً أنّ هذا هو ما حصل في العديد من البلدان المعروفة تحت تسمية البلدان النامية، في القارة الأفريقية كما الآسيوية والأمريكية الجنوبيّة.

في المقابل، فإنّ خيار الحداثة خيار تقدّمي فعلي، لأنّه يعتمد على الإنسان، بوعيه وفردانيّته وطموحاته وآماله.

خيار التنمية يهبط من فوق، بمؤازرة مؤسسة تنمويّة دوليّة في أغلب الأحيان. أما خيار الحداثة فيُتَّخذ من تحت ويُعتَمد من فوق، ولا يهبط هبوطاً على الناس.

(٥) Fei-Ling WANG, *Institutions and Institutional Change in China*, Mac Millan, London, 1998, p. 168.

التنمية خيار الحكومات، أما الحداثة فخيار الناس والحكومات ومؤسسات الدولة كافة، ضمن سياق اجتماعي - ثقافي جديد، لا ضمن مساومات ومواءمات محلّيّة وقبليّة وعائليّة وزبائنيّة سياسية، كما يحصل في مشاريع التنمية في البلدان النامية.

لذلك، فإنّ التنمية مفتوحة على النجاح النسبي، الظرفي، أو التعثُّر والفشل، عند جميع شعوب الأرض المعاصرة. أما الحداثة فخيار استراتيجي ثابت، يقوم على الرهان على الأفراد والمجتمع، لا على الحكومات وما يُسمّى بالنُّخب.

الشعوب الحيّة تختار عاجلاً أو آجلاً خيار الحداثة. وتأتي كوكبة البلدان الآسيوية، المُشبَعَة بتعاليم كونفوشيوس الإنسانية والاجتماعية، في طليعة هذه البلدان اليوم.

ثانياً: الدخول في الحداثة والعَولمة

هناك مؤشرات واضحة على تحوّل الصين إلى بلد حديث، منها ما هو مباشر ومرئي، مثل التمدين، ومنها ما هو أقلّ ظهوراً، حيث إنّه يحدث على مدى زمني طويل، مثل توسّع هامش قطاع الخدمات في البلاد، أو تعديل النظام الضريبي.

- على مستوى قطاع الخدمات في الصين، تشير الإحصاءات الرسمية إلى تبدّل بنيوي في موقع هذا القطاع من الاقتصاد العام في البلاد، حيث نلاحظ أنّ حصّة هذا القطاع من الناتج المحلّي الإجمالي قد تصاعدت بشكل عكسي مع ما شهده قطاع الزراعة خلال الحقبات الزمنيّة نفسها. إذ تشير الإحصاءات إلى ما يأتي:

١٩٧٠ : ١٨,٣ في المئة.

١٩٧٨ : ٢٣,٧ في المئة.

١٩٩٢ : ٢٧,٣ في المئة.

٢٠٠٣ : ٣٢,٣ في المئة.

٢٠١٠ : ٤٣,١ في المئة.

نما قطاع الخدمات في الصين بشكل مطَّرد طوال العقود الماضية، وبخاصة بعد التحوّلات الكبرى التي أطلقها دينغ هسياو بينغ التي تبيَّن أنّها كانت بنيويّة بكل معنى الكلمة، حيث غدا اليوم المحرّك الأقوى الثاني في البلاد بعد القطاع الصناعي.

علماً أنّ نموّ هذا القطاع بالغ الأهمية على المستويين الاجتماعي والمعرفي لكونه يستتبع توسّعاً موازياً للطبقات الوسطى في البلاد، وفي المدن تحديداً، حيث تتركّز الخدمات. مجتمع الخدمات هو مجتمع الاستهلاك بامتياز، بخاصة عندما يترافق مع قطاع للتصنيع قوي. والاستهلاك في المجتمعات الصناعيّة ـ الخدماتيّة يجرّ معه تغييراً في الذهنيّات وتحوّلاً باتجاه الحداثة.

أما في البلدان، حيث ينمو قطاع الخدمات من دون أن ينمو بشكل موازٍ القطاع الصناعي، كما هي الحال في العالم العربي المعاصر، فيبقى الاستهلاك يتغذّى من نفسه ولا يستتبع أي تحوّل اجتماعي باتجاه الحداثة.

في الحالة الصينيّة، من الواضح أنّ نموّ قطاع الخدمات المطّرد بالتوازي مع القطاع الصناعي بتوجيه من الدولة، كما حصل في سنغافورة، يأتي في سياق تحديث للمجتمع، لا للاستهلاك فحسب.

ـ أما التمدين المكثّف الذي تشهده الصين منذ عام ١٩٧٨، فيشير أيضاً إلى تحوّل في العمق للبنية السكّانيّة في البلاد. ويلاحظ في هذا السياق إيان مورلي:
«تزايداً في عدد المدن الكبرى، حيث إنّه، بفعل تغييرات إداريّة رسميّة ونتيجة للتكاثر السكّاني المديني، بات اليوم في الصين أكثر من ٦٥٠ مدينة كبيرة. علماً أنّ هذا الأمر يُعتبَر ارتفاعاً هائلاً في عدد المدن الكبرى التي كان عددها ١٣ مدينة كبيرة فقط سنة ١٩٧٨»(٦).

أما في ما يتعلّق بحجم هذه المدن، فيشير مورلي أيضاً، إلى أنّ أكثر من ٥٠ مدينة في الصين يتجاوز عدد سكّانها راهناً مليون نسمة، في وقت يعيش فيه ٥٤٠ مليون صيني في إطار هذه المدن.

كما يشير الباحث أيضاً إلى أنّ عدد سكّان بيجين ارتفع من ٩ ملايين نسمة في عام ١٩٧٨ إلى ١٥,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥؛ وارتفع في موازاته عدد سكّان شنغهاي من ١٠,٨ مليون نسمة في عام ١٩٧٨ إلى ١٦,١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥.

هذا كلّه يعني أنّ أكثر من ثلث سكّان الصين يعيشون اليوم في المدن بعدما كانت أغلبيّتهم الساحقة (أكثر من ٩٠ في المئة) تعيش في الأرياف، ومن العمل الزراعي.

(٦) Ian Morley, «Abstracting the city: Urbanization and the «opening-up» process in China», in *China in an Era of Transition*, Palgrave Mac Millan, New York, 2009, p. 65.

واكب النموّ العمراني في الصين المعاصرة التبدّلات الحاصلة في البنية الاقتصادية العامة، وأعطاها دفعاً قويّاً باتجاه التحديث. شكّل التمدين ظهيراً فعليّاً للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء، حيث إنّه أدّى، كما في سنغافورة، إلى مواءمة حركة الإسكان مع حركة تحديث المجتمع ولم يأتِ، كما في بلدان آسيوية أخرى، مفصولاً عن هذه الحركة. لحظ التخطيط الأمرين معاً، وتمّ تنفيذهما، كل من ضفة مختلفة. قامت الدولة باتخاذ القرار وموّلته من الخزينة العامة وميزانيّات المقاطعات، لكن الناس هم الذين مشوا في هذه الخطة العمرانية الشاملة التي منحتهم الرفاهيّة والاستقلاليّة النسبيّة.

اقترب الصيني المديني الذي بات يستفيد من الخدمات والتسهيلات التي تقدّمها المدن الكبرى في بلاده من الأمن الاجتماعي الذي طالما افتقر إليه، ومن رفاهيّة تضعه، بالقوة والاستعداد، على قدم المساواة مع الأوروبي والأمريكي.

وجد الصيني ضالّته وحقّق أمنه الاجتماعي. كما أنّه بات يتمتّع بالحريّة الكاملة في الملكيّة والثروة. وتشكّل المسألتان قفزة نوعيّة كبيرة في نمط الحياة وسقوفها، قياساً على ما كانت عليه قبل أربعة عقود، مع خليط إثني لافت لم يكن معهوداً في المدن الصينيّة القديمة يجعل المدن الصينيّة الحالية مدناً متنوّعة وحديثة.

ـ من الأمور التي أدّت دوراً كبيراً في تغيّر وجه الصين وتحوّلها من اللون السياسي الأحمر إلى اللون الذهبي، الإقلاع عن بعض السياسات التي كانت معتمدة إبّان عهد ماو، نذكر منها تفكيك التعاونيّات الشعبيّة السابقة، المبنيّة على النمط السوفياتي، وتحرير العمل الزراعي، حيث انخفض عدد هذه التعاونيّات التي كانت تُدار مركزيّاً من العاصمة بيجين على النحو الآتي في ظرف ثلاث سنوات فقط:

«١٩٨٢: ٥٤,٣٥٢ تعاونية شعبيّة.

١٩٨٣: ٤٠,٠٩٧ تعاونيّة شعبيّة.

١٩٨٤: ٢٤٩ تعاونيّة شعبيّة»(٧).

تزامن تحرير العمل من قيوده الاشتراكية السابقة مع سياسة جديدة تجاه السلطات المحلية، في المحافظات كافة، اتسمت بمنحها سلطات جديدة وواسعة. فبعدما كانت

(٧) François GIPOULOUX, op. cit., p. 12.

القرارات مُمَركزة ومحصورة في العاصمة، أُطْلِقَتْ يد السلطات المحلّيّة اعتباراً من مطلع الثمانينيّات، في ما يتعلّق بإقرار وتنفيذ وتمويل المشاريع التنمويّة المحلّية.

غدت السلطات المحلّية مخوَّلة بتحديد الأسعار في المحافظة وإقرار إنشاء المشاريع الجديدة واستثمار المدّخرات المالية المحلية لبناء مدارس وبُنى تحتيّة مختلفة مطلوبة محلّيّاً. كما صار مسموحاً للسلطات المحلّيّة الدخول في شراكات مع القطاع الخاص، علاوة على تمتّعها بالكلمة الفصل في إنشاء مناطق اقتصادية وصناعية جديدة ضمن نطاقها، مع الموافقة على الاستثمارات المقتَرَحَة من الشركات الأجنبيّة (المتهافتة على الصين حتى اليوم)، أو الامتناع عن منح هذه الموافقة.

تخلّت السلطة المركزية التي كانت قبل ذاك مهيمِنة بالكامل على القرار الاقتصادي تدريجاً عن امتيازها، واحتفظت بحقّها فقط في بعض المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي (الصناعات المرتبطة بالطيران والتجارة الخارجيّة... إلخ.). كما تخلَّت السلطات المركزيّة عن قرارها الأحادي الاتجاه في ما يتعلّق بالتعليم والصحة والإسكان التي أضحت شؤوناً تقع ضمن نطاق مسؤوليّات السلطات المحلّيّة.

كانت في عهد ماو اللجنة الوطنيّة للتخطيط، المرجع الشرعي الوحيد للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية كلها في الصين، أما في عهد دينغ فلم يعد الحصول على موافقة هذه اللجنة أمراً مُلزماً بالنسبة إلى السلطات المحليّة التي غدت هي صاحبة كلمة الفصل في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية كافة. حيث هي مخوَّلة بتعيين مدراء المؤسسات الإنتاجية المحليّة وإدارة الخدمات الإسكانية والصحيّة والتعليميّة في المحافظة، وكذلك رسم خطط الإنتاج ومنح الدعم المالي للمؤسسات الاقتصادية التي تراها مناسبة للتنمية المحلّيّة، وإقرار وتمويل برامج تأهيل البُنى التحتيّة.

- تزامنت التغييرات التي حصلت على مستوى السياسة التنموية في الصين بعد عام ١٩٧٨ مع تغييرات لا تقلّ أهمية عنها على مستوى السياسة الضريبيّة في البلاد، حيث تمّ الإقلاع، اعتباراً من عام ١٩٨٠، عن مبدأ الجباية المركزية للضرائب تحت شعار «فلنأكل في مطبخين مختلفين». الأمر الذي كان يعني تقاسم العائدات الضريبيّة بين الدولة المركزيّة والسلطات المحليّة، انسجاماً مع القرار السياسي بإطلاق يد السلطات المحليّة في الشؤون الاقتصاديّة والمحليّة.

بحسب الإصلاح الضريبي الذي اعتُمِدَ على مستوى وطني اعتباراً من عام ١٩٩٤، تذهب رسوم عمليات البيع والشراء والتسجيل للخيرات المنقولة ورسوم

البورصات المحليّة، مناصفةً بين السلطة المركزيّة والسلطة المحليّة (٥٠ / ٥٠ في المئة). أما الـ(TVA) المجباة محلياً فتذهب بنسبة ٧٥ في المئة إلى السلطة المركزيّة، وبنسبة ٢٥ في المئة إلى السلطة المحليّة، كما أنّ الرسوم على المواد الطبيعيّة تخضع للقاعدة نفسها (٢٥ / ٧٥ في المئة). ثم تعود السلطة المركزيّة بإعادة قسم من هذه الرسوم من خلال مساهمتها في مشاريع بنية تحتيّة كبيرة على مستوى المحافظات (بناء مطارات أو منشآت مرفئيّة أو أوتوسترادات، أو بناء مدارس أو جامعات جديدة).

هذا الإجراء، إن دلّ على شيء، فعلى ثقة السلطة المركزيّة بنفسها وبالسلطات المحلّيّة على حد سواء، من ساواك بنفسه ما ظلمك. علاوة على أنّه يشير إلى نزعة ديمقراطية حقيقية لدى السلطة المركزيّة والحزب الشيوعي الصيني تحديداً الذي لا يسعى إلى الاستئثار بالسلطة، بل يعمل على مشاطرتها سياسيّاً مع مَن هو - في العُرف الاشتراكي العام - أدنى منه شأناً.

بإمكاننا أن نتوقَّف هنا عند هذا التغيير النوعي في السلوك السياسي العام للقول إنّ الدولة الصينيّة الحالية لم تعد دولة شيوعيّة تقليديّة، مبنيّة على القاعدة اللينينيّة الحمراء، بل دولة شيوعيّة حديثة، مبنيّة على القاعدة الليبراليّة الذهبيّة، حيث إنّ وظائف الدولة تعدَّلت في العمق ضمن هذه الصيغة الجديدة، تماماً كما تعدَّلت صلاحيّات المسؤولين فيها. وكل ذلك بشكل طوعي من خلال عمليّة تفاعليّة داخليّة تجعل أصدقاء الصين فرحين، وأعداءها مُشكّكين.

تؤدي الدولة الصينية الحالية دورين في آنٍ معاً، حيث إنّها دولة متعهِّدة (تخطِّط وتنظِّم وتسهر على المصلحة العامة)، ودولة منمّية (تعمل على تنمية القدرات المتاحة كافة في المناطق كلّها)، ضمن فكرتَي الخير العام والانسجام الكلّي.

ثالثاً: التفوّق الاقتصادي

لم يعد لجمهورية الصين الشعبيّة من مشكلة مع القطاع الخاص ودوره في الحياة الاقتصادية العامة، حيث إنّ تعديل الدستور الذي حصل بتاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤ بات ينصّ على «أنّ الدولة تحمي وتشجّع وتساند وتوجّه» القطاع الخاص.

على أساس هذا الانفتاح على اقتصاد السوق والرأسمالية الليبرالية شهدت الصين تهافتاً هائلاً للرساميل الأجنبيّة، وأضحت وجهتها الأولى. فاليابان وكوريا

الجنوبية والولايات المتحدة وسنغافورة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وجزر فيرجين تستثمر كلّها في الصين، حيث إنّ القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات «بلغت ٦٠,٦ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٤»[٨].

كما أنّه، بحسب المصدر نفسه، أُنشِئَتْ في الصين، بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤ ما مجموعه ٥١٤٣٨٥ شركة تقوم على استثمارات أجنبيّة؛ الأمر الذي يساوي استثماراً متراكماً يبلغ ٥٧٠ مليار دولار أمريكي.

جاء كل ذلك في أعقاب سياسة الانفتاح الحقيقية التي شهدها الاقتصاد الصيني، وبعد انضمام الصين إلى المنظّمة العالمية للتجارة (WTO) في عام ٢٠٠١، وإنشاء بورصة شنغهاي في عام ١٩٩٠، واعتماد تنظيمات جديدة تلتزم مقرَّرات الـ(General Agreement on Tariffs and Trade) (GATT).

لكن سرّ نجاح كل ذلك يكمن، بحسب ما يلاحظه المراقبون، في سياسة الأجور المتدنّية التي تعتمدها الصين، إلى جانب سياسة إبقاء سعر صرف العملة الوطنيّة (yuan) متدنّياً، دعماً للتصدير.

بيد أنّ المهم، على حدّ تعبير المثل الصيني، ليس لون الهرّ، بل مقدرته على أن يلتقط الفأر. فالاقتصاد الصيني مزدهر، وتحوّلت الصين من بلد من العالم الثالث في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي إلى قوة عظمى من العالم الأول في التسعينيّات ومطلع الألفيّة الثالثة.

إن المؤشرات إلى هذه النقلة النوعيّة كثيرة، مثل احتلال الصين المرتبة الخامسة عالميّاً في إنتاج الأبحاث العلميّة في عام ٢٠٠٣، بعد الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وألمانيا. ومثل إطلاقها صاروخاً مصنوعاً في الصين لمدّة ٢١ ساعة متواصلة حول الأرض.

الإشارات العلمية هذه، المرافقة للتقدّم الاقتصادي (كإنتاج ٢٠ في المئة من مجموع القطنيّات المصنوعة عالميّاً) باتت جزءاً أساسيّاً من ميزانيّات الدولة الصينيّة التي خصَّصت، بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ أكثر من ٧٠ مليار دولار للأبحاث في المجالين العلمي والتكنولوجي.

(٨) François GIPOULOUX, op. cit., p. 176.

لاحظت باحثتان فرنسيّتان عاشتا لعقد من الزمن في الصين، في سياق متّصل «أنّ الشركات العالمية الكبرى مثل (Motorola) و(Alcatel) و(Siemens) و(Nokia) و(Intel) و(Roche) وحتى (Microsoft) لم تعد تتردَّد في إخراج نشاطاتها البحثية، حيث إنّها تملك كلّها حالياً في الصين مصانع ومكاتب، بغية إنتاج وبيع و... تجديد منتجاتها نوعيّاً. إذ غدا في الصين منذ عام ٢٠٠٥ أكثر من ٧٠٠ مختبر تابع لهذه الشركات»[٩]، أي إنّ بلاد كونفوشيوس غدت اليوم موثوقة حالياً على المستوى العلمي، على مستوى عالمي، بعدما كانت، قبل عقدين، موثوقة فقط على المستوى الإنتاجي، حيث إنّ الكلام الذي كان يتناولها في وسائل الإعلام العالمية (وهو كلام تأثّرنا به جميعاً) كان يصفها فقط بأنّها «محترف العالم».

أما اليوم، بفضل إرادة الصينيين أنفسهم، فتحوّلت المعادلة من الصين كمحترف للعالم إلى الصين كمختبر ومحترف للعالم.

هذا الأمر، إن دلّ على شيء، فعلى أنّ الصين لم تقبل بالوضعيّة المرسومة لها ضمن قواعد العَولمة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، بل صمَّمت وعملت على تغييرها بثبات وجهد كمّي ونوعي متواصل، حيث إنّها فرضت نفسها لاعباً حيّاً وقويّاً وهادئاً على مستوى الخريطة الجيو - سياسية العالمية.

إن السياسة المنفتحة والإصلاحيّة التي اعتمدتها الصين منذ عهد دينغ هسياو بينغ أطلّت باعتبارها سياسة اقتصاديّة دفاعيّة، حيث إنّها اعتمدت بادئ الأمر، وفي رأس أولويّاتها، إخراج الصين من الفقر وعصر المجاعات وإدخالها في عصر البحبوحة والازدهار. بيد أنّ حيويّة هذا التغيير لم تقف عند حدّ الاكتفاء ببلوغ هذا الهدف الأول، بل اعتُمِدَ بعد ذاك، اعتباراً من التسعينيّات من القرن الماضي، هدف جديد هو بلوغ الريادة في المجالات كافة. والباحثون والطلاب الصينيّون الذين يجوبون العالم اليوم، يعبّرون خير تعبير عن هذه الرغبة التي باتت أبعادها عالمية.

إن سياسة الانفتاح، بعد انقضاء عهد الإصلاحات، غدت اليوم انفتاحاً معاكساً على العالم، تتّسم بطابع هجومي هادئ وسلمي. ولا خوف عليها من أن تتحوَّل إلى

(٩) Elodie GAVALDA et Laurence ROUVIN, *La Chine face à la mondialisation*, éd. L'Harmattan, Paris, 2007, p. 42.

سياسة هجوميّة استعدائيّة، لكونها تقوم على توق دائم لتأمين الرفاهيّة والازدهار على مستوى البيت الصيني الداخلي. فالصين تعلم تماماً أنّها ما زالت، وستبقى، مدينة في ازدهارها للعَولمة التي تُمسك بقوانينها وآلياتها عواصم عدّة يقع سوادها الأعظم في الغرب. حتى إنّ العواصم المعولَمة الآسيوية الأخرى (مثل تايبه في تايوان وطوكيو في اليابان ومومباي في الهند وسنغافورة ودُبيّ) تسير كلّها على وقع السياسات الاقتصادية التي ترسمها البورصات الغربيّة.

هذا لم يمنع الصين من تقديم مؤشرات مستمرّة للتقدّم، حيث يلاحظ باحث أمريكي أنّ الصينيّين باتوا من كبار المستهلكين في العالم المعاصر. يقول: «في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وأوّل مرّة، اشترى المستهلكون الصينيّون عدد سيّارات يفوق عدد السيّارات التي اشتراها في الفترة نفسها الأمريكيون، حيث بيعَ في الصين ٧٩٠٠٠٠ سيارة، مقابل ٦٥٧٠٠٠ في الولايات المتّحدة»[١٠].

في الحقيقة قطعت الصين شوطاً كبيراً جداً على مستوى التقدّم الاقتصادي والبحثي خلال فترة وجيزة نسبيّاً، تكرّست للعمل ومزيد من العمل على الدوام. فمعدّلات النموّ الاقتصادي التي تسجّلها الصين غير مسبوقة. ويكفي الاطلاع على بعضٍ منها لإدراك إلى أي حدّ كانت الحيويّة مستدامة باعتراف الجميع.

«١٩٦٠ ـ ١٩٧٨: ٥,٣ في المئة.

١٩٧٩: ٩,٣ في المئة.

١٩٩٢ : ١٤,٢ في المئة.

١٩٩٤ : ١٣,١ في المئة.

١٩٩٦ : ١٠ في المئة.

١٩٩٨: ٧,٨ في المئة.

٢٠٠٠ : ٨,٤ في المئة.

٢٠٠٢ : ٩,١ في المئة.

٢٠٠٤ : ١٠,١ في المئة.

٢٠٠٦: ١٠,٧ في المئة.

(١٠) Eric ANDERSON, *China Restored*, op. cit., p. 2.

٢٠٠٨ : ٩ في المئة»[١١].

«٢٠١٠: ١٠,٤ في المئة»[١٢].

صحيح أنّ الصين، باعتراف المسؤولين فيها، ما زالت تعاني إخفاقات ثلاثة ـ ويُسميها البعض أمراضاً، طعناً بالتجربة الصينيّة ـ تتمثّل بالفساد وغياب المساواة الكلّي والمحسوبيّة السياسيّة، غير أنّ وعيها والمجاهرة بالكلام عنها ضمن مبدأ النقد الذاتي المستمر، يشيران إلى رغبة صادقة في التخلّص منها. فمن تمكّن من التغلّب على أصعب منها، بإمكانه أن يتغلّب على هذه الإخفاقات غير المستعصية، كما تبيّن في التجربة السنغافورية المجاورة.

رابعاً: الطبقات الوسطى الجديدة

أجمل ما قدّمته التجربة الصينيّة ليس فقط ما أنتجته على المستوى الاقتصادي، بل أيضاً ما أفرزته على المستوى الاجتماعي، حيث نشأت في البلاد طبقات وسطى تتميّز بسلوك ظاهر جداً وواضح مثل الشمس.

ـ يقوم سلوك هذه الطبقات الاجتماعية الجديدة على المستوى الاقتصادي بسباق محموم نحو الثراء. فالعمل والعمل الإضافي والسعي الدائم للترقّي يميّز أفراد هذه الطبقات الوسطى الذين لا يهدأون في سعيهم المادي. وكأني بهم يعوّضون، من حيث لا يدرون، ما فات جميع الأجيال الصينيّة السابقة. ونظراً إلى مرتكزات الثقافة الصينيّة الكونفوشيّة، فإنّ العمل خير وواجب اجتماعي، لذا لا مانع من الإكثار منه، لا بل تمثّل البحبوحة والثراء مجد الإنسان.

أما على المستوى الاجتماعي، فتتميّز الطبقات الوسطى الجديدة في الصين بشغف بالغ بوسائل الراحة والترفيه، حتى باتت الصين البلد الثاني بعد ألمانيا في اقتناء أفراده أكبر عدد سيّارات BMW في العالم.

سمح تحسّن الأجور المطّرد بذلك، حيث توفّر المال لدى العاملين بشكل أكبر وأكبر، أي إنّ البحبوحة الاقتصاديّة فتحت شهيّة العاملين للرفاهيّة والمزيد منها كلما

(١١) Eric ANDERSON, op. cit., p. 77.

(١٢) *Atlas Larousse* 2013, op. cit., p. 123.

عظمت المدخرات. فالرواتب السابقة كلّها تضاعفت مرتين أو ثلاث أو أربع مرّات خلال العقدين الأخيرين.

كما أنّ الدولة الصينيّة، بفتحها الباب على مصراعيه أمام الملكيّة الخاصّة شجّعت المصارف (ومعظمها حكومي) على إقراض عموم الناس ما يحتاجونه لتثمير ممتلكاتهم، أو حيازة ممتلكات بالنسبة إلى الذين لم يكونوا يملكون بيوتاً مثلاً. شاركت بالتالي المصارف، في القطاع العام، في عملية الاستنهاض هذه التي أفاد منها لاحقاً القطاع الخاص، حيث إنّه يتبيّن هنا، كما لاحظناه في الأنموذج السنغافوري، كيف أنّ توجيه الدولة للثروة العامة في البلاد ينعكس عدالة اجتماعية أكبر من ناحية وتنشيطاً سليماً وغير جشع للقطاع الخاص. الأمر الذي أفاد جداً تعاظم حجم الطبقات الوسطى في البلاد تدريجاً.

أما على المستوى الثقافي، فإنّ أكثر ما يلفت المراقب في سلوك هذه الطبقات الاجتماعية الجديدة التي قدّرتها أكاديميّة العلوم الاجتماعية الصينيّة بـ ١٩ في المئة من مجموع الشعب الصيني في عام ٢٠٠٥[١٣]، أنها شديدة الإعجاب بنمط حياة الغربيين.

«فقد أُحصي في عام ٢٠٠٦ في بيجين وحدها، وجود ٤٧ محل Mac Donald's، علاوة على انتشار واسع لمحلّات KFC وPizza Hut وStarbuck's»[١٤].

تشير الباحثتان الفرنسيتان أيضاً اللتان عاينتا الأمور كلها ووثّقتهما في كتابهما إلى ما يأتي: «لاحظت شركة (L'Oréal) لأدوات التجميل أنّ مبيعاتها كافّة قد زادت، وليس فقط مبيعات منتوجاتها المرتفعة السعر فقط. كما أنّ الـ (Golden Resources) في شنغهاي افتُتِحَ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ كأكبر (mall) في العالم، حيث يمتدّ على مساحة ٦٠٠٠٠٠ متر مربع، ويضمّ أكثر من ألف محلّ تجاري و٢٣٠ درجاً آلياً»[١٥].

تسعى الطبقات الوسطى الجديدة في الصين لتقليد الطبقات الوسطى الأخرى عبر العالم عبر تحقيق شبعها من المنتجات المستوردة والفاخرة. ومثالها الأعلى الاستهلاكي هو الغرب المعاصر.

---

(١٣) GAVALDA et ROUVIN, op. cit., p. 60.
(١٤) Ibidem, p. 55.
(١٥) Ibidem, p. 56.

على المستوى النفسي ـ الاجتماعي تميّز الطبقات الوسطى الصينيّة نفسها أيضاً بأنّها باتت اليوم تعتمد السياحة في شقّيها الداخلي والخارجي. ففي الصيف يتهافت السيّاح الصينيّون بالملايين إلى جزيرة هاينان (Hainan)، الملقّبة بهاواي الشرق، لاعتدال وهدوء مناخها. أما في فصل الشتاء فيتهافت بدورهم ملايين آخرون إلى هاربين (Harbin) في شمال ـ شرق البلاد، والملقّبة بموسكو الشرق، حيث التزلّج والتمتّع بالثلج متاح في منتجعات متخصّصة، أي إنّ الطبقات الوسطى الصينيّة تمارس فردانيّتها كما تشاء، وتسعى وراء تحقيق حرّيّاتها الخاصة بحريّة شبيهة بتلك التي يتمتّع بها أبناء الطبقات الوسطى عبر العالم، حيث إنّ تحقيق الذات وإشباعها أضحى متاحاً في الصين الذهبيّة الجديدة شرط عدم المساس بالأمن السياسي العام للبلاد، وهو أمن يتيح للبلاد استقراراً لم تعرفه الصين منذ قرن ونصف عندما وقعت في لعبة الأمم والمطامع الكولونياليّة الغربية.

الاستقرار السياسي العام هو الذي أتاح للطبقات الوسطى بأن تتوسّع وتحتلّ هذه المساحة الفسيحة في النسيج الاجتماعي العام. في المقابل، فإنّ التمرّد السياسي على الوضع القائم سيتسبّب بخسارة معظم هذه المكتسبات.

لذلك، تُشدّد السلطة في تطبيق النظام وتشديد الرقابة السياسية على المواطنين لا يأتي من باب التسلّط والدكتاتوريّة، بل من باب محافظة السلطة على الانسجام العام، واجبها الأول حتى قبل تأمين الرفاهيّة.

ها نحن نعود مجدّداً إلى مفاهيم المعلِّم كونغ، بلبوس شيوعي هذه المرّة، للتعبير عن خصوصيّة الشخصيّة الصينيّة التي لم يفارقها قط قلق دفين في الوقوع مجدّداً في الفوضى، هذا العدوّ التاريخي للأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.

ـ في سياق التغييرات النوعيّة التي شهدتها الطبقات الوسطى الجديدة في الصين لا بدّ من أن نشير أيضاً إلى التغييرات التي طرأت على الأخلاقيّات العامة للأجيال الذهبيّة الجديدة.

لاحظ الزوّار الأجانب للصين، بخاصة أولئك الذين يزورون البلاد بشكل شبه دوري، في العقد الأخير تزايداً لافتاً للجمعيّات الخيريّة في المدن. كما أنّهم لاحظوا أنّ المحاماة أضحت مهنة مرموقة اجتماعيّاً... لكون أصحابها يدافعون عن حقوق الناس، وعلى عكس ما هي الحال في بلدان أخرى عبر العالم. كما أنّ نظام تبادل

الهدايا، الموروث عن الأزمنة السابقة، لا يزال منتشراً على مستوى واسع، بخاصة في الأرياف، من دون أن تتمكّن الاشتراكية من أن تمحو صيَغ التعبير الشخصي عن الفردانيّة الإنسانيّة.

كما أنّ عدداً لا بأس به من الجمعيّات الخيريّة تُموَّل من متعهّدين نجحوا في حقل الأعمال وكدّسوا ثروات من دون أن ينسوا جذورهم الطبقيّة الشعبيّة، حيث تعمل معظم هذه الجمعيّات في مجال الصحة العامة (عبر مستوصفات) والتعليم (عبر مِنَح جزئيّة ومساعدات) ومحو الفقر (عبر المساعدات في التغذية والكساء).

كما أنّه، بُعيد الهزّة الأرضية التي ضربت منطقة سيشوان (Sichuan) في عام ٢٠٠٨، شهدت البلاد استنهاضاً للهمم، حيث اجتاحت مشاعر التضامن القطاعين العام والخاص. وإضافة إلى ميزانية المساعدات التي قرّرتها فوراً الحكومة المركزيّة آنذاك، حصلت هيئة الإغاثة على مساعدات فرديّة، من الصين كافة، فاقت ٨٠ مليون دولار أمريكي، في تعبير واضح لهذا الشعور الاجتماعي الشامل تجاه الخير العام.

يشير في هذا السياق باحث صيني تابَعَ من أميركا هذه الظاهرة إلى أنّ «أكثر من ٢٥٠٠٠٠ متطوّع ومتطوّعة توجهوا فوراً إلى سيشوان، على نفقتهم الخاصة وبمبادرة فرديّة منهم. علماً أنّ معظمهم كانوا من الشباب المولودين في الثمانينيّات من القرن العشرين»(١٦).

ماذا يعني هذا كلّه؟

يعني ببساطة أنّ مجتمعاً مدنيّاً أبصر النور في الصين الذهبيّة (ما زادها إشراقاً) وتشكّل وعي جديد، حديث، في قلب بلد عاش طويلاً في ظلّ الشيوعيّة قبل أن يقرِّر أبناؤه إنضاج اشتراكيتهم باتجاه مزيد من الإنسانيّة والانفتاح على عموميّة هذه النزعة الإنسانيّة التي ليست حِكراً على الشعوب الغربيّة المتقدِّمة.

عرفت الشعوب الآسيويّة، هي أيضاً، كيف تُظهر تقدّميّتها، ضمن ثوابت شخصيّتها الثقافية الخاصة.



(١٦) Yunxiang Yan, «The Changing Moral Landscape», *in Deep China: The Moral Life of the Person*, University of California Press, Berkeley, 2011, p. 66.

التجربة الصينيّة هي فعلاً تجربة مميَّزة وغنيّة، حصلت خلال مدّة وجيزة، جالت إبّانها الصين، على أبرز ما توصَّل إليه العالم، شرقاً وغرباً، في المجالات كافة.

بدأت المسألة بتفعيل محرِّك التنظيم، بضبط صارم للتكاثر السكّاني، اعتماداً على الانضباط الذاتي الذي تلتزم به الشخصيّة الصينيّة تجاه الحاكم، القيِّم على الخير العام، منذ عهد كونفوشيوس. وبإمكان الصين إعطاء دروس للعالم أجمع في مجال التنظيم على غير صعيد، لشدّة مهاراتها الذهنية والعملية في هذا الحقل.

في هذا السياق يندرج تفعيل محرِّك الديالكتيك بدلاً من محرِّك البوليميك غرباً، انطلاقاً من ضرورة قيادة التغيير الذي لم يرفضه الحزب الشيوعي الصيني، لكن على قاعدة الانتظام العام والأمن الاجتماعي والسياسي المستقرّ. فالصينيّون ليسوا على عجلة من أمرهم، ويعرفون أنّ بلوغ الأهداف، بخاصة السياسية، يجب أن يتمّ بهدوء... وانسجام.

يسمح هذا المصطلح القادم من الأزمنة الكونفوشيّة الغابرة للصينيين، بالتعامل مع المتناقضات من دون الانزلاق في مطبّاتها. فهم يوافقون ضمناً على شعار الفرنسي أوغست كومت الذي قال بضرورة التقدّم، لكن ضمن الانتظام العام. وهو شعار سياسي نقله أحد تلاميذه إلى العلَم البرازيلي في حينه، حيث نقرأ بوضوح (ordem e progresso).

كما حرَّك الصينيّون بفاعليّة لافتة محرِّك المعرفة، بدايةً تقليداً، ثم إبداعاً. وهذا أمر ينسجم أيضاً مع شخصيّتهم الثقافية التي يأتي فيها التعليم والعِلم في رأس قائمة التعاليم الكونفوشيّة، كواجب شخصي وجماعي على جميع الناس. ففي الصين الدارس يغلب الفارس، على حدّ تعبير المثل الشعبي اللبناني، لا قولاً، بل فعلاً.

تمّ تفعيل محرِّك الربح في الصين في ضوء محرِّك المعرفة. إذ إنّ قراءة فريق دينغ هسياو بينغ المتأنية للمشكلات الاقتصادية المتراكمة في زمن الصين الحمراء، على البارد، سمح للقائد الجديد بإطلاق مبادرته الإصلاحيّة، بعد الاطلاع بأمّ العين على التجارب المفيدة كلها في هذا المجال.

أما محرِّك الهيمنة، في الصين الحالية، فيرتدي أيضاً اللون الذهبي، إذ إنّه لا يرغب في التفعيل ضد الآخرين، بل دفاعاً عن الذات بالاعتماد على التفوّق الاقتصادي. فالنمر الذي كان غارقاً في السبات استفاق، لكنه لم يعتدِ على أحد، على عكس ما كان مروَّجاً له في بعض الإعلام الغربي.

الفصل السابع
من الشرق إلى الغرب

بعدما ذهب قطار السيطرة من الغرب إلى الشرق، ها نحن نشهد اليوم عودةً لهذا القطار من الشرق إلى الغرب على نحو لم نتوقّعه. بخاصة أنّ البلدان كلها التي أنجزت هذا الاستنهاض كانت ترزح تحت وطأة استعمار و/أو احتلال عسكري وسياسي واقتصادي حتى وقت قريب. لذلك يدعو هذا الاستنهاض إلى الدهشة.

كيف تمكّنت هذه البلدان من أن تقف على رجليها بعدما كانت مرميّة على الأرض؟ وعلام اعتمدت في عملية إعادة بناء نفسها؟ وما هو الدور الذي قامت به منظوماتها الفكرية في هذا المشروع الأكبر؟ ولماذا حصل الأمر في عدد من البلدان الآسيويّة على نحو أساسي؟

لمسنا بكل تأكيد أجوبة عن هذه الأسئلة المختلفة في الفصول السابقة، وتبيَّن لنا بما لا يقبل الشك أنّ السبب الأول يعود إلى اعتناق هذه الدول كلها نظرية الدولة الحديثة، الغربيّة المنشأ، مع تلاوين محلّية مختلفة. فالقطيعة الإبيستمولوجية مع دولة المُلك ودولة العصبيّة الخلدونيّة شكّل سرّ التحوّل، ثم سرّ النجاح والتفوّق الأوّل.

صحيح أنّ الانتقال إلى الدولة الحديثة جاء مفروضاً في اليابان، وقسريّاً في كوريا، وخياريّاً في سنغافورة، وطوعيّاً في الصين، بيد أنّه جاء بناءً لقراءة عقلانيّة

للواقع الذاتي والمحلّي لكل بلد من هذه البلدان. وهذه القراءة العقلانية، لا العصبيّة، كانت أصعب ما عاشته هذه البلدان التي تحوّلت بفضل هذا الانتقال الذهني إلى دولٍ حديثة.

بعد ذاك، كان من الممكن أن تُعيد هذه الدول الحديثة الفتيّة التوازن إلى معادلة السيطرة التي كان يقيمها الغرب معها. فتماماً كما أنّ بالإلماس فقط يتمّ قصّ الألماس، من غير الممكن مواجهة الغرب مواجهة حقيقيّة وموضوعيّة إلاّ باعتماد أداة من مادة الغرب نفسه. فالدولة الحديثة وحدها باستطاعتها أن تواجه دولة حديثة أخرى، لا بل كوكبةً من الدول الحديثة التي باتت تنسّق في ما بينها عمليّات السيطرة راهناً.

الطلاق مع دولة العصبيّة ودولة المُلك سمح لاحقاً لكل دولة من هذه الدول الآسيويّة الحديثة أن تقيم استراتيجية مواجهة صامتة وذكيّة وفاعلة، على أساس لعبة شطرنج أعيد سَنّ بعض مبادئها في ضوء المعطيات المعرفية الخاصة بهذه الدول. فارتسمت تدريجاً ملامح لعبة شطرنج آسيويّة جديدة تواجه بها هذه البلدان اليوم الغرب وتفاجئه بمهاراتها وقدرتها على لعب لعبة الهزائم بشكل معكوس، لكن بشكل محدود حتى الآن. بانتظار ما سيكشفه المستقبل.

تقوم لعبة الشطرنج الآسيويّة المبتكرة هذه، على سلسلة من المبادئ ـ الحِكَم تقول:

١ ـ عندما تخسر الحرب، ابحث لجيشك عن ساحة بديلة لخوض حربك التالية: فالهزيمة العسكريّة ـ أيّاً كان حجمها ـ لا تعني هزيمة الأمّة أو الشعب، ذلك أنّ بقاء الأمّة أو الشعب هو الجوهر الاجتماعي الحقيقي لكل أمّة أو شعب، لا بقاء المؤسّسة السياسية أو العسكرية أو حتى الدينيّة.

لذلك، عندما تقع الهزيمة، يقوم لاعب الشطرنج الآسيوي بمراجعة مؤلمة لها ولحيثيّاتها، حيث إنّ خطة ما بعد الهزيمة تنطلق على الدوام من عملية نقد ذاتي على غير مستوى، بحيث تبحث في تلافيف ودقائق المرض العضال الذي أدّى إلى الهزيمة، والذي سرعان ما يكتشف خلالها اللاعب الآسيوي أنّ العصبيّة أدّت دوراً أساسيّاً في هزيمته، فيقرّر الإقلاع عنها باعتماده اعتماداً نهائياً للدولة الحديثة على النمط الغربي.

إلاّ أنّ هذه الخطوة تستتبع خطوة أخرى ملازمة لها تكمن في اعتماد العقلانيّة اعتماداً نهائياً لسلوك الدولة في المجالات كافة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لذلك، انطلاقاً من مراجعة الأوضاع التي كانت قائمة قبل الحرب وقبل الهزيمة، يعمد لاعب الشطرنج الآسيوي إلى مغادرة الساحة التي هُزِمَ فيها للانتقال إلى ساحة جديدة هي الساحة الاقتصادية. وميزة هذه الساحة أنّها تُدار بعد ذاك بروحيّة عسكريّة، نظراً إلى دقّة التنظيم والأداء، لكن بعقيدة عقلانية.

مآل الحرب العسكرية مثل مآل الحرب الاقتصادية... الربح.

من هنا، فإنّ ربح حرب اقتصادية يوازي ربحاً لحرب عسكريّة. بل إنّه يفوقه بدرجات، قياساً للأرباح الجانبيّة التي يجنيها شعب الأمة أو البلاد على المستوى الاجتماعي والتربوي والفني والإعلامي. فالانتصار في ساحات الاقتصاد العالمية يفتح أمام الشعب الآسيوي المنتصر أبواب السياحة العالمية وتبادل الخبرات البحثيّة والاحترام الثقافي العام.

يحترم الغرب كل بلد يسدّد نجاحاً اقتصاديّاً على رقعة الشطرنج العالميّة، ويتعامل بازدراء مع كل بلد يهزمه عسكريّاً ـ علماً أنّ البلدان كلها قابلة للهزيمة عسكريّاً عاجلاً أم آجلاً أمام قوّة الغرب العظمى في هذا الميدان. لذلك دفع إدراك بعض البلدان الآسيويّة ذات البصيرة الاستراتيجية أنّ مقارعة الآلة العسكريّة الغربية ـ الأمميّة أمر خاسر سلفاً، في ظل موازين القوى العالمية، إلى التبصّر عقلانيّاً في قدراتها واتّخاذ قرار الانتقال الطوعي إلى حقل لا يمكن الغرب أن يهزمهم فيه، هو الحقل الاقتصادي.

هذا الحقل ليس في الواقع مساحةً إنسانية محايدة، بل هو ساحة لحرب اقتصادية ـ اجتماعية دائمة بين الشعوب. وأقصى ما يخشاه الغرب المسيطِر حالياً هو أن يفقد سيطرته على هذه الساحة؛ لذلك لجأ إلى العولَمة باعتبارها أسلوب هيمنة جديد على العالم بعدما تراجع زمن السيطرات العسكريّة البحتة.

خاض اللاعب الآسيوي حروبه الجديدة وغير المعلنة بمهارة لافتة على هذه الساحة التي تبيَّن أنّها ساحة حرب مفتوحة يستحيل على الغرب أن يسيطر عليها كلّياً مهما فعل.

٢ ـ لا تهدف لعبة الشطرنج الآسيويّة إلى مخاصمة الغرب بالضرورة، بل إلى مصادقته: لم يعد هدف المتخاصم رغماً عنه ـ الآسيوي ـ التغلُّب على الغرب بالمعنى العصباني للكلمة، أي بمعنى تسديد الغُلب عليه ومحوه من الرئاسة، بل أضحى الهدف وضعه عند حدّه الموضوعي واحترامه لحدوده.

يشعر الآسيوي أنّ النماذج التي يسوّقها الغرب ليست بمجملها لا عالميّة، ولا أمميّة، بل مرتبطة بتجربة تاريخيّة سمحت للغرب بالتفوّق والسيطرة[1]، الأمر الذي لا يسمح للغربي بفرض نماذجه فرضاً. مع العلم أنّ ذلك لا يعني، في المقابل، أنّ الآسيوي لا يرى في الغرب المعاصر مصدراً يستلهم منه أفكاراً وتصوّرات متقدّمة جدّاً.

سعي الغرب إلى الربح باعتباره قيمة بحدّ ذاته، مبتوراً عن أبعاده الاجتماعية (لا الإنسانيّة كما يقول ادّعاءً الغربيّون) لا يلتقي مع تعاليم الكونفوشيّة التي لا تفصل بين الرفاه الذاتي عن الرفاهيّة الاجتماعيّة. لذلك فإنّ فكرة الربح أُعيد تأهيلها كونفوشيّاً في معظم التجارب الآسيويّة، في اليابان وكوريا وسنغافورة والصين على نحو خاص.

أما فكرة الانسجام الكلّي (harmony)، الغريبة عن التفكير الفلسفي الأوروبي والأمريكي، حيث تذهب الأفضليّة إلى فكرة الحريّة (المبهمة والفضفاضة في نظر الآسيويين)، فقاعدة أساسية لحياة الفرد والجماعة والحاكم والمحكوم وأمور الدنيا كلها التي يصرّ الآسيويّون على بلوغها على الدوام.

في المقابل، يرى لاعبو الشطرنج الآسيوي أنّ للغرب سمات لا يُستهان بها، جديرة بالتقليد، منها فكرة التقدّم التكنولوجي الذي يسمح، من خلال التصنيع، بحلّ العديد من مشكلات البشر، بخاصة عندما تضحي أعدادهم ضخمة. فيعترف لذلك الآسيويّون للغربيين بالتفوّق العلمي مرحلياً من دون التعقّد من الأمر، ساعين خلف ردم الهوّة التي تفصلهم عن هذا التفوّق.

كما أنّ فكرة العلمانيّة تريح الآسيويين على مستوى التعامل السياسي العام، حيث لا تقيم أصلاً البلدان الآسيويّة التي نشأت على الفكر الكونفوشي والفلسفة الطاويّة قيمة خاصة للدين، فتتعامل لذلك مع الغربيين لا بصفتهم أتباعاً لدين صليبي، بل مع الغربيين بصفتهم أتباعاً لمعتقدات خاصة بهم. ومن هنا لا خوف دفيناً من أن يهدّدوا معتقداتهم التي هي فلسفية وعامة، لا دينيّة.

لذلك لا يرى الآسيويون في الغربيين أناساً متفوّقين في المطلق، ولا أناساً متخلّفين وكفّاراً في المطلق، بل يرون فيهم أصحاب تجربة حضاريّة قويّة. وهم

(١) Dipesh CHAKRABARTY, *Provincializing Europe, Postcolonial Thought and Historical Difference*, Princeton University Press, New Jersey, 2000.

يحترمون قوّتهم ويسعون إلى التساوي معهم، لا إلى نفيهم أيديولوجياً أو إلى الاستخفاف بهم.

من هنا، أتت مصادقة الغرب، بعد المخاصمة، واضحة في الأنموذج الياباني، على حدّ السيف، وكذلك في الأنموذجين الكوري والسنغافوري، حيث أتت أكثر حماسة وأقل تشنّجاً. أما في الأنموذج الصيني فجاءت التجربة ندّيّة وأشدّ هيبةً. غير أنّها، في الحالات كافة، لم تكن نابعة من عداء عصباني تاريخي تجاه الغرب والغربيين.

٣ ـ يعتمد اللاعب الآسيوي، في لعبة الشطرنج التي ابتدعها، لغة اللاعب الغربي، مدخلاً إلى فضائه الفكري والمادي: لا ينطلق اللاعب الآسيوي في تعامله مع اللاعب الغربي من قطيعة، بل من تواصل. ويتمثّل هذا التواصل في اعتماده الطوعي للغة الآخر المسيطِر، وسيلةً للتبادل. علماً أنّه، بوضْع نفسه على منصّة الأجنبي، وعلى موجته اللغويّة، يكون قد وَضَعَ نفسه على موجته المعرفية أيضاً.

يعبّر بذلك اللاعب الآسيوي عن مسائل عدة:

الأولى، هي أنّه لا يعتبر لغته لغةً مقدّسة، أو لغة فوق سواها من اللغات تحت أي اعتبار. وهذا شأن يعجز عنه لاعبون آخرون في القارة الآسيويّة نفسها حيث يبقون القطيعة في التواصل ويعجزون بالتالي الدخول في اللعبة غير مكبّلين، الأمر الذي يحوّل بعد ذاك لعبة السيطرة إلى لغة عصبيّات وإلى سعي لتحقيق الغُلب أو لتلافيه من منظور عصباني.

علماً أنّ لعبة السيطرة، كما يلعبها الغرب، هي لعبة حديثة. واللاعب الذي يدخل إلى رقعة الشطرنج مسلّحاً بأسلحة العصبيّة والمجتمع العصباني غير قادر على التحرّك بحريّة. فهو لا يفهم اللاعب الآخر، ولا اللاعب الآخر يفهمه. في حين أنّه هو بحاجة إلى معرفة اللاعب الغربي ويحجم عن التواصل معه، فيما اللاعب الغربي ملمّ بمعرفته هو، ولا يحتاج إلى التواصل معه.

فَهِمَ اللاعب الآسيوي جيّداً هذه القاعدة التي جعلته يخسر حروبه في الماضي مع المستعمِر الغربي. لذلك بدّل استراتيجيته واعتمد ساحة جديدة لحروبه (الاقتصاد)، ولغة جديدة (الإنكليزية) لهذه الساحة، أي إنّه تعامل مع الهزيمة العسكريّة بحسب ما توصي به الفلسفة الطاويّة، بالاعتماد على العقلانيّة المَرِنة.

بهذه المراجعة بيّن اللاعب الآسيوي الجديد أنّه قادر على السيطرة على نفسه قبل أن يعقد العزم على السيطرة على الآخر الغربي، حيث إنّه تسلّل إلى ملعبه واعتمد لغته لهدفين: التواصل معه ومراقبته عن كثب في أثناء اللعب، والتمكّن من استباق أفكاره بمعرفة ما يفكّر به الخصم ويحوكه من تكتيكات ميدانيّة.

من هنا، بإمكاننا أن نعتبر أنّ المسألة الثانية التي يشير إليها اعتماد اللاعب الآسيوي الطوعي للغة الإنكليزيّة هو توسيع رقعة انتصاره على اللاعب الغربي باجتياح فضائه اللغوي والمعرفي على حدّ سواء. ذلك أنّ إتقان لغة الخصم مصدر قوّة.

توصُّل اللاعب الآسيوي إلى هذا المستوى من فهم قواعد الصراع سمح له بنقل خصمه الغربي، من دون طبل أو زمر، إلى ساحته هو، حيث يلعب لعبة الهزيمة من دون مخاطرة تُذكر، مستخدماً درعين معاً، درع الساحة الاقتصادية التي طالما اعتبرها الغرب ساحته الخاصة، ودرع اللغة الإنكليزية، لغة خصمه.

هذه اللعبة هي دفاعية في ظاهرها، غير أنّها، في باطنها، لعبة هجوميّة بامتياز. وبرع اللاعب الآسيوي في أدائها إلى درجة أنّه، من بين العمالقة الاقتصاديين الثلاثة الأكبر على المستوى العالمي، نلاحظ اليوم وجود عملاقين آسيويين هما الصين، في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، واليابان في المرتبة الثالثة.

٤ ـ يلعب الآسيوي الشطرنج على قاعدة استراتيجية دفاعيّة: حيث لا تهمّه من الرقعة سوى المساحة التي تتحرَّك عليها أحجاره. حتى لو كان هجوميّاً في مبادراته، غير أنّه لا يسعى، في نهاية المطاف، إلى السيطرة على العالم، كما هي الحال مع اللاعب الغربي الذي يعيش هذه الفكرة منذ خمسة قرون ونيّف، بل يكتفي استراتيجياً بالدفاع عن مجاله الحيوي.

لم تخرج الإمبراطوريّة الصينيّة يوماً من حدودها، ولا حتى حاولت احتلال شبه الجزيرة الكوريّة في ما مضى، مع سهولة تنفيذ مشروع كهذا على المستوى العسكري، نظراً إلى كوابح التفكير الكونفوشي الذي يسعى الفرد في إطاره إلى التكامل مع الجماعة، والجماعة مع أهل البلاد.

بما أنّ المسألة، في عمق النفسيّة الكونفوشيّة، من المفترض أن تفضي إلى الانسجام الكلّي، فإنّ أي مشروع هيمنة على آخرين، أيّاً كانوا، يتناقض مع تحقيق ما يصبو إليه الهابيتوس التاريخي الكونفوشي من رفاهيّة الذات ضمن الرفاهيّة العامة.

اللاعب الآسيوي على نحو عام (ما عدا الشذوذ الياباني) لا تستهويه عمليات احتلال مساحات الآخرين على رقعة الشطرنج داخل الدائرة الآسيويّة، فكم بالأحرى المساحات الأبعد، في الغرب الأدنى (أوروبا) والغرب الأقصى (أميركا).

لا ينشأ اللاعب الآسيوي على فكرة الهيمنة العالميّة، ولا على فكرة التفوّق العرقي على الآخرين، كما هي الحال عند الغربي الذي يتنشّأ اجتماعياً وثقافياً على هذه الفكرة. من هنا يرى الآسيوي في المحافظة على حدوده الحيويّة أُفقاً طبيعيّاً وكافياً على حدّ سواء.

انطلاقاً من هذا الاقتناع وبناءً على الأذى الذي عاشته الشعوب الآسيويّة في أزمنة الاستعمار وحروب الأفيون وسواها من التعدّيات الوقحة على الإنسان فيها، توصّل لاعب الشطرنج الآسيوي المعاصر إلى خلاصة مفادها أنّ هجومه يجب أن يكون دفاعيّاً لئلا يتخطّى حدوده ويقع في ما وقع فيه الغرب المهيمن مراراً.

كما أنّ لعبته يجب أن تكون هجوميّة ـ دفاعيّة، تأميناً للانتصار الذي سيحققه ضمن الساحة التي تتحرّك فوقها أحجاره، وألاّ تقتصر على لعبة دفاعية صرفة ـ كي لا يضطرّ إلى معاودتها باستمرار ـ ولا هجوميّة صرفة ـ كي لا يقع في غير المحسوب وغير المتوقَّع.

من هنا، يستنفر لاعب الشطرنج الآسيوي المعاصر عقله بحكمة على الدوام، بغية عدم خسارة الانتصار الذي حقَّقه في المجال الاقتصادي، لعلمه أنّ انتصاره العظيم هذا يحتاج قبل أي شيء آخر إلى سلم وسلام عالمي.

يقف لذلك اللاعب الآسيوي عند هذا الحدّ طوعاً لإدراكه العقلاني أنّ ما ربحه في لعبته السلمية قد يخسره في لعبة حربيّة.

هو شَبِع من الحروب وعاش آثارها في جسده وأرضه، ويعلم تماماً أنّ إعادته إلى هذه الدائرة ليست في مصلحته. لذلك يلعب لعبة الندّ الاستراتيجي، لا لعبة الخصم العالمي الاستراتيجي.

٥ ـ اللاعب الأهم، على رقعة الشطرنج الآسيوي، هم الجُند: أكثر ما يعتمد عليه اللاعب الآسيوي في لعبة الشطرنج الدولية هو الجُند. لكن ليس أي جُند، بل صنف خاص من العسكر الذي تربّى عناصره، في حقول الحياة كافة، على الطاعة. فالانضباط الجماعي الذي يُظهره الجُند على رقعة الشطرنج الآسيويّة مختلف عن

الانضباط الذي كان يظهره عسكر الجيش الألماني في زمن هتلر، حيث إنّ هذا وجداني وذاك أيديولوجي.

الفرق كبير بين أن تكون طاعة الجُند نابعة من اقتناع وجداني شامل، فكري وحياتي، في آنٍ معاً، وبين أن تكون الطاعة نابعة من اقتناع أيديولوجيّ، جيّاش ومرحليّ.

الطاعة الأيديولوجيّة شكل من أشكال الطاعة العصبيّة، تقوم على فكرة المجتمع المنغلق، كما يشير إليه كارل بوبر. وبالتالي، فإنّها تزول مع انكسار العصبيّة. وهذا ما حصل بالتحديد لألمانيا الهتلريّة. أما الطاعة الوجدانية فلا تنكسر لأنها تلامس الخيار الفلسفي العام عند الإنسان، المرتبط بالبقاء الوجداني الكلّي، لا بالبقاء الفكري فحسب.

لذلك، على الرغم من الكوارث التي عاشتها الصين وكوريا واليابان، وعلى الرغم من القهر الذي عاشته سنغافورة، لم تنكسر عزيمة شعوب هذه البلدان، بل بقيت صامدة وغير قابلة للذوبان. فالأساس الكونفوشي لهذا الموقف الحياتي العام بقي العمود الفكري للسلوكين الفردي والعام عند هذه الشعوب في أحلك الظروف الاستعماريّة التي مرّت بها، والتي لم ترحمها قط.

بل إنّ النخاع الشوكي الكونفوشي تكوّن من جديد في العقائد اللاحقة كلها التي اعتمدتها دول هذه الشعوب، مخترقاً الليبرالية والاشتراكية على السواء.

من هنا، تبدو الطاعة، في مفهومها الآسيوي، عند الجُند الذي يتحرّك على رقعة الشطرنج العالمية، غير مألوفة ومُربكة بعض الشيء بالنسبة إلى الغربيين، حيث إنّهم لا يفهمونها، أو بالأحرى لا يفهمون طبيعة تركيبها التي تختلف عن نوعَي الطاعة المعروفين لدى الغرب، أي الطاعة الدينيّة والطاعة الأيديولوجيّة.

ترتبط الطاعة التي تتغذّى على المشرب الكونفوشي بمفهوم آخر هو الاستقامة الأخلاقيّة، لا الواجب الفكري أو الديني. لذلك هي أقرب إلى نمط الحياة منها إلى السلوك الاجتماعي العام. وهي لا تنفصل عن التوازن العام للمجتمع.

يتحرّك الجندي الآسيوي، على رقعة الشطرنج، جماعيّاً، بروحيّة واحدة، لا بعقيدة واحدة أو أيديولوجيّة واحدة. وهو لذلك مطيع للسلطة لكونه مقتنع، في صميم وجدانه، أنّ هذه السلطة، مهما كانت جائرة في ظرف من الظروف، سوف تعود إلى الانسجام الكلّي الذي لا مفرّ لها من بلوغه. عندها تتحقّق الرفاهيّة العامة.

الطاعة البَنويّة، عند الجندي الكوري أو العامل الياباني أو راقص الباليه الصيني أو الموظّف السنغافوري، طاعة وجدانية شاملة، لا طاعة وظيفيّة وظرفيّة، مشروطة بعقد معنوي ومادي ثنائي.

٦ ـ في لعبة الشطرنج الآسيويّة، قد يغادر أحياناً برج آسيوي فريقه للانضمام إلى الفريق الغربي من دون أن يُعتبَر الأمر خيانة: انسجاماً مع العَولَمَة التي ما عادت اليوم مشروعاً غربيّاً محضاً، بل هي مشروع غربي ـ آسيوي.

فَهِمَ لاعب الشطرنج الآسيوي الذي اختار ساحة الاقتصاد مجالاً جديداً له، أنّ هذه الساحة ساحة مفتوحة له ولسواه. لذلك تقع مسؤوليّة تحصينها وتدعيمها على جميع الذين يعتاشون منها. من هنا لا مانع عند اللاعب الآسيوي في أن يقدّم على سبيل الإعارة أو الإعانة أحد أبراجه لحلّ مشكلة وقعت في ميدان خصمه الذي هو، في الوقت نفسه، شريكه في رقعة الشطرنج العالمية.

اليابان تموّل من دون تلكّؤ ما تحتاج إلى تمويله الولايات المتّحدة من دون أن تضطرّ إلى حلّ كيسها. وكذلك يصرّ رئيس الوزراء السنغافوري على أن يُساهم شخصيّاً في اعتماد اللغة الإنكليزية لغة تعليم أولى في المدارس الصينيّة التقليديّة في بلاده. ولا مانع للصين من دعم اليورو الأوروبي المتصدّع من جرّاء سياسات الإنفاق الخاطئة لدى اليونان والبرتغال، أو مؤازرة الخزينة الأمريكية الرازحة تحت الدين.

تُساهم أبراج الاقتصاد الآسيوي شرقاً وغرباً في دعم مسيرة العَولمة التي أضحت جزءاً استراتيجياً من سياساتها العالميّة. ذلك أنّ المحافظة على الاستقرار العالمي جزء لا يتجزّأ من ديمومة الاستهلاك العالمي، وبالتالي من معدّلات النموّ الاقتصادي المرتفعة في آسيا بفضل الإنتاج الصناعي المكثّف. فالاستهلاك يغذّي الإنتاج، والإنتاج يغذّي النموّ، والجميع بحاجة إلى الاستقرار والسلم.

مَن اعتقد لفترة ما من الزمن أنّ الصين ستكون مصدر حروب ضد الغرب تفاجأ عندما شهد هذا التنسيق الدائم بين أبراج الاقتصاد الصيني، في شنغهاي وهونغ كونغ وبيجين، على وقع الاقتصاد الغربي العام، كما تفاجأ عندما لاحظ غيرة الدبلوماسيّة الصينيّة على مواكبة الاستقرار السياسي العالمي، عبر الأمم المتحدة.

التعامل مع اللغة الإنكليزية في آسيا تعاملٌ مع لغة عالميّة، يحتاجها الجميع، لا مع لغة غربيّة. تماماً كما أنّ التعامل مع الاقتصاد المتعولم تعاملٌ مع اقتصاد

عالمي، لا مع اقتصاد غربي محض، حتى لو لا تزال الهيمنة عليه هيمنةً غربيّة في الوقت الحالي.

تمكّن اللاعب الآسيوي من أن يخرج من قفص الغربي ـ الغريب، وأضحت هذه العقدة النفسيّة ـ الاجتماعيّة أثراً بعد عين بالنسبة إليه. الأمر الذي أزال الزَّيْغ الأيديولوجي من قراءته للوقائع والحقائق، فتمكّن لذلك من التعامل مع الأشياء والأحداث تعاملاً عقلانيّاً مرناً.

بادل الغرب دخول الأبراج الآسيويّة الداعمة له إلى الساحة العالميّة، بحَبْكِ خيوطٍ معرفيّة شديدة الدلالة معها، حيث أُقيمت الألعاب الأولمبيّة العالميّة في اليابان وكوريا والصين بفرح آسيوي لافت، شعوراً بالاعتراف العالمي للتفوّق لحضور هذه البلدان على الساحة الثقافيّة العالميّة، الشديدة الارتباط بالساحة الاقتصادية، والوثيقة التواصل مع الساحة الاجتماعية.

كما شكّلت زيارات بابا الفاتيكان إلى كل من اليابان وكوريا خطوات تذهب في الاتجاه السوسيو ـ معرفي نفسه.

٧ ـ في لعبة الشطرنج الآسيويّة لم تعد الحرب عسكريّة لأغراض اقتصاديّة، بل اقتصاديّة لأغراض سياسيّة: فاللاعب الآسيوي استوعب قاعدة الحروب الغربية الحديثة التي هي من طبيعة تطويعيّة. لذلك فهو يتجنّبها نظراً إلى كلفتها الباهظة وتداعياتها على ما شيّده من عمران بشري وحجري على مدى نصف قرن من الزمن.

من يملك بيتاً جديداً بناه بتضحيات متواصلة وكبيرة، يتحاشى تدميره بأي ثمن. من هنا لا رغبة عند اللاعب الآسيوي في خوض حروب كلاسيكيّة أو حديثة مع الغرب العسكري.

يصبو اليوم دخول اللاعب الآسيوي في اللعبة الاقتصاديّة إمّا لهدف واحد (اليابان، كوريا، سنغافورة) هو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وإما لهدفين (الصين) هما تحسين المستوى المعيشي العام وتأمين مستمسك سياسي على اللاعب الأمريكي، اللاعب العالمي الأكبر.

يشير هنا روبين ميريديث إلى أنّ خلافاً سياسيّاً كبيراً أمريكياً ـ صينيّاً «قد يدفع الصين إلى طرح ما تملكه من سندات على الخزينة الأمريكية للبيع في السوق بأسعار مخفَّضة، وتخلق بذلك موجة تمويليّة عارمة بمقدورها أن تغرق الاقتصاد الأمريكي

بسرعة، حيث إنّ إقدام الصين على البيع المكثّف للسندات سيكون معادِلاً لإطلاق صاروخ بعيد المدى على الشواطئ الأمريكيّة. ولا ريب أنّ مثل هذا المسلسل من الأحداث بإمكانه أن يقع بسبب أزمة مالية آسيويّة مفتعلة تصيب الصين بكارثة».

يضيف المحلِّل: «ويا لها من سخرية حيث أصبح للشيوعيين في الصين مثل هذا النفوذ الهائل على اقتصاد الولايات المتحدة. إنّه يعمل الآن لمصلحة الولايات المتحدة، لكنه قابل للاستخدام بغية الهجوم على الولايات المتحدة اقتصاديّاً»[٢].

في هذه المعادلة يحتاج اللاعب الغربي إلى اللاعب الآسيوي بالقدر نفسه الذي يحتاج فيه اللاعب الآسيوي إليه، حيث إنّ خراب الأول، إن حصل، سيتسبَّب بخراب الثاني. الأمر الذي يضع المنازلة الاقتصاديّة على منصَّة السياسة. فالاستقواء الاقتصادي، الملعوب على قاعدة جيو ـ استراتيجية، يغدو سياسيّاً، تأميناً للداخل الآسيوي من جشع السيطرة الأمريكية.

تسعى لعبة الشطرنج الآسيويّة، برمّتها، إلى عمليّة تأمين سياسي واقتصادي داخلية وكبيرة، لا إلى عملية هيمنة على الخارج. فإن لعبها اليابان على قاعدة صامتة (وهو المالك الأكبر لسندات الخزينة الأمريكية)، أو لعبتها الصين على قاعدة صاخبة، يبقى الهدف دفاعياً وداخلياً بامتياز.

(٢) روبين ميريديث، **الفيل والتنّين**، مرجع مذكور، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

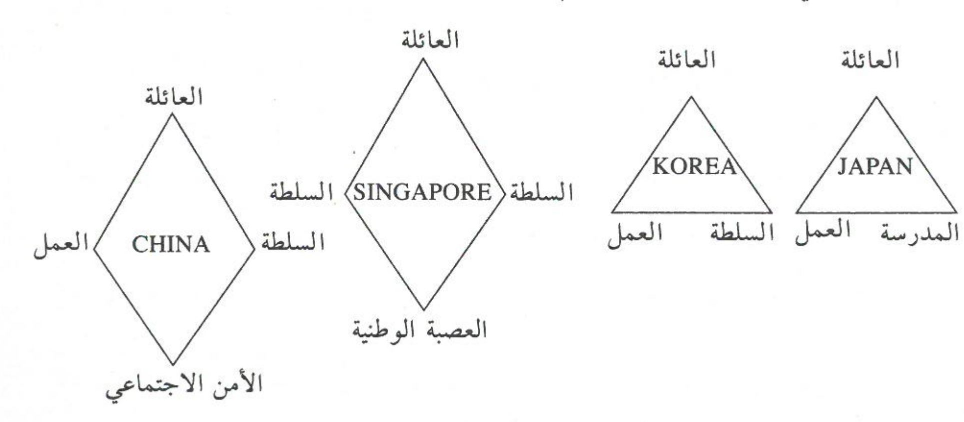
الهجانة الخلاّقة

«... وصوب الشرق أبحرت السفينة»

جبران خليل جبران ـ كتاب النبي

عرضنا أربع تجارب آسيويّة مميّزة ومتمايزة، يربط في ما بينها خيط فكري واحد تجلّى بأشكال مختلفة.

أبرز ما في الأمر أنّ نجاح، بل تفوُّق هذه البلدان، في مجالات عدّة، مَدين لهذا الخيط المعرفي التاريخي الذي صَبَغَ الجميع في مجالات ثلاثة هي التماسك الأسري والإخلاص في العمل وطاعة الحاكم.



في ثلاث تجارب من هذه الكوكبة نلمس حضوراً تاريخياً دفيناً، يتجلّى على شكل صدمة جُرحيّة (traumatism). فالصين قلقة من فقدان الاستقرار السياسي وعودة زمن المجاعة، وكوريا قلقة مما شهدته - ولن تنساه - في الزمن الكولونيالي الياباني، واليابان قلقة من استفراد أرخبيلها أمنيّاً على الدوام.

قلق الصيني والكوري دفاعي؛ أما قلق اليابان فهجومي، أو على الأقل هكذا كان حتى هزيمة ١٩٤٥. أما في سنغافورة فالقلق المعيشي لا يتعدّى حدود ما تعيشه معظم بلدان المعمورة.

تعامل الجميع مع هذا القلق بتفعيل لافت للمحرّكات الذهنيّة بأقصى طاقاتها انطلاقاً من وصفة غير سحريّة، بل موضوعيّة، تقوم على الإرث الفكري القديم، المُعادة صياغته في ضوء ضرورات الحاضر.

بالهجانة الخلّاقة مزجت هذه الشعوب الآسيويّة الحيَّة بين موروثاتها الفكريّة والعمليّة، وبين أفضل ما أنتجته الشخصيّة الغربيّة الجديدة، الحديثة.

التعامل مع الحداثة الغربية وعدم التظاهر بتجاهلها أفضى بهذه الشعوب إلى معادلة جديدة تعتمد الحداثة الغربية، وتقولب نفسها عليها من دون خجل، بل بعقلانية لافتة.

هذا الأمر ما كان ليصحّ لو أنّ الكونفوشيّة كانت ديناً، حيث إنّ ابن خلدون لاحظ في ما مضى عن حقّ «أنّ الدعوة الدينيّة من غير عصبيّة لا تتمّ»[1].

المجتمعات العصبانيّة غير قادرة على التعامل مع الهجانة من دون عصبيّة. بالتالي، فهي ترفضها وتضعها في خانة غير الأصيل. ومن هنا يحمل فعل استهجَنَ باللغة العربية مثلاً معنى خسيساً.

أما الفكر الكونفوشي الذي يدعو إلى حاكميّة العقل ومرجعيّة الإنسان فلا مشكلة عنده في التعامل مع الحداثة الغربية واعتماد أفضل ما عندها، على المستوى الاقتصادي والعلمي، لكن أيضاً على المستوى الاجتماعي والسياسي.

لذلك نجحت التجارب الآسيويّة التي أتينا على ذكرها، لمرونتها العقلانيّة من ناحية، ولغياب النعرة الدينيّة (المُعْلَنَة أو غير المُعْلَنَة) فيها، من ناحية ثانية.

---

(١) ابن خلدون، **المقدّمة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة دون تاريخ، ص ١٥٩.

الهجانة السياسية مُتاحة: في اليابان بين البوليميك والتقليد (مَلَكيّة دستوريّة)، وفي كوريا بين البوليميك والتقليد (ليبراليّة موجَّهة)، وفي سنغافورة بين الاشتراكية والليبراليّة (ليبراليّة اشتراكية)، وفي الصين بين الشيوعيّة والليبراليّة (شيوعيّة ليبراليّة).

كما أنّ الهجانة الثقافيّة مُعتَمَدَة، على نطاق واسع، حيث نلاحظ تمثُّلاً علنياً بنمط العيش الغربي، بأذواقه في المشرب والملبس والمأكل والترفيه، لكن أيضاً في البحث العلمي والتقدّم التكنولوجي والصناعي.

كذلك الحال على المستوى الاقتصادي، حيث العقلانية الصناعية الحديثة تلتقي مع قيمة العمل الفردي – الجماعي الموروثة عن الأسلاف.

سَمَحَ الهابيتوس الكونفوشي بكل ذلك، فلولاه لما كان التهجين الخلّاق الآسيوي المعاصر متألِّقاً على هذا النحو.

المراجع

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدِّمة**. دار إحياء التراث العربي، بيروت، [د. ت.].

أوضاع العالم ٢٠١١. الفكر العربي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١١.

شِنغ، آن. **تاريخ الفكر الصيني**. ترجمة محمد حمود. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢.

معتوق، فردريك. **سوسيولوجيا التراث**. شبكة المعارف، بيروت، ٢٠١٠.

ـــــــــ. **مرتكزات السيطرة: غرب / شرق: مقاربة سوسيو – معرفية**. منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١.

ميريديث، روبين. **الفيل والتنّين**. ترجمة شوقي جلال. عالم المعرفة، العدد ٣٥٩، الكويت، ٢٠٠٩.

Books

ANDERSON, Eric. *China Restored*. Praeger, Santa Barbara (California), 2000.

Annual reports on national accounts. Cabinet office, 2009, Tokyo, Japan.

Atlas socio-économique des pays du monde, (2013), éd. Larousse, Paris.

BOURDIEU, Pierre. *Le Sens Pratique*. éd. De Minuit, Paris, 1980.

CHAKRABARTY, Dipesh. *Provincializing Europe, Postcolonial Thought and Historical Difference*. Princeton University Press, New Jersey, 2000.

China in an Era of Transition. Palgrave Mac Millan, New York, 2009.

CROZIER, Michel et Erhard FREIDBERG. *L'acteur et le système*. éd. Seuil, Paris, 1977.

Deep China: The Moral Life of the Person. University of California Press, Berkeley, 2011.

DURKHEIM, Emile. *Les formes élémentaires de la vie religieuse*. P.U.F., Paris, 1912.

L'Etat du monde 2001, éd. La Découverte, Paris.
GAVALDA, Elodie et Laurence ROUVIN. *La Chine face à la mondialisation*. éd. L'Harmattan, Paris, 2007.
GITTINGS, John. *The Changing Face of China: From Mao to Market*. Oxford University Press Inc., New York, 2006.
GIPOULOUX, François. *La Chine du 21e siècle: Une nouvelle superpuissance?*. éd. Armand Colin, Paris, 2006.
HINTON, William H. *Fanshen: la révolution communiste dans un village chinois*. éd. Plon, Paris, 1971.
HOARE, James. *Korea*. Kuperard, London, 2012.
HUFF, W.G. *The economic growth of Singapore*. Cambridge University Press, 1996.
KLUCKHOHN, Clyde. *Mirror for Man*. McGraw Hill, New York, 1949.
LEE, Edwin. *Singapore: The Unexpected Nation*. Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2008.
MAGEE, David. *How Carlos Ghosn rescued Nissan*. Harper Collins, New York, 2003.
MANSEL, Philip. *Constantinople, la ville que désirait le monde (1453-1924)*. éd. Seuil, Paris, 1997.
MATTELART, Armand. *La communication-monde*. éd. La Découverte, Paris, 1999.
National Statistical Office (NSO), *Korea Statistical Yearbook*. 1962-1995.
ORTHELIUS, Abraham. *Theatrum Orbis Terrarum*. ed. Gilles Copens de Diest, Antwerp, 1570.
SASSEN, Saskia. *A Sociology of Globalization*. Norton & Company, New York, 2007.
UN; International trade statistics yearbook, 1988.
WANG, Fei-Ling. *Institutions and Institutional Change in China*. Mac Millan, London, 1998.
YAO, Souchou. *Singapore: the state and the culture of excess*. Routledge, London, 2007.
YEW, Lee Kuan. *From third world to first (1965-2000)*, Harper Collins Publishers, New York, 2000. Foreword by Henry Kissinger.
The Yomiuri Shimbun, 2006.

Periodicals

Japan Echo: 10 October 2009.
HO, Keun Song. "Who benefit from Industrial Restructuring? Reflexion on the South Korean Experience in the 1980s." *Korea Journal:* vol. 31, no. 3, Autumn 1991.
HO, Kong Chong. «Urban Studies in Singapore." *The Making of Singapore Sociology*: T.A.P. & B.A.P., Singapore, 2002,
JWA, Sung-Hee; HUH Chan Guk, "Korea's 1997 Currency Crisis: Causes and Implications." *Korea Journal*: vol. 38, no. 2, Summer 1998.
KELLY, William W. "Rationalization and Nostalgia: Cultural Dynamics of New Middle-Class Japan." *American Ethnologist*: vol. 13, no. 4, November 1986.
SAKAIYA, Taichi. "In their father's footsteps." *Japan Echo*: no. 10, October 2008.
The Straits Times (Singapore): 9 November 1993.
VOSSE, Wilhelm. "The Emergence of a Civil Society in Japan." *Japan studien*: no. 11, 1999.

المارد الآسيوي يسيطر

يستكمل هذا الكتاب مشروعاً بحثياً للمؤلف هو **مرتكزات السيطرة الغربية والشرقية**. لماذا يُسيطر الغرب بهذه القوة على العالم منذ خمسة قرون وحتى اليوم؟ وما هي **مرتكزات السيطرة الغربية**؟ للإجابة عن ذلك، أعتمد المؤلف منظوراً سوسيو - معرفياً، يتابع في طرائق التفكير والتخطيط والتنفيذ، أي في المرتكزات الذهنيّة، مكامن قوّة الغرب. ووضع لذلك، مفهوماً جديداً ساعده كثيراً في فهم الديناميّات الكامنة في المشروع الغربي، هو مفهوم المحرّكات الذهنيّة (mental impulses) التي حصرها بخمسة: الهيمنة والمعرفة والربح والبوليميك والتنظيم. كما عالج المؤلف موضوع السيطرة في مجاله الشرقي، في الحضارات القديمة، أي **مرتكزات السيطرة الشرقية**. وفي هذا العمل أسقط عمداً البوليميك باعتباره محرّكاً ذهنياً خاصاً بالتجربة الغربية، واستبدله بمحرّك الدين، الأكثر ملاءمة للموضوع في شقّه الجديد. لكن النتيجة كانت في الشق الثاني أنه اقتصر على التاريخ الماضي ولم يلامس الأزمنة المعاصرة. علاوة على أنّ التحليل بيّن أنّ تجارب السيطرة القديمة كلها، عند الفراعنة والصينيين والهنود والعرب والعثمانيين، جاءت مبتورة، إذ إنها عمدت على تفعيل محرّكين أو ثلاثة على أبعد تقدير، فتعثّر المشروع لعدم بلوغ مرحلة الامتياز التي بلغتها الحضارة الغربية.

استكمالاً لهذا المشروع، يتوجه المؤلف في هذا الكتاب إلى الحاضر، من بابه الآسيوي. حيث نقل حقل تحليله إلى أربعة بلدان تحديداً، هي اليابان وكوريا وسنغافورة والصين، لينقل السؤال الأول، مقلوباً، إلى الشرق المعاصر، في ما يشبه الجزء الثالث من **مرتكزات السيطرة**، آسيويّاً، على النحو الآتي: لماذا يسيطر المارد الآسيوي حالياً على الاقتصاد العالمي؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم المؤلف المفهوم العملاني نفسه الذي لجأ إليه سابقاً، محاولاً من خلاله فهم المكامن الذهنيّة في التفوّق الاقتصادي الآسيوي. فتبيّن له أنّ وقود المحرّكات الذهنيّة الآسيويّة مستمدّ من الإرث الكونفوشي، المُعاد تأهيله في ضوء مقتضيات الحاضر، وعلى قاعدة العقلانيّة المَرنة. إذ أضحى المشهد العام أكثر وضوحاً، وتأكّد له أنّ عمليّات التأخّر والتقدّم في التجارب العالميّة كلّها تعود إلى استعدادات ذهنيّة - موجودة أصلاً عند الجميع - يتمّ تفعيلها في بلدان أو أقاليم معيّنة، أو شلّها في بلدان أو مناطق أخرى من العالم. أما مَن يفعِّل ومن لا يفعِّل؟ ومن له مصلحة في التفعيل أو في عدمه؟ وإلام يستند في عملية التفعيل أو التعطيل الذهني هذه؟ فكلّها مسائل تخضع للدرس والتحليل قبل الإجابة.



منتـدى المعـارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

بريد الكتروني: info@almaarefforum.com.lb